الشركة المصرية للإتصالات

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

وتقرير مراقب الحسابات عليها

الشركة المصرية للإتصالات

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

وتقرير مراقب الحسابات عليها

فهرس المحتويات

البيـــــان	رقم الصفحة
- تقرير مراقب الحسابات	٣:١
- الميزانية المستقلة	٤
- قائمة الدخل المستقلة	٥
- قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٦
- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المستقلة	٧
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٤١:٨

الجهاز المركزى للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الإتصالات صادر		
رقم	التاريخ	المرفقات
١٩١	٢٠١٦/٢/٦	٢٨ ورقة

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

شارع الطيران – مبنى سنترال مدينة نصر

توزيع بريد رقم ١١٧٦٤ ت :٢٤٠١٦٣٩١

فاكس : ٢٢٦٣٩٣٦٨

السيد الأستاذ المهندس / رئيس مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٥/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم مع سرعة موافاتنا بالرد على التقرير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / مرفت على السيد ربيع "

تحريراً في: ٦/ ٢/ ٢٠١٦

بدر ...

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات

تقريـــر مراقب الحسابات
عن القوائم المـــــالية المستقلة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٥/١٢/٣١

*****

إلى السادة / مســـاهمي الشركة المصرية للإتصالات

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية "المستقلة " المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في الميزانية فى٢٠١٥/١٢/٣١ وقوائم الدخلو التدفقات والنقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خاليا من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

أساس إبداء رأي متحفظ

١ ـ لم نواف بإقرارات الإدارة حتى تاريخه والتي تم طلبها وفقا لمعيار رقم (٥٨٠) من معايير المراجعة المصرية.

٢ـ لم نواف بالشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة .

٣ـ لم نقف على صحة صافي قيمة الأصول الثابتة الظاهرة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠١٥/١٢/٣١ البالغ قيمتها نحو ١١,٤٨٤ مليار جنيه بعد خصم مجمع إهلاكها البالغ نحو ٣٣,٣٣٣ مليار جنيه في ذات التاريخ نتيجة وجود العديد من الملاحظات نوردها فيما يلي:-

٣/١ ـ تم جرد جانب من الأصول الثابتة بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، وقد تبين لنا من الإشراف على بعض أعمال الجرد الذي قامت به الشركة (الجرد السنوي لعام ٢٠١٥) وجود العديد من الملاحظات التي شابت عملية الجرد ـ والتي تم إبلاغها للشركة في حينه ومن أهمها عدم إجراء المطابقات اللازمة بين الجرد وبين السجلات وذلك نتيجة :

ـ عدم تأثر السجلات بنتائج الجرد الذي تم وفقا للأمر الإداري رقم ٢٦١٥ في ٢٠١٠/٥/٢٤.

ـ قيد معظم الاصول بصورة إجمالية .

وقد ترتب على ذلك اكتفاء الشركة بمطابقة الجرد الفعلي في ٢٠١٥/١٢/٣١ مع محاضر جرد العام السابق بالمخالفة لتعليمات إدارة مراقبة الحسابات وكذا تعليمات الشركة الصادرة في هذا الشأن مما أفقد الجرد أهميته.

ويرتبط بذلك عدم وقوفنا على صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تعمل بالخدمة والواردة بإفصاح الشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بنحو ٢٣ مليار جنيه حيث تبين :

ـ عدم تضمين محاضر جرد الأصول الثابتة الحالة الفنية لتلك الأصول وهو ما أشرنا إليه بتقاريرنا عن أعمال جرد الأصول الثابتة لعام ٢٠١٥.

ـ وجود العديد من الأصول غير المستخدمة ـ سواء إنتهى عمرها أو لم ينته ـ الواردة بمحاضر جرد قطاعات الشركة المختلفة .

ـ وجود العديد من الأصول المخردة ـ سواء إنتهى عمرها أو لم ينته ـ لم يتم إستبعادها من سجلات وحسابات الأصول الثابتة .

يتعين إعادة توزيع قيمة الأصول الثابتة بشكل تفصيلي يكون أساس في المطابقة فيما بعد ، مع تحديد الحالة الفنية لكافة أصول الشركة للوقوف على وجودها في الخدمة من عدمه ، وإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية لأصول الشركة ـ وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) في ضوء وجود أصول إنتهى عمرها الافتراضي ولازالت تعمل بالخدمة.

٣/٢ـ مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن وجود العديد من الملاحظات على حساب وسجلات الاراضى ـ البالغ قيمتها في ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ٢,٣٧١ مليار جنيه والتى تقدر بنسبة ٢٢ % من صافي قيمة الأصول الثابتة البالغة نحو ١١ مليار جنيه في ذات التاريخ ـ ومنها ما يلى:-

أ ـ تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشـركة وهى أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وكذا تلك المدرجة بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٠

لعام ١٩٦٣ ـ وهو قرار حصر صافى أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ـ ومنها أرض نادى الشركة بالمعادى بنحو ٣٤٨ مليون جنيه البالغ مساحتها نحو ٨٧ ألف متر مربع والتى آلت ملكيتها لمصلحة التلغراف (مسمى الشركة المصرية للإتصالات وقتئذ) من مصلحة الأملاك الأميرية عام ١٩٥٥ بموجب محضر إستلام إشترطت فيه مصلحة الأملاك استغلال الأرض في إقامة محطة لاسلكية وفي حالة إستغلالها في غير هذا الغرض تؤول إلى المصلحة الاخيرة ، وتجدر الإشارة إلى ان تلك الأرض لم تؤل إلى الشركة بموجب تخصيص من وزارة الاتصالات كما ورد بمحضر لجنة المراجعة (الحوكمة) المؤرخ في ٢٠١٤/٢/١١ .

ونشير إلى صدور عدة فتاوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن تلك الأراضي المشار إليها وآخرها الفتوى الصادرة برقم ٩٩/٢/٥/١١٤٥ بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتى تضمنت عدم ملكية الشركة للاراضى الواردة بالقرار الجمهورى رقم (٢٤٠) سنة ١٩٦٣ ، وبالرغم من توصية الجهاز المركزي للمحاسبات "بإدراجها ضمن بند الأصول الأخرى كحق انتفاع وليس ضمن بند أراضى على أن تفصح الشركة عنها ضمن الإيضاحات المتممة لها باعتبارها تكلفة حق انتفاع وأن يتم استهلاكها فى حالة وجود قيود قانونية على مدة حق الإنتفاع بتلك الأراضي ، إلا أن الشركة لم تقم بتفعيل كافة ما سبق .

كما لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٥/١٢/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى المشار إليها وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ ـ أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين الالتزام بتطبيق الفتاوى الصادرة بشأن مدى ملكية الشركة للاراضى المشار اليها وكذا تفعيل ما ورد بتوصية الجهاز فى هذا الشأن .

ب ـ تراخي الشركة في توفيق وضع ارض مخزن وجراج تليفونات شبين الكوم المدرجة بحساب الاصول الاخرى بنحو١٥,٢٨٦ مليون جنيه والتي تم استلامها من محافظة المنوفية فى ١٩٧٣/١١/٢٥ بالرغم من صدور فتوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (ملف رقم ٢٦٦/٢/٧) الصادرة فى ٢٠٠٧/١٠/٢٠ بعدم الإعتداد ببيع محافظة المنوفية للأرض المشار إليها.

ويرتبط بذلك تقاعس الشركة عن سداد قيمة الأراضي المخصصة لها بثمن إلى الجهات الإدارية المختصة ، بالرغم من تخصيصها منذ سنوات سابقة يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩١مما قد يترتب عليه إستعادة تلك الجهات الإدارية لها مرة أخرى (كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسيوط ، وغيرها) منها على سبيل المثال أرض العقال قبلي ، الحواتكة ، الغنايم بمحافظة أسيوط.

يتعين على الشركة توفيق أوضاع الأراضي مع كافة الجهات الإدارية .

ج ـ لازالت هناك فروق في مساحة بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية ومحاضر جرد الأراضي الذي قامت به الشركة وفقا للأمر الإداري رقم (٢٦١٥) في عام ٢٠١٠ ، نتيجة لعدم اجراء التسويات الجردية في هذا الشأن ومنها :

ـ **أرض سنترال القلعة :** وجود فرق بين المدرج بكل من سجل الاصول الثابتة (بإدارة الاصول الثابتة التابعة للنيابة المالية) البالغة ١٩٥٥ م^{٢} وهو ما يطابق قرار التخصيص في عام ١٩٩٠ وبين محاضر الجرد المشار إليها حيث أدرجت بنحو ٣٩٩١ م^{٢} ، هذا بالإضافة إلى أن الرفع المساحى الذي تم بمعرفة إدارة الأملاك بالشركة لذات الأرض أثبتها بنحو ٢٩٢٥ م^{٢} .

ـ **أراضي سنترالات كل من :** دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، ٦ أكتوبر ٢ ، الطوابق ،السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ومناطق اخرى.

فضلا عن خلو محاضر الجرد المشار اليها من بعض الأراضي ومنها : " أرض مخازن شبرا بمساحة ١٤٠٠م٢، أرض سنترال الفسطاط بمساحة ١٥٤١ م٢ ، مركز صيانة القناطر بمساحة ٤٥٩ م٢ .

يتعين دراسة الفروق المشار إليها بين سجلات كل من الأصول الثابتة والحيازة غير الناقلة للملكية ، ومحاضر الجرد المشار إليها ، وإعادة الرفع المساحي لكافة الأراضى المختلف على مساحتها من جهة متخصصة مع سرعة تسوية فروق المساحة – إن وجدت- مع الجهة الإدارية وموافاتنا بأسباب عدم جرد بعض الأراضي التي لم تدرج ضمن محاضر الجرد .

د – تراخي الشركة لسنوات عديدة في تصويب الملاحظات التي شابت رسملة الأراضي ومباني السنترالات المشتراه من "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة " والمسدد قيمتـها بنحو ٩٢ مليون جنيه ومنها :-

- قامت الشركة بتقييم بعض تلك الأراضي عام ١٩٩٨ وقت تحويل الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مما ترتب عليه وجود فروق في قيم تلك الأراضي بين سعر التقييم وبين المدرج بعقود الشراء ولم تقم الشركة بإجراء المعالجة المحاسبية الصحيحة لتدارك ذلك وقتئذ مما ترتب عليه عدم صحة قيمة الأراضي والمباني المدرجة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة وما له من تأثير على حسابات الإهلاك فيما يخص المباني .

- قامت الشركة بالتوزيع العشوائي لقيم تلك الأراضي والمباني على حسابات قطاعات الشركة المختلفة بجميع المحافظات مما ترتب عليه وجود إختلافات بين المدرج بسجلات تلك القطاعات وبين قيمة ومساحات تلك الأصول الفعلية .

يتعين سرعة تصويب الملاحظات الخاصة بالأراضي والمباني المشتراه من هيئة المجتمعات العمرانية حيث مضى على سداد قيمة تلك الأراضي والمباني أكثر من ١٤ سنة دون إحراز تقدم في هذا الشأن ، مع تصعيد ذلك الأمر لمستوى إداري أعلى إن لزم الأمر ، وإجراء الرفع المساحي لتلك الأراضي بمعرفة جهة متخصصة وإجراء التصويبات اللازمة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة بعد هذا الرفع مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك وفقا لذلك .

هـ - إدراج اراضى بسجلات وحسابات الاصول الثابتة بدون سند ملكية ، ومنها على سبيل المثال: **أرض سنترال الزمالك** بنحو ٣١,٤٤ مليون جنيه حيث أن ما وافتنا به الشركة كمستند لا يعتد به لكونه لا يتضمن أي توقيعات أو إعتماد من أي جهة ، وكذا أرض سنترال الكوربة بنحو ١٣,٦ مليون جنيه ، أرض سنترال الفوالة بنحو ١٨,٣٦٦ مليون جنيه ، أرض سنترال السويس القديم بنحو ١,٠٣٥ مليون جنيه ، أرض سنترال شبرا الخيمة ١، ٢ بنحو ٢٨ مليون جنيه ، وكذا بعض الأراضي بنحو ١١٨ مليون جنيه بقطاع الجيزه بالرغم من سداد ثمنها .

ويتصل بذلك لازالت سجلات وحسابات الأصول الثابتة "أراضى" تتضمن نحو ٩,٥٤٤ مليون جنيه قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزه البالغ مساحتها ٢٨٦٥,٦١م٢ والتي تم إضافتها للأصول في ٢٠٠٩/١٠ بدون سند ملكية – بعد تسليمها للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات عام ٢٠٠٧ - وقد ورد للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات كتاب رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١١ مفاده أن محطة الرقابة اللاسلكية آلت إلى الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات وهي مملوكة له بالفعل .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وموافاتنا بمستندات الملكية الفعلية (عقد – محضر تسليم ..... الخ) لتلك الأراضي للتحقق من ملكية الشركه لتلك الاراضى وصحة حسابات الاصول ، مع إتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن أرض محطة الرقابة اللاسلكية .

و- مازالت ملاحظة الادارة قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية - والمستبعدة من سجلات الأصول بالشركة المقام عليها مبانى الشركة ، حيث أفادت الشركة بردها على تقاريرنا عن القوائم المالية السابقة بأنه : " توجد لجنة مشكلة لفحص المشاكل المتعلقة بمبانى القرية الذكية وفور إنتهاء اللجنة من أعمالها سوف نوافيكم بالرد" ولم نواف بذلك.

يتعين سرعة تقنين وضع الأرض المشار إليها ، فى ظل ورود خطاب لإدارة مراقبة الحسابات من شركة تنمية وإدارة القرى الذكية بخصوص تقنين وضع تلك الأرض ، وإعادة حساب إهلاك مبنى الشركة بما يتناسب مع الوضع القانوني لها .

ز- عدم إستبعاد قيمة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٢م٢ من حساب وسجلات الأصول (تخص مخازن الورش بالأقصر) والتى تم استبدالها بأرض أخرى مساحتها ٨١٠م٢ منذ عام ٢٠٠٤ ، بالاضافة الى انه لم يتم انهاء اجراء مبادلة قطعة أرض بمساحة ١٣٣٥,٦٥ م٢(مقام عليها سنترال الأقصر ١) بأرض أخرى مساحتها ١٨٠٠م٢ منذ عام ٢٠٠٩ بناء على طلب محافظة الاقصر بالرغم من استلام الاخيرة وبناءسنترال الاقصر (٣) عليها.

- **ويتصل بما سبق** عدم تضمين قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٩٤٠) في ٢٠١٠/١/٥ ـ بشأن نقل السنترال القديم إلى الموقع الجديد - الجهة التي ستتحمل تكاليف نقل السنترال مما ترتب عليه عدم مطالبة المحافظة بنحو ٨٠ مليون جنيه يمثل قيمة ما تحملته الشركة لنقل الشبكة من سنترال الأقصر ١ إلى سنترال الأقصر ٣ ، وكذا عدم مطالبتها بقيمة مباني سنترال الأقصر ١.

يتعين اجراء التصويب اللازم وسرعة إنهاء إجراءات المبادلة مع افادتنا بشان الاجراءات التى اتخذتها الشركة لاستيداء الاعباء المالية المترتبة على نقل سنترال الاقصر (١) الى سنترال الاقصر (٣) .

ح - لم يتبين لنا المساحة الحقيقية لأرض سنترال أسيوط القديم المدرجة بالسجلات بنحو ٦٧٥٢ م٢ إستنادا لكونها مشتراه عام ١٩٤٥ ، حيث أن المستندات التي وافتنا بها الشركة تتمثل في قرارت نزع الملكية أعوام ١٩٥٤ ، ١٩٦٣ غير مدرج بها مساحة ، وان المساحة المعوض عنها الاهالى بلغت نحو ١٤٧٦ م٢ فقط (طبقا لبيانات الشركة).

وقد ورد برد الشركة على تقريرنا في هذا الشأن بأن أيلولة تلك الأرض هي : (٣٢٢٠ م٢ بقرار من رئيس المجلس التنفيذي رقم ٢٥٢٧ لعام ١٩٦٣ بنزع الملكية للمنفعة العامة ، ١١٣,٥ م٢ بقرار من وزير المواصلات رقم ٤٨ لعام ٥٤ بنزع ملكية للمنفعة العامة ، ٨٨٤ م٢ بقرار جمهوري رقم ٢٤٠ لعام ١٩٦٣ ، ٢٥٣٥ م٢ بنفس القرار الجمهوري) ، إلا انه تبين عدم موضوعية ذلك الرد حيث ان القرار الجمهوري الاخير هو قرار حصر صافي أصول هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية (مسمى الشركة وقتئذ) وليس قرار منح ، ومن ثم فهو متضمن قرارات نزع الملكية المشار اليها .

يتعين سرعة تفعيل قرار الجمعية العامة المنعقدة لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠١٢ الخاص بإسناد اعمال الرفع المساحي للأراضي المختلف على مساحتها لهيئة المساحة للتأكد من الحدود والوجود الفعلى مع موافاتنا بمستندات الملكية لها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

٣/٣- مازال حساب الأصول الثابتة متضمنا نحو١,١ مليون جنيه بالزيادة عن عقدي منتجع النرجس رقمى (١٤/٢٠١٠/١٥)،(١/١٤/٢٠١٠/١٥) تنفيذ شركة أريكسون يمثل الفرق بين القيمة التعاقدية بعد التخفيض البالغة نحو ٤,٥٩٤ مليون جنيه والمدرج بحساب الاصول الثابتة بنحو ٥,٦٦٧ مليون جنيه -الواجب تخفيضه تفعيلا لقرار اللجنه العليا للمشتريات في ٢٠١٤/٧/٢٢ بتخفيض القيمة التعاقدية للعقدين من نحو ١,٥٩٨مليون يورو إلى نحو٥٨٩ ألف يورو بنسبة تخفيض نحو ٦٣ % وذلك مقابل إلغاء التعاقد على اجهزة IPTV والمهمات الخاصة بمنتجع الفطيم – وقد تبين بشأن ذلك ما يلى:-

- تحمل الشركة تكلفة المشروع بخلاف المتبع فى تنفيذ مشروعات المجتمعات العمرانية المغلقة التى يتحمل تكلفتها العميل

- تم رسملة المشروع بموجب بيان من نيابة الشئون الفنية بجاهزية المشروع لدخول الخدمة في ٢٠١٤/٥/١٨ دون وجود المستندات المؤيدة لاستلام المشروع إبتدائيا

- ونشير إلى تضمين الارصدة الدائنة (بقطاع المشروعات)عن العقدين سابقى الذكر نحو ١,٧٢٨ مليون جنيه.

يتعين تحديد المسئولية بشأن تحمل الشركه تكلفة المشروع وموافاتنا بالمستندات المؤيده لاستلامه وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

٣/٤- مازالت حسابات وسجلات الأصول الثابتة والمخزون تتضمن بعض الأصول والمهمات التي تعرضت للسرقة والبعض الاخر للحريق وكذلك التي تم خروجها من الخدمة والإستغناء عنها ومنها :-

أ - مبنى وأجهزة سنترال أكتوبر٣ والذي تعرض لعمل إرهابي خلال الربع الثـــــــــاني من عام ٢٠١٤.

ب - مبنى وأجهزة سنترال الأوبرا الذي تعرض لحريق بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٢.

ج - قيمة الخسائر الناتجة عن حريق سنترال شرق المنصورة فى ٢٠١٥/٢/٢٨.

ولم نقف على الآثار المادية المترتبة على الحوادث المشار إليها حيث لم نواف بتقرير الادارة التنفيذية فى هذا الشان، وقد ورد برد الشركة بأنه تم تشكيل لجنة فنية لحصر كافة التلفيات والأضرار الناتجة عن تلك الحوادث.

د - قيمة ما تم سرقته من الكوابل خلال عامي ٢٠١١، ٢٠١٢ لعدد ٤ مناطق (القاهرة الكبرى – الاسكندرية – شرق الدلتا – الاسماعيلية) ، وكذلك الكوابل التى تم سرقتها منذ عام ٢٠١٣ حتى تاريخه بجميع مناطق الجمهورية والتي تم إحلالها بكوابل جديدة – لم نقف على قيمتها لعدم موافاتنا بحصر بتلك الكوابل – تم إضافتها بحساب الأصول الثابتة (بند مباني وبنية أساسية) خلال المدة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ /١٢/٣١ وذلك بالمخالفة للبند (٧٠) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الذى يوجب على الشركة إستبعاد القيمة الدفترية للجزء الذى تم إحلاله.
بالإضافة إلى قيمة بطاريات الـ MSAN التي سرقت بكافة مناطق الشركة وبعض المهمات التي ســـــرقت من المخازن (منطقة دمنهور) حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ .

هـ - قيمة الكوابل النحاسية التي خرجت من الخدمة بالبنية التحتية بمناطق الشركة المختلفة منذ عام ٢٠١٣ وحتى تاريخه لإحلال محلها نظام MSAN وما يتبعها من دخولها المخازن وكذا حركة صرفها لإعادة إستخدامها في مواقع أخرى أو التصرف فيها للإستغناء عنها ، الأمر الذي يتعارض وقواعد الرقابة على أصول الشركة فى ظل التكلفة الباهظة لتلك الكوابل .

و - قيمة معظم كبائن ميناتل وكبائن الخدمة العامة واجهزة تلغراف التى خرجت من الخدمة بمناطق الشركة المختلفة .

يتعين مايلى :-

- حصر كافة الأصول التي تعرضت للهلاك الطارئ أو التي تم الإستغناء عنها لأي سبب وإجراء التصويبات بشأنها ومعالجتها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) ، مع مراعاة اتخاذ الاجراءات اللازمة التى تكفل الحفاظ على حق الشركة تجاه شركة التامين للاصول المؤمن عليها ، مع موافاتنا بنتائج أعمال اللجنة المشارإليها .

- موافاتنا بالخسائر المادية التي ترتبت على حوادث الحريق والسرقة المشار إليها.

- سرعة وضع دورة مستندية بشأن الكوابل التي سيتم سحبها لإحكام الرقابة عليها خلال مراحل فكها وحتى إعادة إستخدامها أو بيعها بسعر عادل .

٣/٥- تضمن حساب الاصول الثابتة نحو ٩٥٠ الف جنيه قيمة عدد ٢١٩٥ وحدة FWT تخص شركة سوفي سات وذلك وفقا لافادة رئيس قطاع مناطق شرق القاهرة فى ٢٠١٠/١/١٧ بأنه تم خصم قيمتها من مستحقات شركة سوفى سات لدى الشركة رغم الإشارة لذلك بتقاريرنا السابقة .

كما لم يتم إستبعاد دوائر IRU المحلية المباعة لشركات المحمول من حسابات وسجلات الأصول بالشركة حتى عام ٢٠١٥ مما أظهر حساب الأصول بغير حقيقته .

يتعين إجراء التصويب في هذا الشأن لإظهار حسابات وسجلات الأصول على حقيقتها مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات ذات الصلة.

٣/٦- تضمن حساب المبانى(تحسينات وتجهيزات) نحو ١٣٢ مليون جنيه بالاضافة الى نـــــحو ٣٥ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري بمناطق الشركة المختلفة تمثل قيمة أعمال تجديد وتطوير ورفع كفاءة ونمذجة بعض السنترالات ومنافذ البيع .

ونشير الى تضمين تلك المبالغ نحو ٤٩ مليون جنيه قيمة ما امكن حصره من تكاليف صيانة لبعض السنترالات ومنافذ البيع وأعمال دعاية وديكور لمراكز البيع تمثل مصروفا فعليا يجب تحميله على مصروفات الشركة .

يتعين حصر إجمالى تكلفة أعمال الصيانة والدعاية والديكور الخاصة بمراكز البيع وتحميلها على حساب المصروفات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة مع موافاتنا بالدراسة المتكاملة لتكاليف التطوير والنمذجة والعائد الإضافى المتوقع من تلك الاعمال .

٣/٧ - لم تتضمن سجلات وحسابات الأصول الثابتة ببعض القطاعات قيمة بعض الأصول منها ما يلي :

أ- نحو ١٥٩ مليون جنيه بحساب التكوين الاستثمارى يمثل قيمة أعمال تم الانتهاء من تنفيذها واستلامها ودخول بعضها الخدمة .

ب - نحو ٢,٦٨٤ مليون جنيه يمثل قيمة ٥٠% دفعة مقدمة بحساب الإنفاق الإستثمارى ونسبة ٥% الخاصة بالإستلام الإبتدائي التى لم يتم حسابها و إدراجها بالأرصدة الدائنة كرصيد مستحق للمقاول وذلك عن باقى العقد رقم (٥/٢٠١٤/٤١١) الخاص باستكمال اعمال تعلية مبنى الكابل البحرى بموقعى الزعفـــرانة وأبوتلات تنفيذ الهيئة الهندسية للقوات المسلحة على الرغم من إنتهاء تنفيذ أعمال العقد بنسبة ١٠٠% .

ج - نحو٣٥٠ الف جنيه قيمة عدد ٤٣ طباعات واجهزة كمبيوتر على العقود (٢/٥/٢٠١٣/٨) ، (٣٤١ /١/٩/٢٠١٤) ، (٣٤١ /١٧/٢٠١٥) تنفيذ شركة سنترا - مدرجة بحساب التكوين الاستثمارى بقطاع الديوان العام - بالرغم من توزيعها على قطاعات الشركة المختلفة.

د- نحو ٨,٥ مليون جنيه بحساب التكوين الاستثمارى (مبانى إدارية - قوى كهربائية - أجهزة تكييف) عن أعمال تحويل مخازن الشركة بالشرابية الى مبنى إدارى لقطاع المخـازن والمشتريات والتي تم إستغلالها فعليا منذ

أغسطس ٢٠١٥، **ونحو ٣,١٧٩ مليون جنيه** قيمة أعمال إنشاء مبنى معهد التدريب بقنا بموجب العقدين رقمي (٢٦/٢٠١٣/٧) ، (٤٦/٢٠٠٧/٧) والذي تم إستغلاله منذ عام ٢٠١٤.

و- **نحو مليون جنيه** باقي قيمة هناجر ومهمات واعمال اخرى خاصة بمخازن العامرية مدرجة بحساب التكوين الإستثماري (بقطاع المخازن والمشتريات) رغم الانتهاء منها وإستخدامها منذ عام ٢٠١٠ .

ز - قيمة كابلات طابا ورفح ، والألياف البصرية التي تم تشغيلها في أعوام ١٩٩٠-١٩٩٤- ٢٠٠٨ على التوالي .

يتعين اجراء التصويب اللازم باضافة قيمة تلك المبالغ لحساب الأصول الثابتة بالقطاعات المختصة مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المرتبطة.

٤ - تضمن حساب الأصول الأخرى بالخطأ قيمه بعض الدوائر والسعات المباعة بيانها كما يلى:-

أ - **نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه** فرق استبعاد قيمة السعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كل من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصـــــــــول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه.

ويرتبط بما سبق وجود اختلاف لدى حساب تكلفه الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركه المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ حيث تم استبعاد بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو٢٢ مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو١٦,٥ مليون جنيه ، وقد أفادت الشركة بردها على تقريرنا عن ميزان المراجعة في ٢٠١٥/١٢/٣١ بأن " إستبعاد تكلفة الدوائر المباعة طبقا للتكلفة الواردة من الجهة الفنية " ، وهو ما جانبه الصواب حيث يتعين إستبعاد التكلفة من واقع التكلفة التاريخية المثبتة بالدفاتر.

ب - نحو ١,٣٥٤ مليون جنيه قيمة تكلفة عدد (٢) دائرة BH ا لمباعه لشركه globaltransit على كابل (singapora-EUROPE) خلال شهرديسمبر ٢٠١٥ .

ج - قيمة تكلفةعدد (٦) دوائر مباعة خلال العام على الكوابل (imewe - EIG - SMW4) والتى بلغت قيمتها البيعية نحو ١١,١٥مليون جنيه ولم يتم استبعادها .

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المرتبطة.

٥ -لم يتضمن حساب الأصول الأخرى نحو ٥,٥ مليون جنيه بيانها كما يلى :-

أ - نحو ٤,٣مليون جنيه المعادل لنحو ٥٥٠ الف دولار قيمة السعات المشتراه خلال شهر ديسمبر٢٠١٥ من شركة globaltransit على كابل sjc.

ب - نحو ١,٢مليون جنيه المعادل لنحو ١٥٢,٤ الف دولار قيمة السعات المشتراه خلال شهر ديسمبر٢٠١٥ من شركة pccw .

يتعين إجراء التصويب اللازم بإدراج القيمة المذكورة بحساب الأصول الآخرى ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٦- درجت الشركة على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع بنظام IRU ضمن نشاط الشركة بحساب الاصول (الثابتة والأخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) – المخزون – بند ٦ فقرة أ .

يتعين إجراء التصويب اللازم وفقاً لأحكام المعيار المشار اليه لاظهار ارصدة الاصول الثابتة والمخزون والحسابات المختصة الاخرى بالقيم الصحيحة .

٧- بلغت نسبة المساهمة في شركة الثريا نحو ٠,٤٩٧ % بقيمة اسمية نحو ٣,٢٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ١٤,٨٢ مليون جنيه وقد تبين من القوائم المالية المعتمدة للشركة فى ٢٠١٤/١٢/٣١ تحقيق الشركة خسائر متتالية بلغت جملتها نحو ٤٨٧ مليون دولار أمريكي و قد تم تخفيضها مقابل تخفيض حساب الإحتياطيات ليصبح رصيد الخسائر المرحلة نحو ٢٨٨ مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت نحو ٤٤ % من رأس مال الشركة فى ٢٠١٤/١٢/٣١ وعلى الرغم من ذلك لم تقم الشركة المصرية للاتصالات بإظهار استثماراتها بالقيمة الحقيقية بعد مراعاة خصم قيمة الاضمحلال.

يتعين اجراء التسوية اللازمة لاظهار الاستثمارات على حقيقتها مع دراسة مدى جدوى استمرارالشركه فى ذلك الاستثمار.

٨ - وجود فرق بنحو ٦٤,٣ مليون جنيه - غير متضمنة نحو ٦,٤ مليون جنيه ضريبة مبيعات - في قيمة المخزون بين الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وبين كشوف الحاسب الآلي في ذات التاريخ يمثل قيمة مهمات أجهزة شبكة الـ IP CORE المشتراه من شركة TE Data خلال عام ٢٠١٤ والتي تمت إضافتها لحساب المخزن بدون مستندات فضلا عن عدم التحقق من الوجود الفعلي لتلك المهمات بحوزة الشركة المصرية للإتصالات. وقد جاء برد االشركة على ذلك بوجودها بمخازن شركة TE Data على سند من توليها إدارة تلك الأجهزة ، ونشير إلى عدم موافاتنا بشهادة تفيد وجود تلك المهمات بحوزة الشركة المذكورة ، الأمر الذي يخالف أسس الرقابة الداخلية .

يتعين جرد تلك المهمات أو الحصول على شهادة من شركة TE Data بما يفيد وجودها لديها كبضاعة أمانة.

٩ - لم يتضمن حساب المخزون قيمة محتويات مخزن الهدايا وخامات الحملات الترويجية التابع لقطاع الإعلام والحملات الترويجية وذلك بالمخالفة لموافقة السيد المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذى بتاريخ ٢٠١٣/٧/١ على إدراج ذلك المخزن ضمن منظومة المخزون على أوراكل وتقييم المخزن ماليا لإحكام الرقابة عليه فى عمليات الإضافة والصرف .

يتعين إجراء القيود المحاسبية اللازمة بإضافة تلك الأصناف لحساب المخزون مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٠ - وجود فرق بالزيادة في قيمة المخزون - بقطاعات كل من النظم ، المخازن والمشتريات ، شـــــرق الدلتا (الشرقية) بنحو ٢٢,٧ مليون جنيه ، ٣,٥ مليون جنيه ، ٣,١ مليون جنيه على الترتيب بين إجمالي كشوف الجرد السنوي بعد إجراء التسويات الجردية وبين الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء القيود المحاسبية بشأنها لإظهار حساب المخزون الظاهر بالقوائم المالية بحقيقته.

١١ - وجود أرصدة لبعض الإعتمادات المستندية بنحو ١٠ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ مرحلة منذ عام ٢٠٠٤ ولم تتضمنها شهادات البنوك في ذات التاريخ الأمر الذي يشكك في صحة الرصيد الظاهر بالقوائم المالية في ذات التاريخ . **ويرتبط بذلك تضمين** رصيد الإعتمادات نحو ١,٩ مليون جنيه قيمة رسوم جمركية لم يتم تسويتها على الإعتمادات المختصة.

يتعين البحث والدراسة وإجراء التصويب اللازم .

١٢- عدم قيام الشركة بتحصيل مستحقات الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لدى كل من ادارة كابلى GBI HAWK/FALCON عن تمرير حركة الاتصالات الدولية العابرة علي شبكات الكابلات الدولية التي تقوم بإنزالها داخل جمهورية مصر العربية والبالغ قدرها ٤٠٠ ألف دولار أمريكي وكذا ١٠٠٠ دولار عن كل دائرة STM1 التى قامت ادارات الكوابل بإضافتها علي سعة حركة الاتصالات علي جميع شبكات الكابلات الدولية عن اعوام٢٠١٢ , ٢٠١٣, ٢٠١٤, ٢٠١٥ بنحو٣٠,٣٥جنيه المعادل لنحو ٣,٨٨ مليون دولار فضلا عن عدم تحميل مصروفات الشركة بما يخصها من تلك المصروفات لوجود اختلاف بينها وبين الجهاز القومى فى تفسير المادة الرابعة من ملحق رقم ١٠ من اتفاقية الترخيص رقم ١ لسنة٢٠٠٦.

يتعين سرعة إتخاذ اللازم نحو تحصيل مستحقات الجهاز القومي لدى إدارات تلك الكوابل مع سرعة حسم الخلاف بين الشركة المصرية والجهاز القومي لتنظيم الإتصالات .

١٣ - قامت الشركة بتحميل مصروفاتها بنحو ١٢٢ مليون جنيه كحافز إثابة وما يخصها من ضرائب دخل للعاملين بالشركة خلال عام ٢٠١٥ ، بالرغم من عدم تحقيق الإيراد المستهدف بالموازنة المجمعة المعتمدة عن عام ٢٠١٥ طبقا لقرار مجلس إدارة الشركة رقم ٢٠١٥/١٢/١٢ م . أ . بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩ الذي تضـــــمن " تخصيص ١٠٠ مليون جنيه كإجمالي حافز إثابة عند تحقيق الموازنة المجمـــعة المعتـمدة بمـــبلغ ١٢,٥٣٥ مليار جنيه" ، حيث بلغ ما تم تحقيقه نحو ١٢,١٨٤ مليار جنيه بإنخفاض بنحو ٣٥١ مليون جنيه ، ونشير إلى ما يلي:- .

أ - عدم عدالة إتخاذ الإيرادات الإجمالية كأساس تقييم لحساب الحافز المشار إليه حيث أنه لا يعكس نتائج الأعمال الفعلية ، لقيام الشركة بمنح خصم مسموح به على تلك الإيرادات بلغ نحو ١٩٨ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٥ فضلا عن تضمنه قيمة المكالمات المصلحية البالغة نحو ٦٧ مليون جنيه خلال ذات العام ، ولم يؤخذ ذلك في الإعتبار عند حساب الحافز .

ب - أن إعتماد نظام الحوافز المشار إليه على الموازنة المجمعة للشركة - متضمنة الإيرادات المحققة بموازنات الشركات التابعة - وليس الموازنة المستقلة للشركة المصرية للإتصالات ، الأمر الذي ترتب عليه عدم عدالة تلك الحوافز المقرر صرفها ، حيث أن الشركات التابعة ذات شخصية إعتبارية مستقلة وموازنة مستقلة وأن نتائج أعمال تلك الشركات هي محصلة لجهود العاملين بها وكذا مجلس إدارتها فقط دون غيرهم وأنه يتم صرف حوافز ومكافآت وأرباح لهم وفقا لتلك النتائج.

ج ـ انفراد عدد٦ فقط من الساده نواب الرئيس التنفيذى بنحو ٢,٣ مليون جنيه بالرغم من إنخفاض إجمالي الإيرادات المحققة خلال عام ٢٠١٥ عن المبلغ المحدد بقرار المجلس المشار إليه .

ويرتبط بما سبق مايلي :

ـ أثرت الشركة ـ لجنة المكافآت والحوافز ـ خلال عام٢٠١٥ فئة الإدارة العليا البالغ نسبتهم نحو ٠,٠١ % من إجمالي العاملين على باقي العاملين بالشركة بصرف نحو ٢٠ % مما يستحقه كافة العاملين في حالة تحقيق الموازنة الطموحة ، وكذا تمييز الشركة لفئة الإدارة العليا البالغ عددهم نحو ٢٧٢ موظف دون باقي موظفي الشركة من شاغلي الوظائف الإشرافية وذلك بتسمية ما تتقاضاه تلك الفئة بمسمى مكافأة إدارة ـ والتي بلغت نحو ٢٥,٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٥ ـ مما ترتب عليه عدم تحملهم بقيمة الضرائب المستحقة عليها ، وعلى العكس من ذلك يتم تسمية ما يتم صرفه لباقي الوظائف الإشرافية بمسمى بدل إدارة مما ترتب عليه تحملهم بالضرائب المستحقة عليها .

كما تجدر الإشارة إلى ما يلي :-

ـ تحمل الشركة بنحو ١١٠ مليون جنيه قيمة مكافآت تشجيعية وغيرها تم صرفها خلال عام ٢٠١٥ شاملة الضرائب.

ـ تم صرف نحو ٦٠٠ ألف جنيه ـ مع تحمل الشركة ما يخصها من ضريبة ـ مكافآت تشجيعية للسيد المستشار القانوني للشركة المنتدب من قبل مجلس الدولة وتحميلها على حساب مكافآت العاملين ، وكذا صرف مكافآت حضور مجلس الإدارة ولجان مختلفة بنحو ١١١ ألف جنيه تم تحميلها على حساب ثاني ضمن حساب أجور العاملين بالشركة بالإضافة إلى ما يتقاضاه من مرتب شهري بنحو ٤١٠ ألف جنيه سنويا والذي تم تحميله على حساب ثالث هو مكافآت لغير العاملين بالشركة، ، مع تحمل الشركة بتكاليف السيارة المخصصه له ـ ماركة "باسات " ـ بالرغم من عدم تضمن العقد الخاص به تخصيص سيارة .

ـ تحمل الشركة بنحو ٢,٣٠٤ مليون جنيه قيمة أجور مستشارين خلال العام تم تعيين بعضهم بعقود خاصة تحت مسميات خبراء بمرتبات كبيرة تصل لنحو ٥٢ ألف جنيه شهريا لاحدهم ،ولم نقف على مدى حاجة الشركة إلى الأعمال التي يؤدونها ، فضلا عن خلو العقود المبرمة معهم من مسميات المؤهلات العلمية الحاصلين عليها ومصادر الخبرات العملية التي أكتسبوها وهي أساس إستعانة الشركة بهم.

يتعين ما يلي :-

ـ موافاتنا بأسباب مخالفة قرار المجلس المشار إليه مع إعادة النظر في تحديد أساس حساب هذا الحافز بما يعكس تقييم الأداء الفعلي للإدارة .

ـ إعادة النظر في نظام صرف تلك المكافآت والحوافز والبدلات ومسمياتها بما يحقق العدالة بين العاملين في توزيع مقدرات الشركة .

ـ إعادة النظر في المبالغ الممنوحة للمستشار القانوني للشركة مع موافاتنا بمدى حاجة الشركة للمستشارين المشار إليهم وما يؤدونه من أعمال .

١٤ـ بلغ ما تقاضاة فئة الإدارة العليا كبدل إنتقال ـ بدل مصروف إنتقال فعلي ـ خلال عام ٢٠١٥ نحـــــــــو ٧,٦ مليون جنيه بزيادة عن عام ٢٠١٤ بنحو ٤,٣ مليون جنيه ، وبالرغم من زيادة بدل الانتقال لفئة الادارة العليا بناء على

موافقة مجلس ادارة الشركة فى٢٠١٣/٢/١٢ برقم ٢٠١٣/٣/١ بدعوى تخفيض تكاليف تشغـيل السيارات ، إلا أن ذلك لم يتحقق فقد تبين زيادة تكلفة وقود وسائل نقل السيارات الملاكي خلال عام ٢٠١٥ بنحو ٢٠٠ ألف جنيه عن المقابل له خلال عام ٢٠١٤، ونشير إلى أن المقارنة الواردة برد الشركة إعتمدت على دراسة مغالى فيها ولا تتناسب مع واقع وظروف وإمكانيات الشركة الحالية خاصة في ضوء تراجع نتائج أعمال الشركة.

يتعين موافاتنا باسباب عدم انعكاس تطبيق قرار زيادة بدل الانتقال على خفض تكلفة تشغيل السيارات.

١٥ ـ عدم كفاية أرصدة الإضمحلال والمخصصات المكونة حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ لمقابلة بعض الدعـاوى والقضايا ، وكذا عدم وقوفنا على مدى كفاية البعض الآخر، فضلا عن عدم تكوينها لمقابلة بعض المطالبات والارصدة الاخرى وذلك لكل من :-

أ ـ الدعويين المقامتين بشأن الخلاف بين الشركة وشركتي المحمول (فودافون وموبينيل) والذي صدر بشأنهما أحكام ضد الشركة ، حيث بلغ قيمة المبلغ المختلف عليه مع كلا الشركتين نحو ٨٨٢ مليون جنيه وذلك وفقا لما ورد بإيضاح الشركة رقم (١/٣٥) ، وقد بلغ المخصص المـــــــــــكون لمقابلته نحو ٥٧٥ مليون جنيه.

ب ـ الدعوى المقامة من وضد شركة سوفي سات والتي صدر بشأنها حكم نهائي ضد الشركة والزامها بسداد نحو ٦٥٧ مليون جنيه ، في حين بلغ المخصص المكون لمقابلته نحو ٣٢٠ مليون جنيه.

ج ـ القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء والمكون لها مخصص بنحو ٥ مليون جنيه ، ولم نواف بدراسة صادرة عن الشئون القانونية للوقوف على مدى كفايته .

د ـ المخصص المكون منذ عام ٢٠١٠ بمبلغ ٣,٥مليون جنيه لمواجهة الاحكام الابتدائية الصادرة ضد شركة كات بالجزائرعن قضايا عمالية الذي لم نقف على مدى كفايته نظرا لعدم موافاتنا بالتطورات القضائية اللاحقة لتلك الأحكام المشار اليها ، كما لم نقف على نصيب الشركة المصرية فى الالتزامات المحتملة الناتجة عن قرار التصفية للشركة المذكورة عن الفترة من عام ٢٠١١حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ .

هـ ـ المطالبات الواردة من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي وقد بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩ مليون جنيه بمنطقتى المنوفيه والقليوبيه فقط.

و ـ أرصدة بعض العملاء (المقاصة ، دوائر خارج مصر) البالغة نحو ٢,٢٢ مليار جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ .

يتعين دراسة تكوين وتدعيم المخصصات اللازمة بشأن كافة ما سبق .

١٦ ـ قامت الشركة بأخذ قرار منفرد من جانبها بزيادة أسعار الكهرباء التي يتم التحاسب بها مع شركات المحمول دون الإتفاق معهم مما ترتب عليه زيادة الإيرادات بنحو ١٦١ مليون جنيه ـ غير المحصلة ـ مقابل تحميلها على العملاء المشار إليهم وذلك بموافقة لجنة الخدمات والاسعار رقم ٢٠١٥/٢٤ بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٢ ، الأمر الذي أدى إلى تضخم الإيرادات بذلك المبلغ فضلا عن تحملها بقيمة الضرائب الواجبة الأداء عن تلك الزيادة.

وتجدر الاشارة الى أنه سبق وأن أخذت الشركة ذات الإجراء خلال عام ٢٠١٠ الامر الذى استتبعه اعتراض العملاء على الاسعار وإمتناعهم عن السداد مما حذا بالشركة إلى التراجع عن ذلك وخفض الاسعار بموجب قرار مجلس الادارة رقم ٢١٢٥ بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ .

يتعين سرعة تدارك ذلك الأمر والتفاوض مع العملاء وأخذ الموافقة اللازمة قبل إجراء تلك المعالجة المحاسبية .

١٧- وجود فروق في بيانات شاشات الإستهلاك (ICT) وقطاع الفوترة (IRB) فيما يخص عدد الدقائق نظرا لوجود قصور في برامج نظام الفوترة الحديثة والذي تم بمعرفة شركة CONVERGYS بالعقد رقم ٨٢/٢٠٠٢/١٥ والذي بلغت تكلفته نحو ٢٥٥ مليون جنيه حيث تبين أن نظام الفوترة المشار إليه يرفض المكالمات التي لا تتفق معه مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات ـ منذ تطبيق نظام الفوترة حتى عام ٢٠١٥ـ قيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين ، وقد سبق الإشارة لذلك بتقاريرنا السابقة ولم تقم الشركة بإجراء التعديلات اللازمة ، ونشير في هذا الشأن إلى ما يلي :-

أ ـ ضياع ملايين الجنيهات من الإيرادات التي كان من الواجب تحميلها على عملاء المشـــــــــــتركين (التليفون الثابت) مما أثر على نتائج أعمال الشركة بالسلب.

ب ـ تحمل مصروفات الشركة بقيمة نسبة المشاركة مع شركات الخدمة الصوتية ـ شركات تليميدا ، تلي كوميديا ، مستشارك القانوني ـ وكذا محاسبتها لشركات المحمول والنواقل الدولية (بالدولار) عن المكالمات المرفوضة المشار إليها بعاليه والتي لم يتم تعليتها بحسابات الإيرادات .

ج ـ قيام الشركة بصرف مستحقات تلك الشركات عن المكالمات المقبولة بغض النظر عن تحصيلها من عدمه.

د ـ أدى توقف بعض العملاء عن السداد ورفع الخدمة عنهم نهائيا إلى تعاظم خسائر الشركة نتيجة تحملها قيمة المستحق لشركات الخدمة الصوتية والمحمول والنواقل الدولية طرف هؤلاء العملاء ، وكذا ساعد في ذلك مخالفة الشركة لقرار الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات بشأن وضع حد أقصى لكل عميل لقيمة الخدمات الصوتية المحملة عليه ، وعلى الرغم من ذلك إستمرت الشركة في تقديم الخدمة له بالرغم من تجاوز العديد من العملاء للحد الأقصى المشار إليه ، بالإضافة إلى تحملها بقيمة ضرائب المبيعات المستحقة عن المكالمات غير المحصلة.

هـ ـ نشير إلى تدني نصيب الشركة في المشاركة في الإيراد مع الشركات (الخدمة الصوتية) المشار إليها بعاليه لتصل في بعضها إلى نحو ٣٠% فقط ، فضلا عن المبالغة في مدة العقود المبرمة بين الشركة المصرية وبين تلك الشركات التي تصـــــــل في بعضها إلى ١٠ سنوات.

ويرتبط بنظام الفوترة المشار إليه أنه تبين بالإطلاع على محاضر المطابقة الخاصة بالمكالمات بين الشركة المصرية وشركات المحمول عن الربع الرابع من عام ٢٠١٥ ما يلى :-

ـ عدم وجود قراءات خاصة للشركة المصرية لكل من خدمتي الـ Roaming و RCF حيث يتم الاعتماد على القراءات الخاصة بشركتى موبينيل وفودافون ، مما ترتب عليه عدم التأكد من صحة المحاسبة مع العملاء الأمر الذى يستلزم توفير أنظمة لقراءة تلك الخدمات ، وقد بلغ ما أمكن حصره منها ما يلى :-

(بالدقائق)

الشركة	خدمة الـ Roaming	خدمة الـ RCF
موبينيل	٧٧٩٦٢٥	-
فودافون	٢٠٠١٨٩٣	٧٥٨٤٢٠٢

ـ كما يتم محاسبة شركة موبينيل عن خدمة International Calls Over National Routs إعتمادا على قراءات شركة موبينيل وقد بلغت نسبة تلك الإختلافات بين قراءة الشركة المصرية وبينها عن شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٥ ، نحو ١٧١% و ١٦٤% على الترتيب ، ولم نقف على أسباب إعتماد الشركة المصرية على قراءات شركة موبينيل وعدم الإعتماد على قراءاتها ، ويتضح ذلك من الأتى :-

(بالدقائق)

الشهر	قراءة شركة موبينيل	قراءة الشركة المصرية	الفرق
أكتوبر٢٠١٥	١٤٤٨٢٥٤	٥٣٤١٧٦	٩١٤٠٧٨
نوفمبر٢٠١٥	١٤٠٨١٥٨	٥٣٢٧٤٩	٨٧٥٤٠٩

- إعتراض شركة إتصالات مصر على كل من أسعار التحاسب مع الشركة المصرية ، وكذا حركة خدمة الـ Voip . ونشير فى هذا الصدد الى عدم ابرام إتفاقية للمكالمات بين الشركة المصرية وشركة إتصالات مصر ، الأمر الذى يستوجب سرعة إبرام اتفاقية أسوة بباقى الشركات .

- إعتراض كل من شركتى فودافون وموبينيل على حساب قيمة مكالمات الطواريء من قبل الشركة المصرية .

يتعين تحديد المسئولية بشأن كافة ما سبق ، مع سرعة إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتلافي المرفوضات بنظام الفوترة والعمل على ضبط نظام المكالمات بين الشركة والشركات المذكورة ومراقبتها ، مع دراسة تغيير نظام التحصيل ليصبح مقدما من العملاء، مع إعادة النظر في نظام التعاقد مع عملاء الخدمة الصوتية من حيث المدة ونسب المشاركة في ضوء التكلفة والعائد .

١٨- لم نقف على صحة حساب تكاليف أتعاب المكالمات المحلية والدولية البالغة نحو ١,٦ مليار جنيه وكذا الخصم المسموح الممنوح لشركات المحمول والبالغ نحو ١٩٨ مليون جنيه حتى ٢٠١٥/١٢/٣١، لعدم موافاتنا بملخص الحركة المتبادلة بين الشركة وشركات المحمول وتقرير الحاسب الألى والفوترة الذى استند اليه قطاع المشغلين عند إعداد مطالبات المكالمات المحلية والدولية لشركات المحمول بالرغم من طلبها بخطاباتنا المتكررة وأخرها فى يناير ٢٠١٦ .

يتعين موافاتنا بتلك الإحصائيات للوقوف على صحة تلك المصروفات .

١٩- لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل والمكالمات البالغة نحو ٢,٢ مليار جنيه حتى ٢٠١٥/١٢/٣١، وذلك لعدم موافاتنا بكافة البيانات التفصيلية لمطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات وكهرباء ... الخ) ، وكذا ملخص الحركة المتبادلة بين الشركة وشركات المحمول وتقرير الحاسب الألى الذى استند اليه قطاع المشغلين عند إعداد مطالبات المكالمات المحلية والدولية لشركات المحمول ، وكذا وجود خدمات مربوطة داخل السنترالات بقطاعات التراسل على مستوى الجمهورية بدون أوامر شغل كما لم نواف بالمستندات التي تمكننا من التحقق من التحاسب على تلك الدوائر (حرارة - وبيانات) وعدم ذكر تاريخ تشغيل معظمها ، بالرغم من طلبها بخطاباتنا المتكررة وأخرها فى يناير ٢٠١٦ .

يتعين تحديد المسئولية في هذا الشأن مع سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل والمكالمات .

٢٠ - لم نقف على صحة إيرادات خدمة "الـ بت ستريم" BIT STREAM والتي بلغت قيمـــــــتها نحو ٦٧١ مليون جنيه حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ لوجود قصور في نظم التحاسب على تلك الخدمة مع العملاء حيث تبين :-

أ - إعتماد الشركة في المطالبة الصادرة للعميل - بالنسبة لبعض الســـــرعات (سرعة الطلقة) - على أسعارغير معتمدة من لجنة "الخدمات والأسعار " نتيجة لعدم الاتفاق بين الطرفين على الأسعـار الخاصة بتلك السرعات ، ونشير الى عدم سداد شركة TE Data لنحو ٢٣٥ مليون جنيه منها نحو ١٣ مليون دولار .

ب - إستمرار الشركة في تقديم الخدمة لكل من شركات : (فودافون ، لينك ، نايل اون لاين ، إيجي نت) - شركات غير التابعة - دون الإتفاق النهائي على أسعار التحاسب للسرعات الأمر الذي شجع العملاء على عدم السداد وبلوغ المديونيات المستحقة عليهم نحو ١١ مليون جنيه حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ ، وقد تم التحاسب ضمن الفواتير الصادرة لهم خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ بسعرموحد وهو سعر أدنى سرعة - وفقا لما هو وارد بالمطالبات - بغض النظر عن السرعات الحقيقية المقدمة لهم ، وقد افادت الشركة بردها انه سيتم اجراء التسويات اللازمة وهو مالم يتم مما غل يد الشركة عن إستغلال أموالها .

يتعين تحريك المساءلة اللازمة بشأن إستمرارتقديم الخدمة للعملاء دون وجود إتفاق نهائي مبرم بين الشركة والعملاء يحفظ حق الشركة لديهم ، مع ضرورة سرعة إنهاء إبرام العقود المطلوبة التي تجنبها تكرار الدخول في نزاعات قضائية مع العملاء ، واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك الإتفاق.

٢١ - لم نقف على صحة الإيراد المعلى بنحو ١٥٦ مليون جنيه (المعادل نحو ٢٠ مليون دولار) مقابل السماح لشركة"ريليانس "بزيادة السعة الخاصة لكابل FEA وإتصاله بكابل HOCK المملوكين للشركة المذكورة من خلال نقط الإنزال الخاصة بالشركة المصرية للإتصالات وذلك لعدم وقوفنا على أسلوب المحاسبة والشروط الفنية لإتمام العملية المذكورة والضمانات والشروط الجزائية بالإضافة إلى عدم التحقق من مدى مناسبة وملاءمة تكلفة الأصول المعلاة والمتمثلة في شراء فرعة فايبر على كابل FEA وأسلوب التعاقد عليها نتيجة لعدم موافاتنا بالإتفاقيات المترجمة باللغة العربية .

٢٢- تبين قيام الشركة المصرية بالسماح لكابل AAE1باستخدام نقطتى انزال كابل TENORTH بأبو تلات والزعفرانة مقابل نحو٤٦,٥ مليون جنيه المعادل لنحو٦ مليون دولار ، تم تعليتها لحساب الايراداتIRU دون تحميل حساب المصروفات بما يخصه من ذلك الايراد.

يتعين تحميل حساب المصروف بما يخصه تطبيقا لمبدأ مقابلة الايراد بالمصروف.

٢٣ - لم تقم الشركة بإعادة تقييم بعض ارصدة الحسابات ذات الطبيعة النقدية فى ٢٠١٥/١٢/٣١ ومنها رصيد عملاء دوائر دولية خارج مصر وذلك بالمخالفة للمعيار رقم (١٣) من معايير المحاسبة المصرية .

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .

٢٤- لم يتم إرسال المصادقات الخاصة بأرصدة العملاء والأرصدة المدينة والدفع المقدم والشركات المستثمر فيها والأرصدة الدائنة فى ٢٠١٥/١٢/٣١ للوقوف على صحة تلك الارصدة.

يتعين العمل على ضرورة ارسال المصادقات لمطابقة الحسابات والتأكد من صحتها .

٢٥- تضمنت الحسابات المدينة والدائنة الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠١٥/١٢/٣١ العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة دون تسوية .

يتعين سرعة بحث ودراسة كافة تلك الأرصدة وإجراء التصويب اللازم بشأنها.

٢٦ - لم تقم الشركة بمخاطبة كافة البنوك التي تتعامل معها بإرسال كافة الشهادات في ٢٠١٥/١٢/٣١ معنونة باسم إدارة مراقبة حسابات الاتصالات .

يتعين التنبيه على كافة البنوك التي تتعامل معها الشركة بالإلتزام بذلك .

٢٦- لم نواف بنسخة مترجمة إلى اللغة العربية بكافة الإتفاقيات المبرمة مع الشركات رغم تكرار طلبنا لذلك .

يتعين الألتزام بما تم الإشارة إليه .

الـــــــرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات والمخزون وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٢٠١٥/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلى :-

١- تأخر الشركة في تسجيل ونقل ملكية بعض الأراضي بالرغم من تحرير عقود إبتدائية لجانب منـــــــــها منذ عام ١٩٧٠،وكذا التأخر في إبرام عقود شراء بعض الأراضي المقام عليها سنترالات بالرغم من سداد قيمتها بالكامل منذ سنوات سابقة يرجع بعضها إلى عام ١٩٨٧ منها على سبيل المثال أرض سنترال مدينة نصر "٢ " ، فضلا عن التأخر في نهو إجراءات التعاقد على عدد ٥ قطع أراضي ومباني بالقرى الساحلية .

ويرتبط بذلك ان مجلس إدارة الشركة قد قرر بجلسته المنعقدة في ٢٠١٤/٨/١٢ الموافقة على تســـــجيل عدد ٣٠ قطعة أرض على أن تتحمل الشركة عن كل قطعة نحو ٤٠ ألف جنيه تصرف بدون مستندات عن طريق الشئون القانونية بالشركة ونحو ٢٠٠ ألف جنيه تصرف عن طريق مكاتب خارجية يتم التعاقد معها ونشير في هذا الصدد الى صدور تعليمات الرئيس التنفيذى للشركة المؤرخة ٢٠١٥/١٠/٤ برقم (٢٥) بإيقاف عمليات تسجيل اراضى الشركة التى تتم عن طريق الشئون القانونية او المكاتب الخارجية بالرغم من سداد نحو ٧٠٠ الف جنية لتلك المكاتب ولم نقف على ما تم تنفيذه عن طريق تلك المكاتب مما يشير الى وجود قصور فى الدراسات المعروضة على مجلس ادارة الشركة قبل اتخاذ قراراته ، هذا فضلاً عن انه سبق ان اشرنا بتقاريرنا السابقة إلى عدم وقوفنا على أسباب إستعانة الشركة بمكاتب قانونية خارجية في الوقت الذي يتوافر بكل من القطاع القانوني والقطاع الإستراتيجي الخبرات الكافية للاضطلاع بهذه المهمات .

يتعين سرعة حصر كافة الحالات المماثلة وإبرام التعاقد فى ظل مرور أكثر من ٢٥ سنة على سداد قيمة بعضها حفاظا على حقوق الشركة طرف الغير ، مع تحديد المسئولية بشأن التراخى فى ابرام تلك العقود ، وإعادة النظر في قرار مجلس الإدارة بشأن تحمل الشركة بمبالغ تصرف بدون مستندات لتسجيل هذه الأراضي إحكاما للرقابة ، وموافاتنا بما تم تنفيذه بمعرفة المكاتب الخارجية .

٢ ـ وجود بعض الأراضي المشتراه أو المخصصة للشركة منذ عدة سنوات وكذا بعض الاصول دون إستغلال منها : ـ

أ ـ أرض بنحو ٦ مليون جنيه خصصت لإقامة سنترال المعراج بالعقد رقم ٥٩/٢٠٠٨/٧ من محافظة القاهرة للشركة بالقرار رقم (٣٨٠٨) لسنة ٢٠٠٧ بمساحة ١٢٠٠م٢ بمدينة المعراج المسلمة للشركة منذ ٢٠٠٨/٨/٢١ ، ونشير إلى أن البند الثالث من قرار التخصيص تضمن "إلغاء التخصيص في حالة عدم إقامة المشروع خلال سنة من تاريخ التخصيص " .

ب ـ بعض قطع أراضي بنحو ٢,١١٣ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثماري ، مشتراه من بعض آجهزة المدن العمرانية الجديدة لإقامة سنترلات (آراضى سنترلات ٦ ، ٧ ، ٨ بمدينة ٦ أكتوبر ، ارض سنترال بمدينة الفيوم الجديدة ، ارض سنترال قنا الجديدة) يرجع تاريخ سداد قيمتها لعامى ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، لم يتم إستغلال تلك الاراضى منذ إستلامها خلال الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١١ .

ج ـ أرض بمنطقة سوهاج بلغت مساحتها نحو ١٦٦٣,٣٩ م٢ سددت قيمتها بنحو ٢٧٨ ألف جنيه منذ عام ٢٠٠٧ .

د ـ أرض بمدينة السادات بمساحة ٧٨٦٥ م٢ بنحو ١,٠٧٦ مليون جنيه .

هـ ـ أرض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م٢ والمخصص للشركة بالقرار الجمهوري رقم (٥٥١) لعام ١٩٧٢ ، والذي تم إخلاؤه من الأجهزة ونقلها إلى مبنى السنترال الجديد منذ عام ٢٠٠٦ .

و ـ عدد ١٢ قطعة أرض فضاء بقطاع شرق الدلتا .

ز- مبنى انزال رأس سدر والذى بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو٤ مليون جنيه ، مبني الكابل البحري بسيدي كرير بالأسكندرية بنحو ١,٨مليون جنيه والذي توقف العمل به منذ عام ٢٠٠٨ ، مركز تحصيل بحلوان بمساحة ١٣٨,٤ م٢ منذ عام ٢٠٠٢ بنحو ٥١٧ ألف جنيه والذي أفادت اللجنة الخاصة بتنفيذ مشروع الفون بوتيك في ٢٠٠٥/١٢/٣١ بعدم تناسب المبنى مع أهداف المشروع ولم يستغل منذ ذلك التاريخ .

ح- بعض خدمات الشبكة الذكية حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠% .

ط ـ السعات المتاحة على بعض الكوابل ومنها كابل EIG بنسبة٦٥% و كابل TENORTH بنسبه ٦٩% وكابل IMEWE بنسبه ٨٠% .

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الاصول في ظل مرور نحو ١٠ سنوات على إستلام بعضها.

٣ـ تراخي الشركة في حسم موقف التعديات على بعض مواقعها ومنها : ـ

أ- تعدي جهاز مدينة الصالحية على قطعة أرض وتراخي الشركة في حسم إختيار أحد البديلين الواردين ضمن المذكرة المعروضة على نائب الرئيس التنفيذي للشئون الفنية في ٢٠١٣/١١/٢٧ بشأن الحصول على موقع بديل بمدينة أسوان الجديدة ، أو إسترداد قيمة تلك الأرض المتعدى عليها من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، على الرغم من مرور نحو ٨ سنوات على موافقة نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية للمتابعة الفنية والتنسيق في ٢٠٠٧/٤/١٦ على تخصيص موقع آخر للشركة.

ب ـ تعدي هيئة البريد على جانب من ارض سنترال برج العرب بقطاع الإسكندرية وبحري.

ج- التعدي على مساحتين كل منهما ٧٥٠ م٢ بنطاق سنترالي أجا و بلقاس وذلك بقطاع شرق الدلتا.
د - التعدي على أرض بمساحة ٩٨٩م٢ (موقع سنترال الطوابق) بقطاع الجيزه.
هـ - تعدي نادي الكهرباء بمنطقة الإسماعيلية على مساحة ٧٩٤ م٢ من أصل مساحة ٤٦٥٠ م٢ بنادي العاملين بالتليفونات المخصصة من محافظة الإسماعيلية ، وقد تم إثبات هذا التعدي بمعرفة لجنة جرد الأصول الثابتة المشكلة بالقرار الإداري رقم ٢٦١٥ في ٢٠١٠/٥/٢٤
و - تعدي بعض الأهالي على أراضي بمنطقتي دمنهور وكفرالدوار .

يتعين حصر الحالات المماثلة و اتخاذ كافة الاجراءات الادارية والقانونية الجادة التى تكفل الحفاظ على ممتلكات الشركة .

٤ - لم يتم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة القومية للبريد بشأن الأرض البالغ مساحتها ٢٣٣٣,٧ م٢كما لم يتم إبرام عقد إيجار مع هيئة السكة الحديد لمساحة الأرض البالغة ٦١٤٧,١١ م٢ - بمنطقة أرض السبيل - والذي كان مقررا إبرامه معها منذ ٢٠٠٩/٥/٢٠ وهو ما لم يتم رغم تكرار الإشارة إلى ذلك بتقاريرنا السابقة .

نوصي بسرعة رفع هذا الخلاف وكذلك المعوقات التي تحول دون إبرام عقد الإيجار الى الجهات المختصة مع موافاتنا بالموقف النهائى فى ضوء ما يتم إتخاذه فى هذا الشأن .

٥- بلغت قيمة إستثمارات الشركة نحو ٦,٤٧٦ مليار جنيه بعد خصم اضمحلال بنحو ٣١,٨٢٣ مليون جنيه([1]) في عدد ٢٣ شركة ، ونشير إلى أن الشركة لم تجن أرباح إلا من عدد ١٢ شركة فقط ، وقد تبين بشأن تلك الإستثمارات ما يلي :-

٥/١ - وافق مجلس ادارة الشركة المصرية فى ٢٠١٥/١٢/٣١ على بيع حصتها فى شـــــــركة نوكيا (مصر) بنحو ١١,٥ مليون جنيه والتي تبلغ قيمتها الدفترية في ذات التاريخ نحو ٧,٥ مليون جنيه - بنسبة مساهمة ١٠% من رأس المال - وذلك بناء على توصية لجنة الاستثمار فى ٢٠١٥/١١/٨، وبشأن ذلك نشير إلى ما يلى :-

أ - حصلت الشركة المصرية على أرباح بنحو ٧٣ مليون جنيه من ذلك الإستثمار خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٠ بنحو ١٠ أمثال التكلفة الدفترية للإستثمار.

ب - بالرغم من تحقيق الشركة المذكورة خسائر خلال عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ بلغ إجمـــــاليها نحو ١٧٥ مليون جنيه ، إلا أن الشركة إستطاعت أن تتعافى وتحقق أرباح خلال العامين التاليين ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ بلغت نحو ٦٠ مليون جنيه ليبلغ صافي الخسائر المرحلة والظاهرة بالقوائم المالية لها عن عام ٢٠١٤ نحو١١٥ مليون جنيه .

ج - استندت لجنة الاستثمار بالشركة المصرية في توصيتها المرفوعة لمجلس الإدارة بالبيع على دراسة تمت بمعرفة شركة EFG HERMES فى ٢٠١٥/٦ والتي توقعت هبوط فى ايرادات شركة نوكيا خلال عامى ٢٠١٨ و ٢٠١٩ معتمدة على أرقام تقديرية وضعتها شركة نوكيا (مصر) وتحفظت الشركة - صاحبة الدراسة - بإخلاء مسئوليتها عن تلك الأرقام بالرغم من كونها أساس للدراسة التى أعدتها والتى حددت فيها متوسط سعر بيع لحصة الشركة المصرية بنحو ١١,٨ مليون جنيه ، ولم نقف على أسباب عدم الأخذ بهذا السعر وارتضاء قيمة البيع بنحو ١١,٥ مليون جنيه .

[1] - يتضمن نحو ٩٩٣ ألف جنيه قيمة إضمحلال الإستثمار بشركة بندريل (إحدى الشركات المتاحة للبيع) .

د ـ لم يتبين لنا قيام الشركة المصرية بتفعيل قراري لجنة الاستثمار فى جلستها المشار اليها بعالـــيه بشأن ما يلى :-

ـ مراجعة قيمة البيع فى ظل نتائج شركة نوكيا (مصر) عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٥/٩/٣٠ و٢٠١٥/١٢/٣١ الى جانب أثر المتغيرات الأخرى التى طرأت خلال الفترة اللاحقة للدراسة ومنها دخول شركة نوكيا الام فى اندماج مع شركة الكاتيل ونشأة كيان اقتصادى واعد فى سوق الاتصالات وكذا الحاح شركة نوكيا الأم فى عرض شراء حصة كل من الشركة المصرية والبنك الاهلى للحصول على قيمة بيعية أكبر لحصتها أو إرجاء البيع لحين استمرار شركة نوكيا مصر فى تحقيق ارباح خلال السنوات القادمة .

ـ إمكانية قيام الادارة التنفيذية بالشركة المصرية باستدعاء ممثلى شركة نوكيا بحضور شركة HERMES للتعرف على خطة العمل المستقبلية لشركة نوكيا والعرض على مجلس إدارة الشركة الأولى للموافقة على توصية الادارة التنفيذية بالمضى قدما فى عملية البيع من عدمه .

هـ ـ لم نواف بكافة القوائم المالية المعتمدة لشركة نوكيا عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٥/٩/٣٠ وكذا ٢٠١٥/١٢/٣١ للوقوف على نتائج أعمالها ، وكذا لم نواف بالعرض المقدم من شركة نوكيا .

و ـ عدم صحة عرض بعض البيانات على لجنة الاستثمار بمحضر اجتماعها فى ٢٠١٥/١١/٨ منها عدم قدرة شركة نوكيا (مصر) على سداد قيمة القرض الذى حصلت عليه من الشركة المصرية بنحو ١٧٠ مليون جنيه الأمر الذى تبين عدم صحته نظراً لقيام شركة نوكيا (مصر) بسداد نحو ٩٢ مليون جنيه ـ وفقاً لقوائمها المالية فى ٢٠١٤/١٢/٣١ ـ بنسبة بلغت نحو ٥٤% من قيمته.

يتعين موافاتنا بما سبق الإشارة إليه مع تحفظنا على صحة قرار بيع حصة الشركة المصرية وعدالة القيمة المباعة بها وتوقيت البيع وفقا لما سبق عرضه .

٥/٢ ـ تضمن حساب الاستثمار نحو ٦٨,٩٥١ مليون جنيه – بعد خصم اضمحلال بنحو ٢٦٩ ألف جنيه – قيمة الاستثمار فى الشركة المصرية بفرنسا وفى هذا الشأن نشير الى ما يلى :-

أ ـ بالرغم من زيادة رأس مال الشركة المذكورة منذ ٢٠١٤/٩ بمبلغ ٣ مليون يورو – المعـــادل لنحو ٢٨ مليون جنيه ـ إلا أنه تبين عدم وجود أي إضافة في أصول الشركة إلا بنحو ٩,٤ مليون جنيه من تلك الزيادة فى ٢٠١٥/١٢ قيمة أجهزة إتصالات ، الأمر الذي يشير إلى عدم الحاجة لتلك الزيادة وقتئذ ، هذا فضلاً عن بلوغ رصيد النقدية فى ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ١٦,٢ مليون جنيه ولم تحصل الشركة على عوائد ايداعه بالبنوك الفرنسية بل تحملت عنها مصاريف بنكية بلغت نحو ٣٠,٤ ألف جنيه ـ وفقا لرد الشركة على تقرير الفحص المحدود فى ٢٠١٥/٩/٣٠ ـ الامر الذى يشير الى وجود قصور فى توظيف وادارة اموال الشركة خاصةً وأن الالتزامات المتداولة الظاهرة بالقوائم المالية لتلك الشركة بلغ نحو ٦,٢٨ مليون جنيه فى ذات التاريخ.

ب ـ لم نتأكد من الايراد المحقق للشركة المصرية مقابل المصروفات التي تحملتها والتي بلغت حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ٨,٨١٥ مليون جنيه.

يتعين موافاتنا بدراسة الجدوى وأسباب زيادة رأس المال للشركة المذكورة وقتئذ مع إنشاء وحدة أعمال للشركة المصرية لإظهار الايراد المقابل لتلك المصروفات وتدارك أوجه القصور فى إدارة أموال الشركة التابعة فى ظل وجود سيطرة من الشركة المصرية على الشركة المذكورة .

٥/٣ ـ سبق موافقة مجلس ادارة الشركة المصرية على زيادة رأس مال شركة TE للاستثمار القابضة بمبلغ ٣٥ مليون جنيه فى ٢٠١٤/١٢ وتخصيص نحو ٢٦ مليون جنيه منها لإنشاء شركة بسنغافورة ، ونظرا لعدم الانتهاء من الدراسات والاجراءات الخاصة بانشاء تلك الشركة فقد قامت شركة TE للاستثمار القابضة بشراء أذون

خزانة بمبلغ ٢٦ مليون جنيه – المخصص لانشاء شركة بسنغافورة - بالمخالفة لقرار مجلس الادارة المشار اليه مما أدى لحرمان الشركة المصرية من عوائد إستغلال هذا المبلغ خلال الفترة المشار اليها .

يتعين ضرورة تحري الدقة قبل الدخول في إستثمارات جديدة أو زيادة إستثمارات قائمة حفاظا على اموال الشركة .

٥/٤- لا زلنا لم نقف على ما إنتهت إليه أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه والسابق تشكيلها منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك على الرغم من إفادة الشركة بأنه سيتم موافاتنا بكافة التطورات وهو ما لم يتم ، الأمر الذى يشير الى عدم المتابعة اللازمة من قبل الشركة بما يتناسب مع أهمية الموضوع وذلك بالمخالفة للمادة (٥/٢/٩) من قواعد ومعايير حوكمة الشركات .

ونشير إلى صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢٠١٥/٢/٩ م.أ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩) بمايلي :

- مخاطبة الحكومة الجزائرية إستنادا لمبدأ التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات لحل الخلاف بالتراضي ، وهو ما لم يتم .
- تفويض الإدارة التنفيذية في التعاقد مع مكتب إستشاري أو أكثر لأخذ الرأي التفصيلي للمرحلة التالية ودراسة الملف بصورة تفصيلية ، على الرغم من رد الشركة على تقريرنا فى ٢٠١٤/١٢/٣١ بأن الكثير من المستندات الخاصة بالشركة المشار اليها فقدت إثر أحداث الجزائر والتى أثرت بشكل كبير على فحص ملابسات المشروع ، وبناء على ما تقدم ترى الإدارة أن ذلك القرار يعد من قبيل إستنزاف موارد الشركة في الصرف على موضوعات لا طائل منها ، خاصة في ضوء عدم وجود أي مستجدات مشجعة على لجوء الشركة لمستشارين خارجيين وإنفاق المزيد من الأموال في ظل ضبابية الظروف المحيطة بذلك الإستثمار .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم تحديد المسئولية بشأن الاخفاق فى المشروع رغم تكرار توصياتنا بهذا مع تحديد مدى جدوى الاستعانة بمكاتب الاستشارات الخارجية فى هذا الشأن على أن تسلك الشركة مسلك التفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة ، مع موافاتنا بكافة ما سبق الاشارة اليه .

٥/٥- تضمن حساب استثمارات مالية متاحة للبيع ٦٠ مليون جنيه قيمة الاستثمارات فى شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥% من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ولم تحصل الشركة المصرية على ايراد عن تلك الاستثمارات الا منذ عام ٢٠١١ .

ونشير فى هذا الصدد الى وجود تعارض بين ما تم عرضه من قبل الإدارة العامة للاستثمار على لجنة الاستثمار فى ٢٠١٥/٨/٣١ والذى أفاد بأن إجمالى ايرادات الاستثمارات من تلك الشركة بلغ نحو ١٢ مليون جنيه وبين ما ورد ببيانات ادارة حسابات الاستثمار بقطاع الشئون المالية بنحو ٧,١ مليون جنيه .

هذا وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً .

يتعين موافاتنا بأسباب التعارض المشار إليه وكذا رأي القطاع القانونى بالشركة للتحقق من رويته بشأن التصفية مع موافاتنا بأثر التصفية على قيمة إستثمار الشركة المصرية وكيفية وتوقيت حصولها على المبالغ الناتجة من بيع الشركات المكونة للصندوقين مع موافاتنا بالقوائم المالية لشركة صندوق تنمية التكنولوجيا عن العام المنتهى فى ٢٠١٥/١٢/٣١ وحساب التصفية حال اعداده .

٥/٦ - تضمن حساب الاستثمار فى شركات متاحة للبيع نحو ١١,٥٢٤ مليون جنيه قيمة الإستثمار بشركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها

واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ كما لم نواف بأثر صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بحساب التصفية وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة.

٥/٧- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات خاسرة لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات **ومن امثلة ذلك:**

أ- شركة خدمات التوقيع الالكترونى (شركة شقيقة ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦) والذي تضمن حساب الإستثمار فيها مبلغ ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير .

يتعين موافاتنا بالاجراءات القانونية المتخذة من قبل مجلس إدارة الشركة المذكورة بشأن تأخر المساهمين في سداد نصيبهم في رأس مال الشركة مع مكاتبة الشركة المذكورة لمخاطبة الجهات الادارية المختصة لسرعة حسم ما سبق عرضه ، لما للشركة المصرية للاتصالات من نفوذ مؤثر على الشركة المذكورة.

ب- الشركة العربية لتصنيع الحاسبات : والذي تضمن حساب الاستثمار فيها مبلغ ٢,٤٥٠مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر – على الرغم من عدم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى ، ونشير الى تفاقم خسائر الشركة المذكورة وبلوغ جملتها ٥٤,٨ مليون جنيه حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ – أخر قوائم تمت موافاتنا بها - بنسبة ٧٨% من راسمالها المصدر .

يتعين مخاطبة الشركة العربية لحث المساهمين على سداد حصصهم مع العمل على النهوض بنتائج أعمالها ودراسة جدوى إستمرار الشركة أو تصفيتها تطبيقاً للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع موافاتنا بأليات التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٤/٧/٢ حفاظاً على حقوق الشركة المصرية.

<u>ملاحظـــــات تتعلق بسلامة التصرفات وتمثل إضرار بالمال العام وتتطلب تحديد المسئولية :</u>

١- قامت الشركة خلال عام ٢٠١٤ بإجراء تسويات مالية بإستبعاد قيم بعض الأراضي ومصاريف مساحية بنحو ٦,٣ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة - تمت تسويتها بحساب التكوين الإستثماري وحساب الإحتياطي - بعد مراجعة أعمال لجنة دراسة نتائج الجرد الذي قامت به الشركة وفقا للقرار الصادر من الرئيس التنفيذي لـــــها رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/٥/٢٤ وذلك دون موافاتنا برأي المستشار القانوني للشركة في هذا الشأن ، ويتمثل ذلك المبلغ في ما يلي :-

أ - نحو ٣,٨ مليون جنيه يمثل الفرق في قيمة أراضي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شرائها ، مما يشكك في صحة القيمة المسددة عن تلك الأراضي وقتئذ .

ب - نحو ٢,٥ مليون جنيه يمثل قيمة بعض الأراضي منها نحو ١٨٠ ألف جنيه قيمة أرض " الخارجة " بالوادي الجديد بمساحة ٦٠٠ م٢ والتي تم تخفيض مقابلها من حساب الإحتياطي لكونها أدرجت بحسابات وسجلات

الأصول الثابتة وفقا لتقييم عام ١٩٩٨ - وهو تاريخ تحويل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة - و تبين من الجرد الفعلي الذي قامت به الشركة عدم الوجود الفعلي لتلك الأراضي .

ج - نحو ١٨ ألف جنيه قيمة مصاريف مساحية عن بعض قطع أراضي لم يتبين بالجرد الوجود الفعلي لها الامر الذى يشير الى صورية شراء تلك الاراضى - سواء المدرجة بقيمة بالسجلات أو المسدد لها مصاريف مساحية - أو التصرف فيها بطريق غير قانوني للغير .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع إجراء المساءلة القانونية اللازمة بشأن تلك الأصول وموافاتنا بالرأي القانوني المعتمد المشار إليه .

٢- زجت الشركة بنفسها وبصورة متكررة في عدة مشروعات بدراسات جدوى قاصرة وغير دقيقة ، مما ادى إلى تدني نسبة إستغلال تلك المشروعات أو إنعدام الإستغلال لبعضها ، فضلا عن إسناد معظم تلك المشروعات تم بالأمر المباشر ، بالإضافة إلى شراء أراضي واصول اخرى مختلفة وإنشاء مباني دون إستغلال ، وقد ترتب على ذلك تكبد الشركة بخسائر تتمثل في ضياع عائد إستغلال تلك الأموال وتحمل الشركة ضمن القوائم المالية بمصاريف إهلاك بعض تلك الأصول بالإضافة إلى ان عدم استخدامها يعد من قبيل الطاقات العاطلة وغير المستغلة وبلغ ما أمكن حصره من تلك المشروعات نحو ١,٥ مليار جنيه ، تتمثل فيما يلي :-

٢/١ - مشروعات لتقديم الخدمة اللاسلكية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,١ مليار جنيه ، وقد تركز إسناد تنفيذ معظمها بالأمر المباشر - دون مبرر - لعدد ٣ شركات هى (تليتك - ZTE - هاواوى) دون اللجوء لأسلوب المناقصات والممارسات العامة والمحدودة المنصوص عليها بلائحة نظام الشراء والبيع ، والتي شاب تنفيذها العديد من الملاحظات ، تتمثل فيما يلي : -

أ- مشروع إنشاء شبكة لاسلكية بعدد ١٨٠ ألف خط بنظامDECT بتكلفة بلغت نحو ٤٦٠ مليون جنيه وتم تشغيلها خلال اعوام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٠ والمسند تنفيذها لشركة "لوسنت تكنولوجى الامريكية " ووكيلها الحالى بجمهورية مصر العربية شركة " تليتك " ، وقد بدأت العيوب الفنية بالشبكة فى الظهور خلال عام ٢٠٠٠ مما اضطرت معه الشركة الى اتخاذ قرار استبدال الشبكة بنظام آخر وهو CDMA ، وتم إسناد فك تلك المحطات لشركة " تليتك " بالأمر المباشر وهي ذات الشركة المنفذه للمشروع وقد قامت الأخيرة بالإحتفاظ بما تم فكه بمخازنها لمدة نحو عامين دون أي محاضر تسليم وتسلم بينها وبين الشركة المصرية مما ادى الى عدم احكام الرقابة عليها وكذلك عدم التحقق من تأثر سجلات وحسابات الاصول الثابتة بشأن اضافات واستبعادات تلك الاصول أو على اية اضافات بمسمى المشروع حتى تاريخه ، كما لم نقف على كيفية التصرف فى باقى تلك الاصول بخلاف ما تم بيعه رغم كتبنا المتكررة للشركة في هذا الشأن .

ونشير إلى قيام الشركة بإستبعاد نحو ٤٠٨ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة خلال عام ٢٠١٤ بمسمى أجهزة سنترالات وشبكات لاسلكية بدون محاضر تخريد توضح بيانات وأماكن تلك الأصول المستبعدة من السجلات ، ولم نقف على إرتباط تلك الأصول المستبعدة بمشروع الـ DECT .

ب - مشروعات بنحو ٥٩٥ مليون جنيه - بعدة قطاعات بالشركة - لتقديم خدمة الـ CDMA "لاسلكى المشتركين " ، وعمل تحديث للشبكة وإضافة خدمة ال EVDO لعدد ٣٧ محطة لاسلكية تنفيذ الشركات (تليتك -

ZTE – هاواوى) ، وقد تبين تدنى نسبة الإستفادة من المشروع لعدم إمكانية إستخدامه من العملاء بالكفاءة المطلوبة لسوء الخدمة وتقصير الشركة في القيام بالدعاية الترويجية لخدمة الـ EVDO مما أدى لإنخفاض عدد المشتركين على الشبكة ومن ذلـــك على سبـــيل المثال :-

- قطاع وسط الدلتا بلغت نسبة الإستغلال فيه لخدمه CDMA ١٠% فضلا عن وعدم وجود مشتركين نهائيا لخدمة EVDO بسنترال شبين الكوم والذي بلغت الطاقة المتاحة به من تلك الخدمة ١٠٠٠ خط.

- قطاع الأسكندرية بلغت نسبة الإستغلال لخدمتى CDMA، EVDO بسنترال المكس نحو٣٤% ، ٤% على التوالى حتى ديسمبر٢٠١٥.

ويرتبط بذلك في الوقت الذي خاضت فيه الشركة منفردة تجربة نظام الـ CDMA منذ عام ٢٠٠٥ وثبت لها عدم نجاح النظام لوجود العديد من الشكاوى بشانه ، دخلت الشركة المصرية في شراكة مع شركة سوفي سات فى مشروع تركيب وتشغيل وصيانة عدد ٢٠٠ ألف خط بنظام CDMA ، ولم نقف على أسباب قبولها شريك في هذا المشروع نظرا لما تتمتع به الشركة المصرية من قدرة فنية وملاءة مالية لتنفيذ المشروع منفردة وقتئذ ، فضلا عن عدم تمتع شركة سوفي سات بملاءة مالية كافية تؤهلها لمشاركة الشركة بهذا المشروع ، وهو ما أيده إقتراض سوفي سات نحو ٣٠٠ مليون جنيه من عدة بنوك بضمان المشروع ، ثم تعثرها عن السداد وقيام الشركة المصرية بإبرام تعهد للبنوك بسداد نحو ٥٦٥ جنيه عن كل خط يتم تركيبه من الخطوط الخاصة بالإتفاقية ، وقد إستمرت الشركة في سداد تلك القيمة حتى عام ٢٠١٣ بالرغم من إنخفاض رسوم التركيب المحصلة من العملاء ومع إرتفاع تكلفة التشغيل الامر الذى يوضح قصور الشركة المصرية فى اتخاذ الاجراءات اللازمه لتعديل بنود الاتفاقيه كلها ووضع الشروط الجزائية التى تلزم شركة سوفى سات باداء التزاماتها قبل الشركة حفاظا على حقوقها طرف الغير فى ضوء تحمل الشركة المصريه عبء التمويل بخلاف تكلفة الدعم الفنى البالـــغ قدرها٥٠٠ الف دولار سنويا.

ونشير إلى صدور حكم نهائي في الدعوى التحكيمية خلال عام ٢٠١٥ – المقامة من وضد شركة سوفي سات – بإلزام الشركة المصرية بسداد نحو ٦٥٧ مليون جنيه لشركة سوفي سات بالإضافة إلى ٥% غرامة تأخير على المبالغ غير المسددة .

ج - أجهزة الإدارة والتحكم والمراقبة بنحو ٢٧,٦٩ مليون جنيه المسند توريدها لشركة نوكيا سيمنس - بالعقود أرقام (١٨٤/٢٠٠٢/١٥ – ١٤٤/٢٠٠٢/١٥ – ٣٢/٢٠٠٣/١٥ – ١١٩/٢٠٠٣/١٥ وملحقه) حيث تبين أنه بعد إستلام المشروع إبتدائيا وجود قصور فى أداء أجهزة النظام نتيجة بعض الملاحظات الجسيمة قدرت قيمتها بنحو ١٥ مليون جنيه ومازالت الشركة تتفاوض مع شركة نوكيا سيمنس لحل المشاكل التى تعرض لها المشروع للمحافظة على كفاءة الشبكة وتلافي الملاحظات الموجودة .

د - تنفيذ نظام خدمــة الإتصال بين المحافظات بنظام IP بنحو ٦,٩٥ مليون جنيه المسند لشركة إيكوانت بموجب العقد رقم (٢٣/٢٠٠٥/١٥) تبين عدم إستفادة الشركة من المشروع وفصل الـ SYSTEM نهائيا فى ٢٠١١/٥/١٥ لعدم نجاح إختبارات القبول النهائية لسوء الخدمة وجارى قيام الشركة بتحديث الشبكات الى شبكات NGN المعتمدة على بروتوكولات IP.

هـ - تحمل الشركة نحو ٢,١٧١ مليون جنيه نتيجة التعاقد مع شركة كويك تل بالعقد رقم (٢٤/٢٠٠٨/١٠) فى ٢٠٠٨/٩/٤ لتوريد عدد ٥ وحدات MSAN لسنترال بولاق الدكرور وهذا المبلغ يمثل نسبة ٦٠ % من قيمة عدد ٣

وحـــدات تم توريدها، ٣٠ % من تكلفة باقى الوحـــــدات التى لم تورد وقد تبين عدم تشـــغيل الوحدات الموردة حتى تاريخه لصعوبة عمل ال Management لهذه الكبائن وكثرة أعطال الـ Fusc's ، ولازال الموضوع متداول بالشئون القانونية بالشركة .

وفى ضوء_ماسبق ذكره - وهو على سبيل المثال وليس الحصر - تبين تخبط قرارت وسياسات الشركة وإنتقالها من نظام تشغيل أثبت فشله وقام بتوريده موردين محددين بالأمر المباشر إلى نظام تشغيل آخر أثبت فشله ايضا وأسند تنفيذه لنفس الموردين **مما ترتب عليه ما يلي :**

١ - إنتقال تحمل عبء تلك الأخطاء والمخاطرة غير المحسوبة بأموال الدولة إلى العملاء وإحجامهم عن التعامل على التليفون الثابت لسوء الخدمة مع إرتفاع التكلفة ، مما ترتب عليه ضياع إيرادات - نتيجة كثرة الأعطال وإنصراف المشتركين عن التليفون الثابت - كان من الممكن تحقيقها إن أحسنت الشركة إختيار نظم تشغيل جيدة تلبي حاجات المشتركين ، والتي كان من الممكن أن تزيد من ملاءة الشركة المالية.

٢- سيطرة أنظمة المحمول على سوق الإتصالات نتيجة تقديمها مزايا وعروض تلبي حاجة المشتركين ، كان من المفترض أن تحرص الشركة على تقديمها لهم بدلا من إهدار الأموال في تلك الأنظمة الفاشلة.

٣- ضياع فرصة الإستفادة من تلك الأموال المستثمرة في أصول غير مستغلة .

٤- تكبد الشركة بخسائر تتمثل في تكلفة تلك الأنظمة التي أثبتت فشلها ومحاولة تحديث بعضها مما سيحمل الشركة تكاليف إضافية تزيد من العبء المالي على الشركة .

٢/٢- قيمة شبكة الـ NOC بنحو ٢٦٦ مليون جنيه بالإضافة إلى قطع غيار بنحو ٢٨٦ ألف جنيه والتي تم إنشاءها عام ٢٠٠٨ ، ونشير إلى أنه تم تشكيل لجنة لتخريدها من غير المتخصصين والتي اشارت في تقريرها في ٢٠١٤/٩/٩ الى عدم إمكانية فتح الأجهزة للوقوف على حالتها ومدى حاجة الشركة إليها من عدمه.

٢/٣ - قيمة أجهزة مشروع شبكة ATM ، CK2Z بنحو ١٢٥ مليون جنيه والتي تم إستلامها نهائيا خلال عام ٢٠٠٦ ، بالإضافة إلى ما تم إنفاقه على الدعم الفني للمشروع بنحو ١٦,٨ مليون جنيه خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ، حيث لم يستغل منه سوى ١٠% من إجمالي الطاقة المتاحة للمشروع.

٢/٤ - باقى قيمة ما تم صرفة على الآراضى المخصصة للشركة من قبل وزارة الإتصالات بالمنطقة الإستثمارية التكنولوجية بالمعادي بنحو ٦,٥١٢ مليون جنيه - بحساب التكوين الاستثماري مبانى مرحل منذ عام ٢٠٠٩ ، والمخصصة لإنشاء مشروعات وسنترال عليها ثم صدر قرار مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ بالغاء تنفيذ المشروع لعدم وضوح الرؤية المستقبلية وتسليم قطعة الأرض لمجلس إدارة المنطقة الإستثمارية والتكنولوجية مشروطاً بإسترداد كافة المبالغ التي تم سدادها بمعرفة الشركة المصرية للإتصالات وهو ما لم يتم حتى ديسمبر ٢٠١٥

٢/٥- قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث بنحو ٥,٨ مليون جنيه تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة ، والذي لم يتم تشغيله حتى تاريخه برغم الإنتهاء من بناءه وتسلمه في عام ٢٠١١ بتكلفة بنحو ١,٦ مليون جنيه ، حيث تم رفضه من قبل قطاع التسويق لعدم الحاجة إليه حاليا أو مستقبلا كما ورد بخطاب مدير عام المنطقة الثالثة بقطاع غرب القاهرة والجيزه في ٢٠١٢/١٠/٣ .

٢/٦- **نحو ٣,١ مليون جنيه** قيمة فروق أسعار بالزيادة تحملتها الشركة نتيجة تعاقدها بالأمر المباشر مع شركة وادى دجلة لتوريد ١٠ الاف كم مواسير بولي إيثلين بسعر ١٧٨٠ جنيه / كم بموجب العقد (٢/٧/٢٠١٤/٤٢١) فى ٢٠١٤/٣/٣٠ ، حيث تم التعاقد مع شركة كريمو بالأمر المباشر لتوريد نفس الصنف بكمية ٤٩٠٠ كم بسعر ١٤٧٠ جنيه/كم في ذات التاريخ بموجب العقد رقم (١/٧/٢٠١٤/٤٢١) بفارق قدره ٣١٠ جنيه / كم وهو ما يؤيد ما ورد بالملاحظة من تحمل الشركة بفروق أسعار ويتعارض مع ردود الشركة المتضاربة في هذا الشأن حيث :

- أفادت بأحد الردود "بعدم تحملها بتلك الفروق نظرا لقيامها بمقارنة السعرالتعاقدى لشركة وادى دجلة بسعر المناقصة الملغاة وإغفالها فروق الأسعار الناتجة عن مقارنة الأسعار التعاقدية لشركتى كريمو ووادى دجلة التى تم التعاقد بها فى ذات التاريخ كما سبق الإشارة.

- أفادت بردها الأخير على تقريرنا عن ميزان المراجعة في ٢٠١٥/١٢/٣١ " بعدم كفاية الطاقة القصوى لشركة كريمو لإحتياجات العمل ، في حين أنه ورد خطاب من المورد بأنه تم زيادة خطوط إنتاجه ومستعد لزيادة الكميات المتعاقد عليها بنفس الشروط وأسعار العقد الأصلي .

وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لسوء التخطيط تكدست المواسير فى المخازن فى حينه وتم تشوين بعضها بالعراء وفى ظل إنخفاض معدل الصرف منها تم إيقاف التوريد لفترة زمنية وإستئنافه بعد فترة التوقف بمعدلات أقل وهو ما يؤكد عدم الحاجة الماسة لتلك المهمات بخلاف ما ورد بأحد ردود الشركة .

٢/٧ - **نحو ١,٩ مليون جنيه** قيمة مواسير ١١٠ مم - بقطاع المخازن والمشتريات - تم شراؤها من شركة "جولدن بايب " في ٢٠١٣/٨/٢٤ وتبين عدم مطابقتها للمواصفات وفقا لإختبارات المركز القومي للبحوث ، بالرغم من ذلك فقد تم الصرف منها على أعمال الشركة ، ولم نقف على ما تم إتخاذه من إجراء ضد المورد المذكور .

٢/٨- **نحو ١,٦٥٤ مليون جنيه** قيمة الخسائر المقدرة بمعرفة اللجنة المشكلة لفحص اجهزة العقدرقم (١١٣/٢٠٠٨/٦) الخاص بتوريد وتركيب وإحلال محطات كهربائية للمواقع (الصف - البدرشين - العياط - أبو النمرس - المنصورة شرق - الزقازيق غرب - دمنهور) تنفيذ شركة الشرق الأوسط للهندسة والإتصالات بإجمالى نحو٤,٤٠٦ مليون جنيه ، وذلك لعدم مطابقة أجهزة المحطات (الموردة فى ٢٠٠٩/١١/١٥) للمواصفات ، لإختلاف بلد المنشأ مما أثر على كفاءة التشغيل لوجود أعطال بمعظمها ، وقد أوصى قطاع الشئون القانونية في ٢٠١٥/٢/١٧ بتسييل خطاب الضمان ، وهوما لم يتم بعد ، ونشير في هذا الشأن أن قيمة الأجهزة التالفة تفوق قيمة خطاب الضمان .

٢/٩- قيمة شراء عدد ٢٥ عامود إنارة بالطاقة الشمسية للعمل بأسوار مخازن الشركة بأبو زعبل من شركة " بي أي سي للإلكترونيات " بقيمة إجمالية بلغت نحو ٤٨٥ ألف جنيه بقطاع المخازن والمشتريات وتم إستلامها في ٢٠١٢/١٢/٢٤ ، إلا أنه تبين عدم صلاحية تلك الأعمدة للعمل بمخازن أبو زعبل وتم نقلها إلى مخازن الشركة بالهرم في ٢٠١٣/٢/١٨ حيث تبين ايضاً عدم صلاحيتها ، هذا ولم يتم الإستفادة من تلك الأعمدة حتى تاريخه .

ويرتبط بذلك تكرار أعطال كبائن الـ MSAN وبطارياتها التي تم تركيبها خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية عام ٢٠١٥ بكافة قطاعات الشركة وعدم تشغيل شبكة الـ M SAN بالطريقة المثلى بقطاع شرق الدلتا الذي تم إحلاله منذ

عامين لوجود أعطال متكررة بالأجهزة ، وتكرار التعامل بالشراء مع موردين سبق توريدهم بطاريات غير صالحة بذات القطاع المذكور .

يتعين تحديد المسئولية وموافاتنا بما أتخذ من إجراءات بشأن كافة ما سبق .

٣- تقاعس الشركة عن تحميل نحو ٢٤٩ مليون جنيه كمديونية مستحقة طرف بعض المقاولين وبعض عملاء المقايسات وفقاً لمكاتبات رؤساء قطاعات تنفيذ الشبكات لرئيس قطاع الشئون القانونية في ٢٠١١/٤/٢١ وكذا فحص بعض المقايسات ،ونشير الى قيام الشركه برفع دعاوى قضائيه ضد ثلاث شركات فقط والبالغ مديونياتهم نحو ٩٥,٣ مليون جنيه،وتضمين الارصده الدائنه نحو ٣,٤ مليون جنيه قيمة خطابات ضمان مقدمه من هؤلاء المقاولين تم تسييلها لصالح الشركه منذ عام ٢٠٠٩ دون تسويتها حتى تاريخه ، وكذا وجود خطابات ضمان صادرة لصالح الشركة من بعضهم بنحو ٩,٤ مليون جنيه ساريه حتى تاريخه لم يتم تسييلها بعد، فضلا عن عدم وجود خطابات ضمان من البعض الاخر وتضمين حساب محتجزات مقابل تشطيبات نحو ٢,٢٨٨ مليون جنيه بأسماء بعض الشركات .

يتعين تحديد المسئولية بشأن التراخي في إثبات وتحصيل مستحقات الشركة طرف هؤلاء المقاولين والعملاء مع موافاتنا بالموقف القانوني الذي تم إتخاذه بشأن إستيداء باقي تلك المديونيات في ظل تجاوزها مستحقاتهم لدى الشركة مع إجراء التسويات اللا زمة في هذا الشأن .

<u>ملاحظـــــات آخـــــــــــرى :</u>

١ - تضمن رصيد حساب الأصول الثابتة نحو ٩٣٣ مليون جنيه أجهزة IP CORE يتمـــــثل في : نحو ٨٢٨ مليون جنيه قيمة أجهزة شبكة IP CORE تم شراؤها واستلامها من شـــــركة TE DATA بتاريـــخ ٢٠١٤/٣/٢٣ وأضيفت للحساب والسجلات فى ٢٠١٤/٤/١ بصافى قيمة دفترية بنحو ٢٠٧ مليون جنيه وبمجمع اهلاك بنحو٦٢١ مليون جنيه ، بالإضافة إلى أجهزة ومهمات بنحو ١٠٥ مليون جنيه تم شراؤها بمعرفة الشركة المصرية وإضافتها خلال عامى٢٠١٤ ، ٢٠١٥ وتبين بشأنها ما يلي :-

١/١ ـــ ادراج تلك الأصول بحساب الأصول بقطاع المشروعات بالرغم من عدم حيازته لها ولا تتفق مع طبيعة عمله .

١/٢ ـــ تم إضافة الأجهزة المشتراه من شركة TEDATA بدون محاضر إستلام تفيد الإستلام النهائي لها ـــ وقد تم الأكتفاء بوجود محاضر معاينة لبعض المواقع غير موضح بها مفردات هذه الآجهزة وحالتها الفنية مع وجود العديد من الملاحظات بمحاضر المعاينة لم توضح الشركة كيفية معالجتها ـــ وذلك بالمخالفة للبند ٢/٤ من عقد الشراء الذي تضمن " أن تقوم الشركة المصرية (الطرف الثانى) بأختبار الآجهزة والمعدات وإصدار شهادة قبول نهائى للاجهزة التى أجتازت الإختبار فى موعد إقصاه ٦٠ يوم من تاريخ العقد " وهو ما لم يتم حتى تاريخه ، وقد تكرر رد الشركة في هذا الشأن حيث تضمن بانه تم إعادة تشكيل لجنة لاستلام الأجهزة وفور انتهاء اللجنة من أعمالها سيتم موافاتنا بنتائج الإعمال وكافة المستندات ،الامر الذى لم يتم بعد مما يشير إلى التراخي في تصويب ذلك الأمر.

١/٣ - لم يتم جرد تلك الأجهزة المذكورة وما يخصها من مهمات وقطع غيار منذ إستلامها وحتى ٢٠١٥/١٢/٣١ ، بالمخالفة للتعليمات التنفيذية للشركة الخاصة بجرد الاصول فقرة (٢) من ثانيا ، وتعليمات الإدارة فقرة (١) ،(١٦) من البندين (١،٢) من جرد الاصول الثابتة والمخزون .

١/٤ - تم إبرام عدة تعاقدات خلال عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ بنحو ٤٨٨ مليون جنيه بنسبة ٢٣٦ % تقريبا من صافى القيمة الدفترية للشبكة عند شرائها من شركة TE DATA وذلك لتوريد (مهمات – كوابل - وحدات DSLAM - وحدات WI – FI ACCESS POINT - بطاريات – موحدات) لزوم تجهيز وتحديث وتوسعة وإدارة وتشغيل وصيانة وتقديم الدعم الفنى للشبكة للقيام بدورها فى تقديم خدمات الإتصالات الحديثة لعملاء الشركة المصرية للاتصالات (خدمات الصوت والـ BB) تنفيذاً للبند الثانى والثالث من قرارات اللجنة العليا للمشتريات فى ٢٠١٣/١٢/٢٣ وذلك بموجب عدد٢٥عقد مع الشركات الآتية (الكاتيل ، IBM ، SALEC ، ITS ، راية ، ASSIA ، TEDATA ، هايتكنوفل - التيك إيجيبت - التوكل الكهربائية – السويدى للاضاءة والكابلات) ، وقد تضمن المبلغ المشار إليه بعاليه نحو ١٠٥ مليون جنيه تم إضافته لحساب الأصول بدون مستندات مؤيدة لتلك الإضافة ، وكذا تضمن نحو ٢٥٨ مليون جنيه مازالت بحساب التكوين الإستثماري ولم نقف على ما تم تركيبه منها الأمر الذي يشير إلى ضعف الرقابة على تلك الأصول ، وقد جاء رد الشركة عن ذلك غير موضوعي حيث أفادت " أن شركة TE DATA هي المسئولة عن التركيب والشركة المصرية مسئولة عن إصدار أمر التوريد" وهو يتعارض وقواعد الرقابة على ما يتم تركيبه ومدى مطابقته للمواصفات من عدمه.

١/٥ - نشير إلى قيام الشركة بشراء أجهزة الشبكة المشار إليها بعاليه دون قيام شركة TE Data بأخذ موافقة الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات على بيعها ، بالمخالفة للمادة (٤) من الترخيص الممنوح لها اضافة الى قيام الجهاز بمخاطبة شركة TE DATA أكثر من مرة آخرها في ٢٠١٥/٧/١ بما يفيد أن قيامها بالتصرف في أجهزة ومعدات الشبكة يعد إخلالا من جانبها بالتزاماتها القانونية وفقا للمادتين (٨٥ ، ٨٦) من القانون رقم (١٠) لعام ٢٠٠٣ ، وأفادت الشركة على ذلك برد غير موضوعي وهو " انها قامت بشراء اجهزة وليست شبكة ".

١/٦ - عدم عدالة سعر شراء تلك الأجهزة حيث تم الاتفاق على الشراء بصافى القيمة الدفترية لتلك الأصول والبالغة نحو ٢٠٧ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ كأساس للشراء وفقا لتوصية اللجنة العليا للمشتريات ، وبالرغم من مرور نحو ٩ اشهر على ذلك التاريخ ووجود تلك الأصول في حيازة TE DATA وإستفادتها من الإيرادات المحققة منها منفردة دون الشركة المصرية ، إلا أنه تم قيد تلك الأصول بحسابات وسجلات الشركة في ٢٠١٤/٤/١ – وهو تاريخ الإضافة للأصول – بنفس القيمة دون الأخذ في الإعتبار قيمة إهلاك تلك الفترة المذكورة البالغ قدره نحو ٧٢ مليون جنيه ، ونشير إلى أن ما وافتنا به الشركة من بيانات توضح الحركة التى تمت على تلك الاجهزه غير معتمده و لا يعتد بها .

١/٧ - تحمل الشركة المصرية بنحو ٦٦ مليون جنيه – تحفظت الشركة على تحمله ضمن المصادقة مع TE DATA في ٢٠١٥/١٢/٣١ – نظير إدارة وتشغيل وصيانة الشبكة وتقديم خدمات الدعم الفنى ونقل الخبرات والكوادر للشركة المصرية عن الربع الأخير من التعاقد ، والفترة من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ بدون تعاقد وهو الامر الذى كان يتعين إتمامه طبقا للعقد المبرم بين الشركة وشركة TE DATA خلال الفترة التى تم تجديدها طبقا للعقد

وتنتهي في ٢٠١٥/٣/٣١ حيث نص البند الخامس من التعاقد على ان "مدة التعاقد ستة أشهر تبدأ من تاريخ التعاقد وتجدد لمدة واحدة" .
ونشير فى هذا الصدد لخلو العقد المبرم من تحديد أي غرامات فى حال عدم إتمام نقل الخبرات الفنية اللازمة للشركة المصرية مما أتاح الفرصة لعدم التزام شركة TE DATA بالبنود المشار إليها ، فضلا عن عدم إبرام عقد جديد بين الطرفين في هذا الشأن وإعتراض الشركة المصرية على عدم نقل الخبرات المشار إليها بعاليه.

يتعين ضرورة إعادة تبويب تلك الأصول على قطاعاتها المختصة مع سرعة الإنتهاء من الإستلام النهائى لكافة أجزاء الشبكة والإلتزام بتعليمات الجرد السنوى الصادرة من الشركة والإداره بشأن جرد موجودات شبكة IP CORE مع ضرورة موافاتنا بالمستندات المؤيدة للاضافة لحساب الاصول الثابتة و موقف تركيب مشمول العقود المدرجة بالتكوين للوقوف على ما تم تركيبه من تلك المهمات مع إجراء التسويات اللازمة للاضافه لحساب الاصول بماتم تركيبه منها بموجب محاضر تركيب معتمدة ، مع سرعة حسم الموقف القانوني بشأن شراء تلك الأجهزة دون موافقة الجهاز القومي ، مع موافاتنا بأسباب عدم نقل تلك الخبرات حتى تاريخه.

٢- قامت الشركة بإسناد عملية شراء أجهزة حاسب آلي وطابعات ـ ماركة زيروكس ـ بالمناقصتين العامتين رقمي ١/٩/٢٠١٤/٣٤١ ، ٥/٢٠١٣/٨ وملحقها ، ـ خلال عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ بنحو ٦٤,٥ مليون جنيه ، ٢٥ مليون جنيه على التوالي لشركة سنترا للكنولوجيا ، كما خصت نفس المورد بأعمال الصيانة الدورية والدعم الفني للطابعات بالشـــــركة (المشتراه بالمناقصة المشار إليها وغيرها) بعقود بالأمر المباشر بلغت قيمتها نحو ٣٠,٥١٩ مليون جنيه ، بالإضافة إلى نحو ٢,٩٦١ مليون دولار ونحو ٦٦ ألف جنيه إسترليني . وبشأن ذلك نشير إلى ما يلي :-
أ ـ المغالاة في المواصفات حيث لاتتناسب مع معظم مستخدمي تلك الأجهزة ، وكذا في الأعداد المشتراه من أجهزة الحاسب المحمول (اللاب توب) في ظل تراجع أرقام الأعمال المحققة خلال العام السابق والحالي حيث بلغ عدد ما تم شراؤه من أجهزة الحاسب المحمول نحو ٥٤٢٢ جهاز بالإضافة إلى شراء عدد ٥٣٢ طابعة ، وهو الأمر الذي سبق الإشارة إليه بتقريرنا السابق عن عام ٢٠١٤ .
ب ـ لم نقف على الأسباب التي دعت الشركة إلى سداد جزء من عقود الصيانة والدعم المشار إليها بعاليه بالعملة الأجنبية في ضوء أن المورد محلي وليس أجنبيا .

ونشير إلى أن قيام الشركة بصرف مستحقات بعض الموردين المحليين خلال عام ٢٠١٥ بالعملة الأجنبية ـ منهم الشركة المذكورة بعاليه وشركة جيزه للأنظمة وغيرهما " ـ يعد مخالفا للمادة (١١١) من القـانون (٨٨) لعام ٢٠٠٣ الخاص بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد وكذا للكتاب الدوري الصادر عن مجلس الوزراء في ٢٠١٥/٣/٢ الذي تضمن "ضرورة إلتزام كل شخص طبيعي أو إعتباري بعدم تسعير أو تحصيل قيمة أية خدمة او سلعة داخل جمهورية مصر العربية بغير الجنيه المصري " .

ج ـ لم نقف على الأسباب التي دعت الشركة لزيادة عدد الطابعات المشتراه بالمناقصة الأولى المشار إليها بعاليه بنحو عدد ٢٢٨ طابعة ـ بالملحق رقم ٢/٥/٢٠١٣/٨ ـ بما يمثل نحو ٧٥ % من العدد المطروح بالمناقـــصة المذكورة ، وعدم طرح الكمية مرة واحدة بالمناقصة للحصول على سعر أفضل .

د- بلغت قيمة ما تم شراؤه من طابعات نحو ٢٠ مليون جنيه تحملت عنها الشركة طبقا للعقود المشار إليها مصاريف صيانة ودعم فني بنحو ٢٢ مليون جنيه تسدد على مدة خمس سنوات ، ولم نقف على الأسباب التي دعت الشركة للتعاقد بالأمر المباشر مع شركة سنترا لصيانة ماكينات زيروكس بالرغم من أن القائم بالصيانة الفعلية هم مهندسي شركة زيروكس .

هـ - على الرغم من شراء الكمية المذكورة بعاليه من الطابعات قامت الشركة خلال عام ٢٠١٥ بشـــراء عدد ٢٥٠ طابعة أخرى ماركة سامسونج بنحو ٦١٣ ألف جنيه لم يستخدم منها سوى عدد ٦ طابعات فقط حتى ٢٠١٥/١٢/٣١.

و - تجدر الإشارة إلى أن إجمالي قيمة مبيعات شركة سنترا خلال عام ٢٠١٣ بلغت نحو ٢٢,٣ مليون جنيه وظهرت نتيجة أعمالها في ٢٠١٣/١٢/٣١ صافي خسارة بلغت نحو ٢,٢٠ مليون جنيه ، وبعد إبرام تلك الصفقة مع الشركة أصبح إجمالي قيمة المبيعات المحققة خلال عام ٢٠١٤ نحو ٥٦,٩ مليون جنيه وحققت صافي ربح بلغ نحو ١,٢مليون جنيه .

ز - حصلت الشركة على عدد ٢١ جهاز لاب توب وآى باد كهدايا عن عقد شركة سنترا (١/٩/٢٠١٤/٣٤١) وتم إضافتهم لحساب الأصول الثابتة بقيمة رمزية ١ جنيه ، وتوزيعها على بعض العاملين من الإدارة العليا والذين سبق أن صرف لهم أجهزة مشابهة ، مما يعد مغالاة في توزيع مقدرات الشركة .

يتعين تحديد المسئولية بشأن كافة ماسبق مع ضرورة الإلتزام بسداد مستحقات الموردين المحليين بالجنيه المصري.

٣- مازال حساب التكوين الإستثمارى (كوابل الياف ضوئية) - بقطاعات مختلفة بالشركة - يتضمن نـــــحو ٩٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية سعة ٣٦،١٤٤ فرعه ومواسير بولي إثيلين ٣٢ مم تم توريدها لزوم مشروعات MSAN لبعض القطاعات بموجب عدة عقود ، بالإضافة إلى نحو ٣,٧١٩ مليون جنيه قيمة كوابل توصيل نحاسية منصرفة على سنترال المقطم منذ عام ٢٠٠٨ ولم نقف على ما تم تركيبه فعليا منها على الرغم من تكرار طلبنا لذلك وآخره بخطابينا رقمي ٤٧ ، ٤٨ في ٢٠١٦/١/١٨.

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة لما تم تركيبه وإجراء التسويات اللازمة بشأن إضافتها بحساب الأصول .

٤- مازال حساب التكوين الاستثمارى بند (مبانى ادارية) يتضمن نحو ٥٩ مليون جنيه قيمة باقى تنفيذ اعمال انشاءات نادى الشركة بالمعادى تبين بشأنه مايلي :-

- تضمين الرصيد نحو ١,٣٨٤ مليون جنيه مسدد بالزيادة للهيئة الهندسية للقوات المسلحة المنفذة للأعمال لعدم استنزال مقابل الدفعة المقدمة من بعض المستخلصات وكذا الخطأ فى حساب نسبة الـ ٥% مقابل الاستلام الابتدائى.

- عدم تضمين الرصيد نحو ٢,٧٧٥ مليون جنيه قيمة ٥ % - ١٠% مقابل الاستلام الابتدائى التى تم خصمها من اجمالى أعمال المرحلة الاولى والثانية على التوالى ، وكذا قيمة بعض المهمات اللازمة لتنفيذ بعض الأعمال .

- لم يتم استلام باقى أعمال المرحلةالاولى والثانية للمشروع بالرغم من أن التاريخ المحدد للانتهاء من اعمال المرحلتين فى ٢٠٠٩/٧/٢٥ ، ٢٠١٢/٩/١على التوالى حيث تم الإستلام الابتدائى لبعض تلك الاعمال فى ٢٠١٠/١٠/٤،٢٠١١/٤/٢٨،٢٠١٤/١٢/١٥ .

يتعين مراعاة ما تم صرفه بالزيادة عند صرف باقى المستخلصات للهيئة وإجراء التسويات اللازمة فيما سبق الاشارة اليه وموافاتنا بموقف استلام باقى الاعمال الخاصة بالمرحلتين.

٥- تضمن حساب الانفاق الاستثمارى نحو ١,٢٦٧ مليون جنيه قيمة الدفعة المقدمة المسددة عن العقد (١٣/٢٠١٠/١٥) فى فبراير ٢٠١١ والخاص بتوريد وتركيب وادخال الخدمة لعدد ٦ وصلات ميكروويف بشمال وجنوب سيناء والذى كان المقرر له الانتهاء من تنفيذه فى ٢٠١١/٩ فى حين لم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه لعدم امكانية تنفيذ وصلة شمال سيناء وعدم استلام الأراضى المخصصة للشركة مما أدى لتعرض بعض الأجهزة للتقادم، ونشير إلى قيام شركة أريكسون بتقديم عرض فى ٢٠١٥/١٠/١٢ متضمنا إلغاء المشروع وردها مبلغ الدفعه المقدمه خصما من مستحقاتها طرف الشركة وتم موافقة نائب الرئيس التنفيذي في ٢٠١٥/١٢/٦ على إلغاء التعاقد على أن يتم العرض على اللجنة العليا للمشتريات .

يتعين توخى الدقة عند اجراء الدراسات التى تسبق طرح الاعمال بما يضمن تنفيذها وعدم تعرض المهمات للتقادم مع موافاتنا بنتائج العرض على اللجنة المختصة.

٦- تم تخفيض المخزون بنحو ٢٧ مليون جنيه يمثل قيمة المخصص المكون لمقابلة المخزون التالف والراكد وبطئ الحركة تطبيقا لنص المادة (٥٩) من لائحة التخزين بالشركة التي قضت بأن " الصنف الذي مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات دون حركة في حكم الراكد " - بغض النظر عما إذا كان الصنف إستراتيجي أم لا - مما ترتب عليه تحمل القوائم المالية للشركة بعبء قيمة مخصص لمهمات إستراتيجية يجب الاحتفاظ بها وليست راكدة.
ويؤيد ذلك توصية لجنة المراجعة (الحوكمة) بجلستها المؤرخة في ٢٠١٣/١١/١٢ بسرعة الانتهاء من التعديلات اللازمة على لوائح البيع والشراء والتخزين فى ظل طلب بعض القطاعات الاحتفاظ ببعض مهمات المخزون الراكد التى لم تكن على علم بوجودها لاعادة استخدامها.
وفي هذا الشأن نشير إلى أن الفقرة (٣٢) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢ - المخزون) قضت بعدم تخفيض قيمة المواد والمهمات المحتفظ بها بغرض الاستخدام .
ويرتبط بذلك وجود رصيد مهمات راكدة بنحو ١,١ مليون جنيه تخص سنترال الترنك بقطاع غرب القاهرة والذي خرج من الخدمة منذ سنوات سابقة ولم تقم الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه .

يتعين إعادة النظر في نص المادة من اللائحة المذكورة بما يحقق صالح الشركة ، مع إتخاذ اللازم بشأن مهمات سنترال الترنك.

٧- لازالت الشركة لا تمسك حسابات مخازن فرعية بقطاعات الشركة المختلفة الأمر الذى ترتب عليه إدراج مبالغ بحسابات الأرصدة المدينة متمثلة فى قيمة مواد ومهمات بقطاعات الشركة دون إدراجها بحساباتها المختصة.

نوصي بإنشاء حسابات مخازن فرعية بقطاعات الشركة المختلفة مع وضع الدورة المستندية لأحكام الرقابة على موجودات تلك المخازن .

٨ - تراكم المديونيات المستحقة على العملاء بالعديد من قطاعات الشركة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ وما بعده وذلك نتيجة بطء التحصيل وعدم قيام الشركة بأخذ الضمانات الكافية لحفظ حقوقها تجاه العملاء ، وقد بلغ قيمة الإضمحلال في حسابات العملاء نحو ٢,٣ مليار جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ .
ويرتبط بذلك أنه لم يتم اقفال ارصده بعض العملاء بقطاع الدولي بقيمة المكالمات الدولية عن الفترة ما قبل ٢٠٠٩/١٠ وتحويلها الى السنترالات المختصة والعمل على تحصيلها.

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن مع تنشيط قطاع التحصيل بالشركة .

٩ - قامت الشركة برفع دعوى تحكيمية ضد شركتي المحمول (فودافون ، موبينيل) خلال عام ٢٠٠٩ وذلك نتيجة مخالفتهما للمادتين ٢٨ ، ٢٩ من قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ لتنظيم الإتصالات وكذا المادة رقم (١٣) من إتفاقية الترابط المبرمة بين الشركة المصرية وكلا من الشركتين ، وذلك فيما يخص قيام شركتي المحمول بالتحاسب فيما بينهما بأسعار تقل عن الأسعار التي يحاسب كل منهما الشركة المصرية للإتصالات ، الأمر الذي ترتب عليه إحجام المشتركين عن التعامل بالتليفون الأرضي والإقبال على إستخدام المحمول مما انعكس أثره على تدني إيرادات المصرية.
وقد تم تكليف مكتب "جيبسون " لحساب الإيرادات الفائتة على الشركة المصرية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٩ ، قدرها المكتب بنحو ٨,٨ مليار جنيه تخص كل من شركتي المحمول مناصفة ، بالاضافة الى ما قامت نيابة الشئون الإستيراتيجية بالشركة بتقدير تلك الإيرادات بمبالغ تفوق القيمة المذكورة.
وقد تم الفصل في الدعوى المقامة ضد شركة فودافون في غير صالح الشركة ولم نواف بالصيغة التنفيذية للحكم ، وبالنسبة لشركة موبينيل فلم يحسم الأمر بعد.
هذا وقد بلغ ماتم صرفه على هاتين الدعويين نحو٩٠مليون جنيه بخلاف ما تم صرفه من مكافآت بنيابة الإستيراتيجي والمشار اليها بتقاريرنا السابقة .
(ونشير إلى أن ذلك المبلغ تم صرف معظمه بالدولار - سواء ما يخص المكتب الإستشاري الأجنبي أو المصري المكلف بمتابعة الدعوى - فضلا عما تحملته الشركة من مصاريف إقامة وبدلات سفر للخارج).
يتعين موافاتنا بالمسار الذي ستتخذه الشركة بعد صدور الحكم النهائي في الدعوى ضد فودافون وكذا المسار الخاص بدعوى شركة موبينيل.

ويرتبط بذلك أننا لم نقف على الموقف النهائي للدعاوى المرفوعة بشأن المديونيات المستحقة والتى تحملت عنها الشركة اتعاب محاماه بنحو ٢٤ مليون جنيه - وقد سبق الإشارة إليها بعدة تقارير سابقة وتم إبلاغ بعضها لمعالي المستشار النائب العام - ضد كل من :

أ - شركة النيل للإتصالات [١] والتى بلغت مديونياتها في ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ٦٥,١٢ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو٩مليون جنيه مدرج بحساب الأرصدة المدينة ، وبشأن تلك المديونية نشير إلى أن رصيدها الظاهر بميزانية التصفية للشركة في ٢٠١٤/٢/٢٨ نحو ٧٠,٣٨ مليون جنيه ، بفرق قدره نحو ٤,١٢ مليون جنيه.

ب - شركات الكروت المدفوعة مقدما [٢] والتي بلغت مديونياتها نحو ١١٩ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ (شركة الأهلي للاتصالات نحو ٥٧ مليون جنيه منذ عام ٢٠٠٤ ، الشركة العربية نحو ٥٤ مليون جنيه منذ ٢٠٠٧ ،شركة إيجيبت تلي كارد نحو ٨ مليون جنيه منذ ٢٠٠٨) .

ج - شركة الأجراس الثلاثة ([٣]) والتي بلغت مديونياتها نحو ٩ مليون جنيه فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مرحلة منذ بداية التعاقد في مارس ٢٠٠٥ .

---

[١] - - يرجع إلى تقاريرنا السابقة عن القوائم المالية للشركة بدءا من السنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ .

[٢] - يرجع إلى تقاريرنا السابقة عن القوائم المالية للشركة بدءا من السنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ .

[٣] - يرجع إلى تقاريرنا السابقة عن القوائم المالية للشركة بدءا من السنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣

د- الدعوى التحكيمية من وضد احدى الشركات التى تساهم فيها الشركه بنسبة ٢٥% والتى صدر فيها حكم هيئة التحكيم برفض طلب الشركة وإلزامها بتعويض للشركة المستثمر فيها وقد تم تكوين مخصص بنسبة ٤٩% منه إستنادا لرأى مستشارها القانونى بان لديها من الاسانيد القانونيه ما يؤدى الى رجحان موقفها امام الجهات القضائية المختلفة لوقف تنفيذ الحكم وبطلانه، هذا ويصعب فى الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التى قد تسفر عنها الاجراءات القانونية اللاحقة على الحكم وذلك لحين الفصل النهائى بشأنها من الجهات المختصة.

يتعين موافاتنا بالمسار الذي ستتخذه الشركة بعد صدور بعض الأحكام الخاصة بتلك الدعاوى .

" وتجدر الإشارة إلى أن كافة المبالغ المشار إليها بأعلاه تم إبلاغها إلى معالي المستشار النائب العام وقد صدر بشأنها قرار من معالي المستشار المحامي العام بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٢ بحفظها إداريا ، ومازالت منظورة أمام النيابة الإدارية "

١٠- تضمن رصيد حساب عملاء خدمات إتاحة تكميلية فى٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ٤٨٣ مليون جنيه يمثل قيمة مقايسات تم تنفيذها لصالح هيئة المجتمعات العمرانية خلال السنوات السابقة وخلال عام ٢٠١٥ وقد تبين تزايد تلك المديونية من عام لآخر مع بطء إجراءات التحصيل ـ حيث بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٢٩٩ مليون جنيه بزيادة بنسبة ٦١ % ، ونشير إلى وجود رصيد دائن للهيئة لدى الشركة بنحو ١١٠ مليون جنيه في ٢٠١٥/١٢/٣١ يمثل دفعات محصلة من الهيئة لحساب مقايسات آخرى بخلاف المقايسات المشار إليها بعاليه وجاري تنفيذها .

كما تضمن رصيد الحساب نحو ٦,٤ مليون جنيه باقي قيمة مقايسة تم تنفيذها للهيئة العامه للتنمية الصناعية ولم يتم تحصيل تلك المديونية بالرغم من إنتهاء التنفيذ في ٢٠١٥/٩ .

يتعين اتخاذ الإجراءات الجادة بشأن تحصيل تلك المديونيات حفاظا على حقوق الشركه طرف الغير وإجرا ء المطابقات وما يلزم من تسويات فى ضوء نتيجة المطابقة .

١١- القصور فى نصوص العقود الخاصة بحق استخدام دوائر التراسل المحلية بنظام IRU المبرمة مع الشركات حيث خلت من تحميل تلك الشركات بغرامة تأخير في حالة تأخرها عن السداد في المواعيد المقررة ، الأمر الذي ترتب عليه تأخرشركة فودافون " عن سداد نحو ٥٤مليون جنيه قيمة دوائر مباعة لها خلال عام ٢٠١٥ .
كما أدى أيضا خلو الإتفاقية المبرمة مع شركة فودافون عن خدمات التراسل والمكالمات من ذلك الشرط إلى تأخر العميل عن سداد نحو ١٢٦ مليون جنيه ، وذلك على الرغم من إلتزام الشركة المصرية بسداد نسبة ٤٠ % من قيمة فاتورة المكالمات الشهرية بالدولار الامريكي طبقاً للبند ١/٧ من اتفاقية المكالمات .

يتعين تدارك ذلك حفاظاً على حقوق الشركة طرف الغير ، مع إتخاذ الإجراءات اللازمة لحث العملاء على السداد في المواعيد المقررة.

١٢- القصور في تطبيق البند (٢/٤) من الاتفاقية الخاصة بالمكالمات الدولية المبرمة بين الشركة المصرية للإتصالات وبين شركتى فودافون وموبينيل والمتضمنة شرائح محددة للدقائق التي يجب أن يحققها العميل حتى يحصل على السعر الخاص لكل شريحة الا ان الشركة قامت ـ منذ تاريخ توقيع الإتفاقية مع الشركتين المذكورتين حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ ـ بمحاسبتهما على أساس قيمة الحد الأقصى لسعر الدقيقة للشريحة الرابعة وليس من الدقيقة الأولي لكل شريحة ، مما أدى إلى تحمل الشركة بأعباء مالية غير مبررة بلغت نحو ٣٢ مليون جنيه شهرياً اعتبارا من عام ٢٠١١ حتى تاريخه.

يتعين تحديد المسئولية عن أسباب عدم تطبيق البند المذكور مع سرعة وضع نظم الرقابة الداخلية التي تكفل الحفاظ على مدفوعات الشركة.

١٣ - مخالفة المادة (٩٧ - و) من اللائحة المالية للشركة حيث تبين عدم إجراء المطابقة الشهرية بين أرصدة العملاء بالأستاذ العام بالإدارة المالية للشركة وسجلات حسابات المشتركين الشخصية وبيان العلاقات التجارية بقطاعات الشركة المختلفة مما ترتب عليه وجود إختلافات في أرصدة العملاء بين الظاهر بموازين المراجعة والمدرج بالسجلات في ٢٠١٥/١٢/٣١ بيانها كما يلي :-

قطاع الدولى : وجود فرق بنحو ٣٠ مليون جنيه في رصيد حساب عملاء قصيري الأجل في ٢٠١٥/١٢/٣١ بين المدرج بالسجلات المالية البالغ نحو ٧٢,٣ مليون جنيه والمدرج بسجلات العلاقات التجارية بنحو ٤٢,٣ مليون جنيه (منها نحو ٣٧ مليون جنيه مرحلة من سنوات سابقة ترجع إلى عام ٢٠٠٣ وما قبله)

قطاعي غرب القاهرة والجيزه: - وجود فروق بالزيادة بنحو ١٢٢,٣ مليون جنيه ، ٦٦ مليون جنيه وبالنقص بنحو ٢٤ مليون جنيه ، ١١ مليون جنيه على التوالى بين المدرج بسجلات المتأخرات ١٠٥بالسنترالات عن المدرج بسجلات ضبط الإيراد فى ٢٠١٥/١٢/٣١ .

كما توجد فروق بنحو ٤٦,١ مليون جنيه في قيمة التأمينات المسددة من العملاء المشتركين وعملاء مكاتب بيع الخدمة بقطاع الجيزه بين الظاهر بميزان المراجعة في ٢٠١٥/١٢/٣١ وبين المدرج بسجلات ضبط الإيراد في ذات التاريخ .

يتعين حصر تلك الاختلافات بكافة مناطق الشركة وبحث أسبابها وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ما يسفر عنه البحث.

١٤ - عدم وجود سجلات تحليلية بأرصدة تأمينات العملاء على مستوى كافة قطاعات الشركة بالمخالفة للمادة (٩٩) من اللائحة المالية للشركة .

يتعين الالتزام بالمادة المشار اليها .

١٥ - إنفراد قطاع المشغلين بكافة الاعمال الخاصة بعملاء المحمول بدءًا من الاتصال بهم وعقد الاجتماعات وانتهاءً باصدار المطالبات لهم دون وجود عضو من الإدارة المالية خاصة فى ظل عدم ارفاق كشوف الحاسب الالى للشركة مع مطالبات المكالمات الدولية والمحلية للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات.

يتعين احكام الرقابة الداخلية فى هذا الشأن

١٦ - التراخي في حسم العديد من الخلافات بين الشركة وبين بعض الجهات الإدارية والشركات التابعة للدولة التى يرجع بعضها لسنوات سابقة مما ترتب عليه الحجز على حسابات الشركة ببعض البنوك ، منها على سبيل المثال نحو ١١,٥٤ مليون جنيه بقطاع الديوان العام بعضها يرجع لعام ٢٠٠١ .

يتعين سرعة حسم الخلافات موضع تلك الحجوزات للإستفادة من تلك الأموال غير المستغلة .

١٧ - تحميل حساب المصروفات بالخطأ بنحو ٧٧٨ ألف جنيه (المعادل لنحو ٧٩ ألف دولار) قيمة صيانة بعض الأجهزة – بسنترال الأوبرا الذي تعرض لحريق خلال عام ٢٠١٥ – عن الربع الرابع (عقد ٤٦/٢٠١٣/٣٠ خاص بشركة جيزه للأنظمة) على الرغم من خروج تلك الأجهزة من عقد الصيانة المشار إليه منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٥ .

يتعين البحث والدراسة والتسوية .

١٨- بالرغم من سداد الشركة نحو ٣٢ مليون جنيه قيمة المطالبة السنوية لوزارة الداخلية عن الخدمات الأمنية المؤداه والتي تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة ، إلا أنها قامت بسداد نحو ٩ مليون جنيه ـ بمسمى مكافآت لغير العاملين ـ لذات الجهة خلال العام المالي ٢٠١٥ ولم نقف على مقابل سداد ذلك المبلغ الأخير في ظل إستمرار حوادث السرقة وغيرها لأصول الشركة .

يتعين بحث أسباب صرف المبالغ الإضافية لوزارة الداخلية .

١٩- مازالت ملاحظة الادارة قائمة بشان عدم امساك العديد من قطاعات الشركه السجلات البينية المنصوص عليها بالمادة (٢٢) من القانون (٤) ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية المعدلة بالقانون رقم (٩) لعام ٢٠٠٩ ، كما لم يحصل قطاع الورش بالشركة على شهادة اعتماد مزاولة الأعمال البيئية بالمخالفة للمادة (١٣مكرر) بند (٢) من ذات القانون ، الأمر الذي قد يعرض القطاع للغلق أو وقف النشاط وتحميله بغرامات وفقا لأحكام المادة (٨٤ مكرر) من ذات القانون .
يتعين سرعة توفيق أوضاع كافة قطاعات الشركة بما يتناسب مع أحكام القانون المشارإليه .

٢٠- أدت موافقة السيد المهندس العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٨ بتسوية المديونيات الدولارية بين الشركة المصرية والشركات العاملة فى مجال الاتصالات بالجنيه المصري ــ مع تحميل الشركات الراغبة فى ذلك بما قيمته ٣,٥% من قيمة المطالبات الصادرة إليهم بالعملة الأجنبية مقابل الأعباء التمويلية التى تتحملها الشركة المصرية ـ إلى حرمان الشركة من العملات الأجنبية التي تحتاجها الشركة في سداد إلتزاماتها بالعملة الأجنبية.

يتعين إعادة النظر فى القرار المشار إليه ضماناً لوفاء الشركة بالتزاماتها بالعملة الأجنبية .

٢١- لم يتم إثبات مديونيات الحوادث المعلوم المتسبب فيها بحساب الأرصدة المدينة لامكان متابعتها حيث يتم تحميل تكلفة إصلاح التلفيات الناتجة عن تلك الحوادث على حساب المصروفات وعند سداد المديونية يتم تعليتها على حساب الإيرادات وذلك بناء على قرار مجلس الإداره رقم (٢١٩٨ م أ)فى ٢٠١٢/٢/١٤ والذى تضمن أيضا إقفال رصيد مديونيات الحوادث الظاهر بميزان المراجعه فى ٢٠١١/١٢/٣١ بحساب الأرصده الدائنه .
يتعين إعادة النظر فى قرار مجلس الإداره والتسويه السابق الإشاره اليها وإظهار مديونيات الحوادث المعلوم المتسبب فيها بحساب الأرصده المدينه لإمكانية متابعة التحصيل مع موافاتنا بالموقف القانونى لكافة مديونيات الحوادث التى لم تسدد حتى تاريخه

٢٢- لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، المبيعات) للوقوف على صحة المبالغ المسددة كفروق فحص ضريبي ، حيث تحملت الشركة نحو ٢٢١مليون جنيه قيمة فروق ضرائب مبيعات عن عامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، وذلك على الرغم من قيام مراقب الحسابات الخارجي بإعداد تلك الإقرارات بمعرفته عن تلك السنوات وتقاضي أتعاب عن ذلك .
فضلا عن تحملها فروق فحص ضريبي عن ضرائب أرباح تجارية وصناعية بنحو ١٤٠ مليون جنيه عن المدة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٣ .
الأمر الذي يشير إلى وجود قصور في منظومة المعاملات الضريبية بين الشركة ومصلحة الضرائب ، وهو ما أيده قيام الشركة بترك الدعوى رقم (١٤٣٩) لسنة ٢٠١١ - المقامة ضد السيد / وزير المالية بخصوص ضريبة المبيعات المسددة بنحو ٤٢,٤٢ مليون جنيه على المكالمات المنفذة من خلال محطات CDMA - للشطب لعدم جدوى الاستمرار فى مباشرتها تأسيساً على عدم مراعاة الشركة للمواعيد والاجراءات المقررة قانوناً للطعن والتظلم من قيمة الربط الضريبى .

وكذا سقوط حق الشركة فى المطالبة باسترداد مبلغ ٥,٣مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات على القيمة الايجارية للمواقع التى تم تأجيرها للغير عن المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥ وذلك بالتقادم الخمسي طبقا لأفادة القطاع القانوني في مذكرته للعرض على السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة في ٢٠١٢/١١/١٣.

يتعين اجراء المساءلة بشان اوجه القصور فى متابعة القضايا المتداولة وعدم التزامها بالمواعيد القانونية المحددة للاجراءات مما اضاع على الشركة حقوقها المالية والعمل على تلافيها مع موافاتنا بالمذكرات السابق الاشارة إليها.

٢٣- عدم وجود لائحة تنفيذية لصندوق الخدمة الإجتماعية تنظم الصرف منه بالمخالفة للمادة (٣٧- بند ب) من اللائحة المالية للشركة والتي أوجبت إصدار لائحة تنفيذية بقرار من الرئيس التنفيذي للشركة تنظم إجراءات الصرف من الصندوق ، مما ترتب عليه عدم التحقق من صحة إجراءات صرف بعض المبالغ وكذلك عدم احكام الرقابه على المبالغ المنصرفه.

ونشير إلى قيام الشركة بتدعيم "**صندوق الولاء والإنتماء للعاملين بالشركة** " ـ المخصص للصرف منه على العاملين بالشركة ـ من هذا الحساب بمبلغ متزايد سنويا بلغ نحو ١٨٨,٦٣٦ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٥ ، علما بأن هذا الصندوق لا يتم مراجعته بمعرفة الإدارة .

يتعين الإلتزام بوضع لائحة تنفيذيه تنظم إجراءت الصرف من صندوق الخدمة الإجتماعية .

٢٤- بالرغم من سيطرة الشركة المصرية على شركة TE DATA (إمتلاكها بنسبة ١٠٠%) إلا أنها قامت بالموافقة على تعيين العضوين المنتدبين بالشركة المذكورة بوظيفتين تنفيذيتين لديها على سند من ترخيص الجمعية العامة لشركة TE DATA وذلك بالمخالفة لأحكام المادة (٧٩) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ التى اشترطت تفرغ العضو المنتدب لادارة الشركة ،وكذلك بالمخالفة للمادة (٧٦) من ذات القانون التى نصت على " يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون " .

يتعين تعديل ذلك الوضع وفقا لاحكام مواد القانون .

٢٥- تأخر الشركه فى وضع نظام لتحديد تكلفه الخدمات المؤداه لكل خدمه والفصل المحاسبى بالمخالفه للماده الخامسه من الترخيص المبرم مع الجهاز القومى لتنظيم الأتصالات رقم ١لسنه ٢٠٠٦ والذى يقضى بوضع نظام لذلك وموافاة الجهاز القومى للأتصالات به وتطبيقه بالشركه فى مده أقصاها يناير ٢٠٠٩ والمسند تنفيذه لشركه بووز ألين بالعقد رقم ٨١/٢٠٠٧/١٥ بإجمالى ٨,٣٧ مليون جنيه .

يتعين سرعه تنفيذ ذلك النظام طبقا لما ورد بترخيص الجهاز القومى للأتصالات .

٢٦- لم يتم موافاتنا بالاتفاقيات المترجمة باللغة العربية والمبرمة بين الشركة المصرية للاتصالات وجميع الشركات وتحالفات الكوابل المتعاملة معها الامر الذى ادى الى عدم التحقق من مدى تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات من قبل الجهات المتعاقدة .

يتعين سرعة موافاتنا بالاتفاقيات المترجمة باللغة العربية للتحقق من مدى تنفيذ بنود هذه الاتفاقيات من قبل الجهات المتعاقدة وتاثر القوائم المالية بها.

٢٧- إعتاد ممثلي المال العام الحصول بمجلس إدارة الشركة المصرية على نصيبهم في بدل الحضور وحصة المجلس في الأرباح بصفة شخصية بالمخالفة للمادة رقم (١) من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨١ .

يتعين الإلتزام بأحكام القانون المشار إليه في هذا الشأن .

٢٨ ـ إعتادت الشركة على إدراج أرباح بيع الأصول الثابتة المستغنى ضمن إيراداتها وبالتالي تدخل ضمن ربح العام القابل للتوزيع بالمخالفة للمادة (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١.
يتعين الإلتزام بنصوص القانون المشار إليه .

٢٩ـ قامت الشركة بصرف نحو ٢٨٢,٤ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٥ للعاملين بالشركة تحت حساب الأرباح وذلك بقرار الرئيس التنفيذي للشركة وذلك بالمخالفة للمادة (٦٣) من القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت بالفقرة (هـ) " ضمن إختصاصات الجمعية العامة للشركة الموافقة على توزيع الأرباح " .
يتعين الإلتزام بنص القانون المشار إليه .

٣٠ ـ قامت الشركة بطرح مزايدة علنية في ٢٠١٥/٤/٣٠ لسحب وشراء الكوابل النحاسية المستبدلة بشبكة الـ M SAN والمدفونة تحت الأرض ، وتقدم لها أكثر من مزايد وتمت ترسيتها على المزايد / حسن مصطفى شحوت لتقدمه بأعلي سعر وبشأن تلك المزايدة تبين ما يلي :-

أ ـ أخذت الشركة قرار البيع دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات بالمخالفة للمادة (١٠) من الترخيص الممنوح للشركة رقم (١) لعام ٢٠٠٦ .

ب ـ لم تقم الشركة بتسعير الكوابل قطر (٠,٥) بالرغم من طرحها بالمزايدة المذكورة .

ج ـ قام المزايد المذكور بسداد نحو ٣٠٠ ألف جنيه تأمين إبتدائي ، وقد تم إرسال برقية قبول له بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ ومطالبته بسداد التامين النهائي ، إلا أن المزايد رفض إستلام البرقية وذلك لقيام الشركة بإستبعاد الكوابل قطر ٠,٩ من العملية بالرغم من طرحها ضمن المزايدة ، وقد عللت الشركة إستبعاد ذلك القطر بأن السعر المعروض من التاجر لم يصل إلى سعر التثمين ، الأمر الذي يشير إلى عدم إجراء الدراسة الكافية وعدم مراعاة الدقة قبل طرح المزايدة .

د ـ بناء على ماسبق وافقت اللجنة العليا للمشتريات في ٢٠١٥/٦/١٤ على فسخ التعاقد مع التاجر المذكور والموافقة على إعادة الإشهار مرة آخرى بنظام المظاريف المغلقة بين الشركات المتخصصة .

هـ ـ لم تقم الشركة بإشهار تلك العملية مرة آخرى كما جاء بموافقة اللجنة العليا للمشتريات وقامت بإسناد العملية بالكامل بالأمر المباشر إلى جهاز الخدمة الوطنية الذي فوض عنه شركة النصر للخدمات والصيانة "كوين سيرفيس " وذلك بالعقد المبرم بينهما في ٢٠١٥/١٢/٢٢ .

و ـ خلا التعاقد المبرم مع جهاز الخدمة الوطنية من بعض البنود التي تحفظ حق الشركة تجاه الشركة المفوضة ومنها :-

- تقديم صورة السجل التجاري والبطاقة الضريبية .

- سداد قيمة ما سيتم سحبه من الكوابل مقدما كما هو متبع في نظام البيع بالمزايدات والذي تطبقه الشركة على باقي المشتريين بالمخالفة للمادة (٧٩) من لائحة الشراء والبيع.

- وجود شرط جزائي في حالة عدم الإلتزام بأي بند من بنود العقد .

ز - تم إسناد سحب وشراء الكوابل قطر ٠,٤ بسعر ٦٠ جنيه للمتر الطولي - شامل الرسوم والضرائب - بالرغم من أن السعر المقدر بنحو ٧١,٦ جنيه للمتر الطولي شاملا الرسوم والضرائب.

ح - تم الإسناد لقطر ٠,٤ فقط دون باقي الأقطار وهي (٠,٥ ، ٠,٦ ، ٠,٩) بالرغم من تواجد جميعها داخل مسار واحد ، الأمر الذي قد يعرض باقي الأقطار التي لازالت موجودة تحت الأرض للسرقة .

ط - تم تحديد مدة العقد بثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ولم يؤخذ في الاعتبار تقلبات الظروف خلال تلك المدة الطويلة التي قد تكون في غير صالح الشركة .

ي - تبين من فحص أعمال تنفيذ أوامر التكليف الصادرة لشركة النصر ومطابقتها مع بعض محاضر سحب الكابلات ما يلي:-

- عدم وجود بعض الكوابل بالعديد من الغرف المحددة بأمر التكليف .

- وجود فروق بالنقص في طول بعض الكوابل بين الوارد ببعض أوامر التكليف وبين ما تم سحبه فعليا بمعرفة اللجنة المختصة .

- وجود كابلات ألياف ضوئية تخص شبكة الـ MSAN بدلا من الكابلات النحاسية .

- وجود إختلاف في أرقام الغرف وسعة الكابلات بين المدرج بأوامر التكليف والفعلي على الطبيعة.

الأمر الذي يشير إلى إنعدام الرقابة اللازمة على الكوابل النحاسية بالشركة وهو ما سبق الإشارة إليه بتقاريرنا السابقة .

يتعين ما يلي :

- سرعة تحريك المساءلة القانونية في هذا الشأن .

- سرعة إتخاذ اللازم نحو تأمين كافة الكوابل النحاسية بالبنية التحتية للشركة في جميع أرجاء الجمهورية.

- دراسة سحب تلك الكوابل في ذات وقت تركيب كوابل شبكة الـ MSAN.

٣١ - لم تتضمن محاضر مجلس الإدارة المناقشات التي تتم به بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " .

يتعين الإلتزام بما ورد بالمادة المذكورة عند إعداد محاضر المجلس مع موافاتنا بالمذكرات المشار إليها .

٣٢- ترتب على المغالاة في الصرف في ظل إنخفاض موارد الشركة أن قامت الشركة ببيع أذون خزانة قبل تاريخ إستحقاقها بنحو ٤٣٩ مليون جنيه مما أضـــــاع عليها عـــــوائد إستثمار بنحو ٣,٤ مليون جنيه .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك .

٣٣ ـ نوصي بحصر كافة السيارات الملاكي غير المستخدمة نتيجة تنازل مستخدميها من فئة الإدارة العليا بالشركة عن إستخدامها ، وإتخاذ اللازم بشأنها .

" مديرو العموم "

" نواب مديرة الإدارة "

محاسبة / شيرين محمد المغربي — محاسبة/ عبير طلعت عبد العزيز

محاسبة / اماني حنفي الرشيدي — محاسب / عاطف السيد عبدالسلام — محاسبة / رضوه محمد أمين

" وكلاء الوزارة "

" نواب أول مديرة الإدارة "

محاسبة / سوزان أحمد الشناوي — محاسب / عاطف صبحي حسن — محاسبة / ماجدة صبحي محمد

محاسبة/ نوال مصطفى المحلاوى — محاسب / محمد محمود رضوان — محاسبة / زينب عبدالله الدمرداش

الـــوكيـــل الأول

مديرة الإدارة

" محاسبة / ميرفت على السيد ربيع "

تحريراً في : ٦ / ٣ /٢٠١٥

KPMG

حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مرتفعات الاهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الأسكندرية الصحراوى
الـهـرم - الـجـيـزة - الـقـاهـــرة الـكـبـرى
كـــود بـريـــدى : ١٢٥٥٦ الأهـــرام

تليـفون : ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
تليفاكس : ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى : egypt@kpmg.com.eg
صنـــدوق بـريـــد رقـــم ٤٨ الأهـــرام

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمى الشركة المصرية للاتصالات

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظا على رأينا أعلاه، نود أن نلفت الانتباه الى ما يلى:

١- كما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٥-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، يوجد خلاف بين الشركة وكل من شركتي موبينيل وفودافون (شركتي المحمول) فيما يتعلق بالأسعار المطبقة للترابط فيما بينهم، وقد صدرت عدة قرارات من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، بناءًا علي الشكوى التي تقدمت بها الشركة، بتحديد تلك الأسعار مما أدى إلى قيام شركتي المحمول برفع دعاوى قضائية لوقف تلك القرارات بالإضافة إلى الدعاوى القضائية والتحكيمية المرفوعة من وعلى الشركة وأطراف النزاع في هذا الشأن، وقد صدرت عدة أحكام بشأنها الا أنه تم الطعن عليها أمام الجهات المختصة، ولاتزال تلك الدعاوى والطعون متداولة أمام القضاء وهيئات التحكيم ولم يتم الفصل النهائي بشأنها بعد .

ويرى المستشار القانوني للشركة أحقية الشركة في تطبيق ذات الأسعار التي يتم التحاسب بها فيما بين شركتي المحمول المذكورين أعلاه وأن موقفها يستند على ما ورد بالاتفاقيات والقوانين المنظمة لذلك، وأنه لا يزال هناك مراحل تحكيميه وقضائية متعددة لإنهاء هذا الخلاف، هذا ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعاوى القضائية والتحكيمية وذلك لحين الفصل النهائي بشأنها من الجهات المختصة.

٢- كما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٥-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة، فقد قامت الشركة برفع دعوى تحكيمية ضد احدى الشركات والتي تساهم فيها الشركة المصرية للاتصالات بنسبة ٢٥٪ وذلك للمطالبة بالتعويض والقضاء بفسخ العقد المبرم بينهم وذلك لإخلالها بالتزاماتها المنصوص عليها بالعقد، كما قامت الشركة المستثمر فيها برفع دعوى تحكيمية مقابلة تطالب فيها بالتعويض وفقاً لأحكام نفس العقد، وقامت هيئة التحكيم بانتداب خبير لإبداء الرأي الفني في كل المطالبات المالية المقدمة من أطراف الدعويين، وبتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٥ أصدرت هيئة التحكيم حكمها في الدعويين التحكيميتين المذكورين أعلاه برفض طلب الشركة المصرية للاتصالات الحصول على تعويض، وقبول الدعوى المرفوعة من الشركة المستثمر فيها وفسخ العقد المبرم مع الشركة وملاحقه والتعويض لصالح الشركة المستثمر فيها ، هذا وقد قامت الشركة المصرية للاتصالات بالبدء في اتخاذ الإجراءات القانونية حيال وقف تنفيذ هذا الحكم وبطلانه .

وترى إدارة الشركة طبقا لرأى مستشارها القانوني ان لديها من الاسانيد القانونية ما يؤدى الى رجحان موقفها امام الجهات القضائية المختلفة لوقف تنفيذ هذا الحكم وبطلانه، ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الإجراءات القانونية وذلك لحين الفصل النهائي بشأنها من الجهات المختصة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

حازم حسن

KPMG حازم حسن

سجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٨)

KPMG حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون
٢٣

القاهرة فى ٦ مارس ٢٠١٦

الشركة المصرية للإتصالات
(شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المستقلة في:

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
الأصول طويلة الأجل			
أصول ثابتة	(٤)	١١ ٤٨٤ ٠٥٦	١٠ ٨٣١ ٠٣٥
مشروعات تحت التنفيذ	(٥)	١ ٩٩٥ ٦١٧	١ ٠٦٢ ٤٧٨
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٦-١)	٦ ٣٧٧ ٢٨٣	٦ ٦٥٢ ٣٠٠
إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٦-٢)	٩٨ ٦٣٩	٩٩ ٠١٤
أصول أخرى	(٨)	٩٠٣ ٢٤٠	١ ٠١٣ ٢٧٤
أصول ضريبية مؤجلة	(١٩-١)	٣٣٤ ٦٠٤	٣٥٣ ٧١٧
مجموع الأصول طويلة الأجل		٢١ ١٩٣ ٤٣٩	٢٠ ٠١١ ٨١٨
الأصول المتداولـــة			
مخـــزون	(٩)	٥٠١ ٨٥٠	٤١٨ ٤٥٤
عملاء	(١٠)	٤ ٧٣٤ ٣٦٩	٤ ٦٥٥ ٨٣٤
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(١١)	١ ٦٥٦ ٢٥٨	١ ٥٢٧ ٥٨٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - أذون خزانة		–	٢٧٧ ٣٩٨
النقدية وما فى حكمها	(١٢)	١ ٦٤٦ ١٥٨	٢ ٢٦٧ ١١٢
مجموع الأصول المتداولة		٨ ٥٣٨ ٦٣٥	٩ ١٤٦ ٣٨٥
الإلتزامات المتداولة			
أقساط قروض وتسهيلات تستحق خلال عام	(١٣)	٥٧ ٤٢٤	٦٢ ٦٢٨
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٤)	٣ ٦٧٢ ٩٩٨	٣ ٩٩٦ ٨٧١
مخصصات	(١٥)	٩٩٦ ٧٩٠	٥٤٦ ٩٦٧
مجموع الإلتزامات المتداولة		٤ ٧٢٧ ٢١٢	٤ ٦٠٦ ٤٦٦
رأس المال العامل		٣ ٨١١ ٤٢٣	٤ ٥٣٩ ٩١٩
إجمالى الإستثمار		٢٥ ٠٠٤ ٨٦٢	٢٤ ٥٥١ ٧٣٧
ويتم تمويله على النحو التالى:-			
حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل			
حقوق الملكية			
رأس المال	(١٧)	١٧ ٠٧٠ ٧١٦	١٧ ٠٧٠ ٧١٦
إحتياطيات	(١٨)	٦ ٣١٧ ٤١٥	٦ ٢٩٨ ٣١٦
أرباح مرحلة		٢٨ ٢٩٠	١٨ ٠٥٤
صافى ربح العام		١ ٢٦١ ٥٢٧	١ ٥١٥ ٨٧٨
توزيعات أرباح مرحلية		–	(٢٠٩ ٧٣٦)
مجموع حقوق الملكية		٢٤ ٦٧٧ ٩٤٨	٢٤ ١٦٦ ٧٥٥
الإلتزامات طويلة الأجل			
قروض وتسهيلات ائتمانية	(١٣)	٣٢٦ ٩١٤	٣٨٢ ٥٤٤
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٤)	–	٢ ٤٣٨
مجموع الإلتزامات طويلة الأجل		٣٢٦ ٩١٤	٣٨٤ ٩٨٢
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات طويلة الأجل		٢٥ ٠٠٤ ٨٦٢	٢٤ ٥٥١ ٧٣٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالصفحات من رقم (٨) إلى رقم (٤١) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس قطاع الشئون المالية	رئيس قطاعات الشئون المالية	نائب أول الرئيس التنفيذي للشئون المالية	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
" شاهر شكرى"	" محمد شمروخ "	" حسن حلمى "	" أسامة يسين "

إعتماد مجلس الإدارة

رئيس
مجلس الإدارة
" وليد جاد "

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

الشركة المصرية للإتصالات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في:

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
إيرادات النشاط	(٢٠)	١٠ ٣٩٠ ٢١١	١٠ ٨٨٣ ٨١٥
تكاليف النشاط	(٢١)	(٦ ٢٣٢ ٧٣٩)	(٦ ١٦١ ٨١٧)
مجمل ربح النشاط		٤ ١٥٧ ٤٧٢	٤ ٧٢١ ٩٩٨
إيرادات تشغيل أخرى	(٢٢)	١٩٨ ٣٦٣	١٧١ ٤٧٦
مصروفات بيع وتوزيع	(٢٣)	(١ ٠٢٨ ٨٠٨)	(١ ٠٠٢ ٠٥٤)
مصروفات إدارية وعمومية	(٢٤)	(١ ٨٧٠ ٧٩٧)	(١ ٧١٤ ٣٩٧)
مصروفات تشغيل أخرى	(٢٥)	(٤٨٧ ٥٦٦)	(٣٧٥ ١٩٧)
صافي ربح النشاط		٩٦٨ ٦٦٤	١ ٨٠١ ٨٢٦
الإيردات التمويلية	(٢٦)	٢٦٣ ٧٨٨	٣٣٧ ٨٤٨
التكاليف التمويلية	(٢٦)	(١٤ ٩٨١)	(١٥٤ ٤٦٩)
صافى الإيرادات التمويلية		٢٤٨ ٨٠٧	١٨٣ ٣٧٩
إيرادات إستثمارات من شركات تابعة وشقيقة	(٢٧)	٤٢١ ٥٢٢	٢٠٤ ٩٩١
صافى ربح العام قبل ضريبة الدخل		١ ٦٣٨ ٩٩٣	٢ ١٩٠ ١٩٦
ضريبة الدخل		(٣٥٨ ٣٥٣)	(٧١٩ ٢١٣)
ضريبة الدخل المؤجلة	(١٩-١)	(١٩ ١١٣)	٤٤ ٨٩٥
إجمالى ضريبة الدخل	(١٩-٣)	(٣٧٧ ٤٦٦)	(٦٧٤ ٣١٨)
صافى ربح العام		١ ٢٦١ ٥٢٧	١ ٥١٥ ٨٧٨
النصيب الأساسى للسهم فى ربح العام (جنيه / سهم)	(٢٩)	٠,٤٩	٠,٦١

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالصفحات من رقم (٨) إلى رقم (٤١) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

الشركة المصرية للإتصالات
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المستقلة

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في: ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ معاد تبويبها بالألف جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
مقبوضات نقدية من العملاء		٧ ٩١٥ ٦٤٢	٦ ٧٩٢ ٠٥٠
ضرائب مبيعات محصلة من العملاء		٢٠٩ ٦٣٥	٢٥٣ ٥٠٠
ضرائب محصلة من دمغات ورسوم (محتجزة من الغير)		٣١ ٣٧٥	٣١ ٥٧٩
تأمينات مسددة للعملاء		(١ ٩٥١)	(٤ ٢٢٥)
مبالغ مسددة للموردين		(١ ٠٣٢ ٦٢٣)	(٨٨٥ ١٧٤)
مبالغ مسددة رسوم ترددات الجهاز القومي لتنظيم الأتصالات		(٣٥٢ ٤٣٦)	(٤٥٢ ٨٦٩)
توزيعات أرباح للعاملين		(٤٩٤ ١٣٧)	(٥٦٩ ٦٤١)
مبالغ مسددة للعاملين		(٢ ٥٤٢ ٣٦٣)	(٢ ٣٠٣ ٤٤٦)
مبالغ مسددة لجهات نيابة عن العاملين		(٤٨٢ ٣٢٥)	(٤١٥ ٩٨٠)
النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٣ ٢٥٠ ٨١٧	٢ ٤٤٥ ٧٩٤
الفوائد المدفوعة		(٧ ١٧٦)	(٨ ١٣٤)
المسدد لمصلحة الضرائب - ضريبة الدخل		(٦٠٧ ٩٨٨)	(٥٧٣ ٧٩٣)
المسدد لمصلحة الضرائب - ضريبة المبيعات		(٤٩٦ ٥٢٩)	(٦٤٨ ٤٥٣)
المسدد لمصلحة الضرائب - ضريبة أخرى		(٣٨٩ ٧٨٢)	(٤٢٣ ١٧٣)
مبالغ (مدفوعة) / محصلة أخرى		(٩١ ٤٥٥)	١٤ ٧١٤
صافى النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		١ ٦٥٧ ٨٨٧	٨٠٦ ٩٥٥
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ		(٢ ٤٦٠ ٧١٩)	(١ ٣٠٩ ٣٨٣)
إقتناء إستثمارات		-	(٦٥ ٧٩٧)
مدفوعات لشراء استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - أذون خزانة		-	(١ ٣٧٠ ٢٢٢)
فوائد محصلة		٣٠ ٥٠٤	٢٨ ٣٤٢
توزيعات محصلة عن استثمارات		٢٠١ ٣١١	١٤١ ٥٠٥
مقبوضات من استرداد استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - أذون خزانة		٢٦٥ ٠٨٣	١ ١٠٥ ١٤٩
مقبوضات من أوراق مالية - عوائد أذون خزانة		٩٠ ٥٧٦	١٩٧ ٩٢٥
مقبوضات من وثائق استثمار - عائد وثائق إستثمار		-	٢ ٥٨٥
صافى النقدية المستخدمة فى أنشطة الإستثمار		(١ ٨٧٣ ٢٤٥)	(١ ٢٦٩ ٨٩٦)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :			
المبالغ المسددة من قروض وتسهيلات ائتمانية أخرى		(٦٢ ٣٢٨)	(٩٤ ٤٥٤)
توزيعات المساهمين		(٣٤١ ٤١٤)	(٢ ٣١٨ ٦٣٤)
صافى النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل		(٤٠٣ ٧٤٢)	(٢ ٤١٣ ٠٨٨)
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام			
النقدية وما فى حكمها فى أول العام		(٦١٩ ١٠٠)	(٢ ٨٧٦ ٠٢٩)
النقدية وما فى حكمها في آخر العام	(١٢)	٢ ٢٥٦ ٠١٧	٥ ١٣٢ ٠٤٦
	(١٢)	١ ٦٣٦ ٩١٧	٢ ٢٥٦ ٠١٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالصفحات من رقم (٨) إلى رقم (٤١) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

الشركة المصرية للإتصالات

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	رأس المال بالألف جنيه	إحتياطى قانونى بالألف جنيه	إحتياطيات أخرى بالألف جنيه	أرباح مرحلة بالألف جنيه	صافى الربح بالألف جنيه	توزيعات أرباح مرحلية بالألف جنيه	الإجمالى بالألف جنيه
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٤	١٧ ٠٧٠ ٧١٦	١ ٣٣٤ ٣٢٤	٤ ٨١٠ ٣٦٢	١١٢ ٨٤٢	٢ ٢١٤ ٣٨٩	–	٢٥ ٥٤٢ ٦٣٣
المحول للأرباح المرحلة	–	–	–	٢ ٢١٤ ٣٨٩	(٢ ٢١٤ ٣٨٩)	–	–
المحول للاحتياطي القانوني	–	١١٠ ٧١٩	–	(١١٠ ٧١٩)	–	–	–
تسويات على الإحتياطي العام	–	–	(١٣ ٧٨٤)	–	–	–	(١٣ ٧٨٤)
توزيعات أرباح عام ٢٠١٣ (مساهمين)	–	–	–	(١ ٧٠٧ ٠٧٢)	–	–	(١ ٧٠٧ ٠٧٢)
توزيعات أرباح عام ٢٠١٣ (عاملين ومجلس الإدارة)	–	–	–	(٤٩١ ٣٨٦)	–	–	(٤٩١ ٣٨٦)
توزيعات مرحلية عام ٢٠١٤	–	٥٦ ٦٩٥	–	–	–	(٧٣٦ ٢٠٩)	(٦٧٩ ٥١٤)
صافى ربح العام	–	–	–	–	١ ٥١٥ ٨٧٨	–	١ ٥١٥ ٨٧٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٧ ٠٧٠ ٧١٦	١ ٥٠١ ٧٣٨	٤ ٧٩٦ ٥٧٨	١٨ ٠٥٤	١ ٥١٥ ٨٧٨	(٧٣٦ ٢٠٩)	٢٤ ١٦٦ ٧٥٥
المحول للأرباح المرحلة	–	–	–	١ ٥١٥ ٨٧٨	(١ ٥١٥ ٨٧٨)	–	–
المحول للاحتياطي القانوني	–	١٩ ٠٩٩	–	(٧٥ ٧٩٤)	–	٥٦ ٦٩٥	–
توزيعات أرباح عام ٢٠١٤ (مساهمين)	–	–	–	(٩٥٢ ٩٧٧)	–	٦١١ ٥٦٣	(٣٤١ ٤١٤)
توزيعات أرباح عام ٢٠١٤ (عاملين ومجلس الإدارة)	–	–	–	(٤٧٦ ٨٧١)	–	٦٧ ٩٥١	(٤٠٨ ٩٢٠)
صافى ربح العام	–	–	–	–	١ ٢٦١ ٥٢٧	–	١ ٢٦١ ٥٢٧
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٧ ٠٧٠ ٧١٦	١ ٥٢٠ ٨٣٧	٤ ٧٩٦ ٥٧٨	٢٨ ٢٩٠	١ ٢٦١ ٥٢٧	–	٢٤ ٦٧٧ ٩٤٨

تعتبر الإيضاحات المرفقة بالصفحات من رقم (٨) إلى رقم (٤١) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

الشركة المصرية للإتصالات

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١- نبذة عن الشركة

١-١ الكيان القانونى

- أسست الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠. وإعتباراً من ٢٧ مارس ١٩٩٨ وبموجب أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تعديل الكيان القانونى للهيئة بعد إعادة تقييم صافى أصولها فى ٢٦ مارس ١٩٩٨ وذلك بتحويلها إلى شركة مساهمة مصرية بإسم "الشركة المصرية للإتصالات".
- الشركة المصرية للاتصالات ("الشركة") "شركة مساهمة مصرية" مسجلة فى جمهورية مصر العربية وتعمل فى مجال الاتصالات العامة والمنتجات والخدمات ذات الصلة.
- تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.
- مقر الشركة هو ٢٦ ش رمسيس، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة فى بورصة الأوراق المالية المصرية وسوق لندن للأوراق المالية.

١-٢ غرض الشركة

يتمثل غرض الشركة فيما يلى:

- تملك وإنشاء وتشغيل وصيانة وتطوير شبكات الإتصالات والبنية الأساسية اللازمة لخدمات الإتصالات وذلك لإستخدامها و/ أو إدارتها و / أو تأجيرها للغير و / أو التعامل فيها،
- تقديم خدمات الإتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات للمشتركين و/ أو إدارتها و/ أو تأجيرها للغير و / أو التعامل فيها،
- الإشتراك أو المساهمة في أنظمة الإتصالات العالمية مثل :- الكوابل البحرية والأقمار الصناعية والحصول على سعات أو دوائر فيها وذلك لإستخدامها و/ أو إدارتها و / أو تأجيرها للغير و /أو التعامل فيها،
- التعامل أو التعاقد أو الإشتراك مع الجهات أو الهيئات أو الشركات أو المنظمات أو أي كيان تمارس نشاطاً شبيهاً أو مماثلاً لنشاطات الشركة أو يتصل بها أو يعاونها على تحقيق أغراضها سواء داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج،
- إدارة وبيع وتأجير وشراء وحيازة وإستئجار والتعامل على أية ممتلكات وحقوق أو منفعة أو حق في أية ممتلكات. بما في ذلك الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتي قد تحوزها الشركة أو تمتلكها،
- بيع وشراء وتوزيع أجهزة الهاتف الثابت والمحمول والحاسب الآلى وملحقاتها ومستلزماتها وكمالياتها والأجهزة المكملة لها وقطع الغيار اللازمة لها والقيام بأعمال الصيانة المرتبطة بها،
- إقامة شبكات نقل الصوت والصورة والمعلومات المكتوبة وتقديم خدمات القيمة المضافة وخدمات المحتوى والتسويق والتوقيع الإلكترونى وتحويل الأموال عبر الإنترنت،
- الإستثمار العقارى لخدمة أغراضها وتنفيذ مشروعاتها.

١-٣ إصدار القوائم المالية

- تم إعتماد إصدار هذه القوائم المالية المستقلة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٦.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

٢-١ الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة على أساس التكلفة التاريخية بإستثناء بعض أنواع الإستثمارات المالية والتى يتم تقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

لأغراض العرض تم إستخدام التبويب المتداول وطويل الأجل فى الميزانية، بينما تم تحليل المصروفات فى قائمة الدخل المستقلة على أساس وظيفى كما تم استخدام الطريقة المباشرة فى عرض قائمة التدفقات النقدية المستقلة.

٢-٣ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة. جميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصرى قد تم تقريبها إلى أقرب ألف ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢-٤ إستخدام التقديرات والحكم الشخصى

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراضات والتى تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى قيم الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات. إن التقديرات والإفتراضات تمت بناءاً على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى التى قد تكون ذات تأثير فى تلك الظروف، إن نتيجة تلك الإفتراضات تمثل الأساس للتقديرات لقيم الأصول والالتزامات والتى قد لا تكون متوافرة من مصادر أخرى. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والفروض بشكل دورى مستمر. ويتم الإعتراف بالتقديرات المحاسبية التى تم مراجعتها فى نفس فترة المراجعة ويتم تأثير إعادة التقييم فى تلك الفترة أو أى فترة مالية مستقبلية قد تتأثر بها.

المعلومات حول أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى والتى لها تأثير كبير على القيم بالقوائم المالية المستقلة موجودة بالإيضاحات التالية:-

- الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية وغير المالية.
- المخصصات والإلتزامات المحتملة.
- الأصول الضريبية المؤجلة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أن السياسات المحاسبية الموضحة فيما بعد يتم تطبيقها بشكل ثابت فى جميع الفترات المالية المعروضه بهذه القوائم المالية المستقلة.

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتوائم مع التبويب الحالى للقوائم المالية المستقلة (إيضاح رقم ٣٦).

٣-١ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر طبقاً لأسعار الصرف السائدة للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة. وفى تاريخ الميزانية يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية طبقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتى يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم تقييمها على أساس سعر الصرف فى تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم فى تاريخ الميزانية بقائمة الدخل.

٣-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

أ- الإعتراف والقياس

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك أو مجمع خسائر الإضمحلال (انظر سياسة رقم ٣-١١).

تتضمن التكلفة أى مبالغ تم سدادها لإقتناء الأصل والمصاريف التى تنفق على إنشاء الأصول تتضمن مصاريف المواد الخام والعمالة وأى مصاريف أخرى حتى يصبح الأصل جاهزاً لتشغيله أو استخدامه فى الغرض الذى اقتنى من أجله ويتم تحميل القيمة الدفترية لأى عنصر من الأصول الثابتة بتكلفة إستبدال أو إستبعاد أى جزء من هذا العنصر فى حالة إقتناء برامج الحاسب الآلى والتى لا تتجزأ عن الأجهزة التى أقتنيت من أجلها يتم رسملتها على تلك المعدات.

عند وجود جزء من الأصل عمره الإنتاجى مختلف عن تلك الأصول فإنه يتم إحتساب إهلاك منفصل له.

يتم إحتساب الأرباح والخسائر عند إستبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من بيع تلك الأصول مع صافى القيمة الدفترية للأصل، يتم الإعتراف بها فى قائمة الدخل.

ب- التكاليف اللاحقة

يتم تحميل القيمة الدفترية لأى عنصر من الأصول الثابتة بتكلفة إستبدال أى جزء من هذا العنصر والذى من المحتمل حدوث تدفق منافع إقتصادية مستقبلية للشركة من هذا الجزء وأن هذه التكلفة يمكن قياسها بشكل يمكن الإعتماد عليه والوثوق به. إن تكاليف التشغيل اليومية لتلك الأصول يتم الإعتراف بها فى قائمة الدخل.

ج- الإهلاكات

يتم الإعتراف بإهلاكات الأصول الثابتة ضمن الأرباح والخسائر طبقاً لطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجى للأصل.

الأرض لا يتم إهلاكها. الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة للسنة الحالية والمقارنة كالتالى:

	العمر المقدر للأصل / سنة
مبانى وبنية أساسية	١٠ - ٥٠
سنترالات وأجهزة تكنولوجيا معلومات	٦ - ٢٠
وسائل نقل	٥ - ١٠
أثاث	٣ - ١٠
عدد وأدوات	١ - ٨

٣-٣ الأصول الأخرى

الأصول الأخرى هى الرخص وكوابل بحرية حق مرور وحق الإستخدام وأراضى حيازة وحق إنتفاع والتى يمكن التحكم بها والتى يتوقع أن تتدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية للشركة.

تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الإقتناء والتى تتضمن أى مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم إستخدامه فى الغرض الذى تم إقتناءه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الإضمحلال والإستهلاك. يتم الإعتراف بالإستهلاك فى حساب الأرباح والخسائر طبقاً لطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجى المحدد للأصل من تاريخ دخوله الخدمة.

٣-٣-١ الرخص

يتم الإعتراف بالرخص مبدئياً بالتكلفة. يتم إثبات الإستهلاك على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على أساس الفترة المتوقعة لإستخدام تلك الرخصة أو مدة الرخصة أيهما أقل.

٣-٣-٢ **حق المرور وحق الإستخدام**

تقوم الشركة بإثبات أصل ثابت غير ملموس ناتج من حق المرور أو حق الإستخدام عندما يكون لها الحق فى إستخدام ذلك الأصل ويتم قياس الأصل مبدئياً بالتكلفة. لاحقاً للقياس المبدئى يتم القياس بالتكلفة مخصوم منها مجمع الإستهلاك ومجمع الإضمحلال.

يتم إثبات الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على فترة الإستخدام والتى تكون من ١٠ إلى ٢٠ سنة أو فترة التعاقد، والتى تبدأ من تاريخ الإستحواذ على الحق، أيهما أقل.

٣-٤ **مشروعات تحت التنفيذ**

يتم إثبات المبالغ التى تنفق على إنشاء أو شراء الأصول الثابتة فى بند مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة حتى يصبح الأصل جاهزاً لتشغيله أو إستخدامه فى الغرض الذى أقتنى من أجله حينئذ يتم تحويله للأصول الثابتة بالتكلفة.

٣-٥ **إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة**

تثبت الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة بالتكلفة، وفى حالة وجود إضمحلال فى قيمتها يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الإضمحلال وتحميله على قائمة الدخل، وذلك لكل إستثمار على حده.

٣-٦ **إستثمارات مالية متاحة للبيع**

يتم تقييم الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والتى لها سعر سوقى مسجل فى البورصة فى سوق نشط بالقيمة العادلة وترحل فروق التقييم مباشرة ضمن حقوق الملكية، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة هذه الإستثمارات يتم الإعتراف بالخسائر الناتجة عن الإضمحلال بقائمة الدخل. وفى حالة إستبعاد الإستثمار يتم إدارج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتى سبق الإعتراف بها فى حقوق الملكية فى قائمة الدخل.

الإستثمارات المالية المتاحة للبيع وليس لها سعر سوقى مسجل فى البورصة والتى لا يمكن قياس القيمة العادلة لها بشكل يمكن الاعتماد عليه، يتم تقييمها بالتكلفة وفى حالة وجود إضمحلال يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الأصل بقيمة ذلك الإضمحلال ويتم الإعتراف به مباشرة فى قائمة الدخل.

٣-٧ **إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة)**

تدرج الإستثمارات المالية بغرض المتاجرة عند الإثبات الأولى بقيمتها العادلة، على أن يعاد تقييمها فى نهاية كل سنة مالية بالقيمة العادلة لها (القيمة السوقية)، ويتم الإعتراف بأى ربح أو خسارة ناتج عن التغير فى القيمة العادلة للإستثمار فى قائمة الدخل.

٣-٨ **إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق (أذون خزانة)**

يتم الإعتراف الأولى بإستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلى.

٣-٩ **المخزون**

- يتم تقييم المخزون فى تاريخ الميزانية بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل،
- يتم تسعير مخزون المكونات وقطع غيار وبضائع بغرض البيع طبقاً لطريقة المتوسط المرجح وتتضمن التكلفة أقتناء ونقل المخزون لموقعه الحالى.

٣-١٠ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إدراج العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى كأصول متداولة إلا إذا كان تاريخ إستحقاقها وفقا للإرتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية. فى هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالميزانية، ويتم القياس الأولى لها بالقيمة العادلة مضافا إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلى مخصوماً منها أى خسائر إضمحلال فى قيمتها.

٣-١١ الإضمحلال فى قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يتم إعتبار الأصل المالى مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعى يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبى على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل .

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلى للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالى متاح للبيع بإستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء إختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء إختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التى تشترك فى خصائص خطر الإئتمان.

يتم الإعتراف بكافة خسائر الإضمحلال فى قائمة الدخل، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالى متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الإعتراف بخسائر الإضمحلال. الأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التى تعتبر أداة مديونية يتم الإعتراف بالإلغاء فى قائمة الدخل. يتم الإعتراف بإلغاء خسائر الإضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتى تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال.

يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد فى أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التى تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فى قائمة الدخل.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الإضمحلال المعترف بها فى الفترات السابقة للأصول الأخرى فى تاريخ القوائم المالية. وفى حالة وجود مؤشرات لإنخفاض الخسارة أوعدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال وذلك فى الحدود التى لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التى كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال.

٣-١٢ **المخصصات**

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام قانونى أو إلتزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث فى الماضى ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق لمنافع إقتصادية يتم إستخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات فى تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالى.

٣-١٣ **النقدية وما فى حكمها**

تتضمن النقدية وما فى حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الإستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانه والتى لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذى سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية، وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٣-١٤ **المنح**

يتم إثبات المنح مبدئيا بقيمتها العادلة كإيراد مؤجل بالميزانية عندما يكون هناك تأكيد مناسب من حصول الشركة عليها والتزام الشركة بشروطها ويتم إدراجها فى قائمة الدخل كإيراد على مدار الفترات المالية التى تحمل بالتكاليف المتعلقة بها وذلك بطريقة منتظمة.

٣-١٥ **الدائنون والأرصدة الدائنة**

يتم الإعتراف الأولى بالدائنون والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوما منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلى.

٣-١٦ **تحقق الإيراد**

يتمثل الإيراد في قيمة الخدمات وقيمة البضائع المباعة، ويتم تحقيق الإيراد طبقاً لما يلى:

- الخدمات: يتحقق إيراد خدمات الإتصالات عند توصيل أو تقديم الخدمة للعميل وعندما يكون هناك تأكيد مناسب من إسترداد مقابلها.
- مبيعات بضائع: يتحقق الإيراد من البضاعة المباعة عندما تنتقل المنافع والمخاطر الجوهرية لملكية هذه البضاعة إلى العميل. وعندما يكون هناك تأكيد مناسب من إسترداد مقابلها.
- إيرادات إستثمارات: يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عن إستثمارات فى حقوق ملكية الشركات فى حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحققة بعد تاريخ الإقتناء ويتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح عند صدور قرارات الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والخاصة بتوزيعات الأرباح.
- يثبت الدخل من فوائد الودائع وعوائد الأوراق المالية على أساس الإستحقاق أخذاً في الإعتبار معدل العائد المستهدف من الأصل.

٣-١٧ **المصروفات**

يتم الإعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما فى ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل وفقاً لمبدأ الإستحقاق فى الفترة المالية التى تحققت فيها تلك المصروفات.

٣-١٧-١ **الإيجار التشغيلى**

أقساط الإيجار التشغيلى يتم إثباتها كمصروف بطريقة القسط الثابت على فترة التعاقد ما لم يكن هناك أسس أخرى أكثر تعبيراً.

٣-١٧-٢ **صافى الإيرادات / (التكاليف) التمويلية**

تتكون التكاليف التمويلية من الفوائد المدفوعة على الاقتراض وكذلك الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية والتغير فى القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

كما تتكون الإيرادات التمويلية من الفوائد المستحقة على الودائع وإيرادات توزيعات والربح الناتج من بيع إستثمارات متاحة للبيع والتغير فى القيمة العادلة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. فروق العملة يتم إثباتها بالصافى.

٣-١٨ **مزايا العاملين**

تساهم الشركة داخل جمهورية مصر العربية فى نظام التأمينات الإجتماعية التابع لهيئة التأمينات الإجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقا لقانون هيئة التأمينات الإجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته وتقوم الشركة بتحميل قيمة هذه المساهمة ضمن حسابات الأجور والمرتبات هذا بالإضافة إلى نظام المعاش المبكر الذى تم تنفيذه إعتباراً من ١ سبتمبر ٢٠٠١ ومكافأة ترك الخدمة إيضاح رقم (٢٨).

٣-١٩ **عقود التأجير التمويلى**

تدرج القيمة الإيجارية المستحقة ومصروفات الصيانة والإصلاح عن أصول مستأجرة بنظام عقود التأجير التمويلى التى تبرم وفقا لأحكام قانون التأجير التمويلى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة طبقاً لأساس الإستحقاق، وفى نهاية العقد وحال رغبة الشركة بشراء الأصول المستأجرة تثبت تلك الأصول كأصول ثابتة بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء تلك الأصول والمتفق عليها طبقاً للعقد ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجى المتبقى المقدر لها.

٣-٢٠ **نصيب السهم فى الأرباح**

تعرض الشركة النصيب الأساسى للسهم لأسهمها العادية ويتم إحتساب النصيب الأساسى للسهم بقسمة صافى أرباح أو خسائر العام الخاص بحملة الأسهم العادية بعد إستبعاد نصيب كلاً من العاملين ومجلس الإدارة في الأرباح على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

٣-٢١ **الإحتياطيات**

- الإحتياطى القانونى : طبقاً للنظام الأساسى للشركة، يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين إحتياطى قانونى، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطى تعين العودة إلى الإقتطاع.
- الإحتياطيات الأخرى : يجوز للجمعية العامة بناء على إقتراح مجلس الإدارة تكوين إحتياطيات أخرى.

٣-٢٢ **ضريبة الدخل**

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح العام كل من الضريبة والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل عن العام بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتى يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقا للأساس المحاسبى وقيمتها طبقاً للأساس الضريبى. هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءاً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات، بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه منفعة ضريبية متوقعة خلال السنوات التالية.

٣-٢٣ إدارة المخاطر المالية

تتعرض الشركة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

* خطر الإئتمان * خطر السيولة * خطر السوق

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض الشركة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف الشركة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة الشركة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإيضاحات المتضمنة فى هذه القوائم المالية.

يتولى مجلس إدارة الشركة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر الشركة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التى تواجه الشركة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها بتلك المستويات.

وتهدف الشركة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتى من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم وإلتزاماتهم.

١-٢٣-٣ خطر الإئتمان

يتمثل خطر الإئتمان فى خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء الشركة والمدينون الآخرون.

العملاء و المدينون الأخرون

إن تعرض الشركة لخطر الإئتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء الشركة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الإئتمان.

معظم مبيعات الشركة تتمثل فى مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الإئتمان على عملاء محددين.

النقدية ومافى حكمها

يتعلق خطر الإئتمان الخاص بأرصدة النقدية وما فى حكمها – عدا النقدية بالصندوق – والودائع المالية فى عدم توافر السيولة لدى الطرف الأخر وبالتالى عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بإلتزاماته المتفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللتحكم فى ذلك الخطر تقوم الشركة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائة إئتمانية عالية ومستقرة.

٢-٢٣-٣ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة فى خطر عدم وفاء الشركة لإلتزاماتها فى تاريخ إستحقاقها.

إن منهج الشركة فى إدارة السيولة هو التأكد – كلما أمكن ذلك – من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها فى تاريخ إستحقاقها فى الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة، كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التى لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٣-٢٣-٣ خطر السوق

يتمثل خطر السوق فى خطر التغيرات فى أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التى يمكن أن تؤثر على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية.

إن الهدف من إدارة خطر السوق هو إدارة والتحكم فى التعرض لخطر السوق فى حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر العملة

تتعرض الشركة لخطر العملة على المعاملات التى تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتى تتمثل بصفة أساسية فى الدولار الأمريكى واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التى تتم بالعملات الأجنبية فإن الشركة تتأكد من أن صافى تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

خطر سعر الفائدة

تتعرض الشركة لخطر التقلبات فى أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض الشركة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن فى الهيكل التمويلى للشركة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتغير بناء على توقعات الإدارة للتغير فى أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

ينشأ هذا الخطر من خطر التغير فى أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التى تحتفظ بها الشركة وتراقب إدارة الشركة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعى للقوائم المالية الخاصة بهذه الأسهم. وتتم إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتمادها بواسطة مجلس إدارة الشركة. إن الهدف الأساسى لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالشركة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وتستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين فى هذا الشأن.

٤-٢٣-٣ إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الإحتفاظ برأس مال قوى بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. ويتولى مجلس الإدارة متابعة العائد على رأس المال والذى حددته الشركة بأنه صافى إيرادات النشاط مقسوماً على إجمالى حقوق المساهمين كما يراقب مجلس الإدارة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات فى إستراتيجية الشركة فى إدارة رأس المال خلال السنة. كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٢٤-٣ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية ولم يتم تفعيلها بعد :

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض في الجدول التالى أهم هذه التعديلات التي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية للشركة عند بداية التطبيق:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معيار مصري (١) عرض القوائم المالية	**قائمة المركز المالى** • عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم استبعاد النموذج الارشادى للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذى كان يظهر عرض رأس المال العامل. • يجب إضافة قائمة إلى قائمة المركز المالى تتضمن الأرصدة في بداية أول فترة مقارنة معروضة في حال تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعى أو تعديل بأثر رجعى أو إعادة تبويب. **قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر)/ وقائمة الدخل الشامل** على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداها تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل).	• إعادة عرض جميع القوائم المالية المعروضة والافصاحات والايضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة. • إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة والفترة المقابلة.
معيار مصري (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها	• تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة. • يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة). • قطع الغيار الاستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية ، تصلح لأن تكون أصولا ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة. (أي عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديل بالمعيار. إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بالأصول الثابتة في الايضاحات المتممة للقوائم المالية لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.
معيار مصري (١٤) تكاليف الاقتراض	• تم الغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو انتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.	على المنشأة تطبيق هذا المعيار على تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ بدء الرسملة في أو بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار.
معيار مصري (٢٣) الأصول غير الملموسة	تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق التعديل بالمعيار.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية
معيار مصري (٣٨) مزايا العاملين	• الأرباح والخسائر الاكتوارية : يجب أن يتم الاعتراف الفوري بكامل الأرباح والخسائر الاكتوارية المتراكمة ضمن التزامات المزايا المحددة وتحميلها على بنود الدخل الشامل الأخر. • تكلفة الخدمة السابقة : يجب على المنشأة الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف في أقرب التواريخ التالية : عندما يحدث تعديل أو تقليص للنظام ؛ و عندما تقوم المنشأة بتنفيذ خطة لإعادة هيكلة جوهرية لأنشطتها وتعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة والتي تتضمن دفع مزايا إنهاء الخدمة (معيار المخصصات).	يتم التعديل بأثر رجعى لمزايا العاملين القائمة في تاريخ تطبيق هذا المعيار المعدل وتعديل جميع أرقام المقارنة المعروضة.
معيار مصري (٤٠) الأدوات المالية: الافصاحات	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية : الافصاحات " ليتضمن جميع الافصاحات المطلوبة للأدوات المالية. • وبناءاً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية : العرض" بدلاً من " الأدوات المالية : العرض والافصاح".	يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للافصاحات المعروضة.
معيار مصري (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشأت الأخرى	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشأت الأخرى " ليتضمن جميع الافصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشأت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة. • ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمى قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشأت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالى وأدائها المالى والتدفقات النقدية.	يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.
معيار مصري (٤٥) قياس القيمة العادلة	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار أخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى : أ- تعريف القيمة العادلة. و ب- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد. و ج- تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية و الافصاحات المطلوبة عند تطبيق التعديل بالمعيار.

٤- الأصول الثابتة

	أراضى	مبانى وبنية أساسية	سنترالات وأجهزة تكنولوجيا معلومات	وسائل نقل	أثاث	عدد وأدوات	الإجمالى
	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
التكلفة في ٢٠١٥/١/١	٢ ٣٧٢ ٤٩٢	١٩ ٩٣٣ ٤٦٣	٢٠ ٠٣٥ ٠٣١	١٢٥ ٠١٩	٢٤٣ ٦٣٩	٨٤ ٢٥٦	٤٢ ٧٩٣ ٩٠٠
تبويب	(١ ٦٧٠)	١ ٦٧٠	–	–	–	–	–
إضافات خلال العام	٦٠١	١ ٥٠٣ ٣٣٧	٤٩٩ ٥٨٢	٤ ١٥٥	٣٥ ١٨٦	٦ ٨٢٦	٢ ٠٤٩ ٦٨٧
استبعادات خلال العام	–	(٣ ٩٠١)	(١٢ ٨٩٤)	(٤ ٣٤٦)	(٤ ٥٥١)	(١ ١٣٣)	(٢٦ ٨٢٥)
التكلفة فى ٢٠١٥/١٢/٣١	٢ ٣٧١ ٤٢٣	٢١ ٤٣٤ ٥٦٩	٢٠ ٥٢١ ٧١٩	١٢٤ ٨٢٨	٢٧٤ ٢٧٤	٨٩ ٩٤٩	٤٤ ٨١٦ ٧٦٢
مجمع الإهلاك في ٢٠١٥/١/١	–	١٣ ٣٩٣ ٥٤٨	١٨ ٢٠٨ ٧٧٢	١٠٤ ٠٥٥	١٩٦ ٨٧٧	٥٩ ٦١٣	٣١ ٩٦٢ ٨٦٥
إهلاك العام	–	٨٢٩ ٣٥٤	٥٣٨ ٧٢٧	٦ ٤٥٧	١٤ ٤٥٦	٤ ٤٨١	١ ٣٩٣ ٤٧٥
مجمع إهلاك الاستبعادات	–	(٨٠١)	(١٢ ٨٩٤)	(٤ ٢٥٥)	(٤ ٥٥١)	(١ ١٣٣)	(٢٣ ٦٣٤)
مجمع الإهلاك فى ٢٠١٥/١٢/٣١	–	١٤ ٢٢٢ ١٠١	١٨ ٧٣٤ ٦٠٥	١٠٦ ٢٥٧	٢٠٦ ٧٨٢	٦٢ ٩٦١	٣٣ ٣٣٢ ٧٠٦
صافى القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١٢/٣١	٢ ٣٧١ ٤٢٣	٧ ٢١٢ ٤٦٨	١ ٧٨٧ ١١٤	١٨ ٥٧١	٦٧ ٤٩٢	٢٦ ٩٨٨	١١ ٤٨٤ ٠٥٦
صافى القيمة الدفترية في ٢٠١٤/١٢/٣١	٢ ٣٧٢ ٤٩٢	٦ ٥٣٩ ٩١٥	١ ٨٢٦ ٢٥٩	٢٠ ٩٦٤	٤٦ ٧٦٢	٢٤ ٦٤٣	١٠ ٨٣١ ٠٣٥

- تتضمن تكلفة الأصول الثابتة مبلغ ٨٧٣ ٢٢ مليون جنيه مصرى أصول ثابتة تم إهلاكها بالكامل ولازالت تستخدم.

إهلاكات العام المحملة على قائمة الدخل موزعة كالتالى:-

	بالألف جنيه
تكاليف النشاط	١ ٣٦٨ ٠٨١
مصروفات إدارية وعمومية	٢٥ ٣٩٤
	١ ٣٩٣ ٤٧٥

٥- مشروعات تحت التنفيذ

	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
أراضى	١٤ ٤٢٠	٨ ٥٤٢
مبانى وبنية أساسية	٧٣١ ٥٨٩	٢٦٨ ٠٥٩
أثاث	٨ ٨٨١	١١ ٣٤٩
سنترالات وأجهزة تكنولوجيا معلومات	٦١٨ ٩٢٥	٣٦٢ ١٢٧
أصول أخرى (كوابل)	٥٠١ ٦٦٥	٣٤٣ ٩٢٢
دفعات مقدمة	١٢٠ ١٣٧	٦٨ ٤٧٩
	١ ٩٩٥ ٦١٧	١ ٠٦٢ ٤٧٨

٦- إستثمارات طويلة الأجل

٦-١ إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ نسبة المساهمة ٪	٢٠١٥/١٢/٣١ القيمة بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ نسبة المساهمة ٪	٢٠١٤/١٢/٣١ القيمة بالألف جنيه
- الشركة المصرية للإتصالات بفرنسا		١٠٠,٠٠	٦٩ ٢٢٠	١٠٠,٠٠	٦٩ ٢٢٠
- الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data *		٩٩,٩٩	٢٥٢ ٤٦١	٩٩,٩٩	٥٢٧ ٤٦١
- شركة تى إى للإستثمار القابضة		٩٩,٩٥	٤ ٩٩٧	٩٩,٩٥	٤ ٩٩٧
- الشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات		٩٧,٦٦	٣١ ٢٥٠	٩٧,٦٦	٣١ ٢٥٠
- شركة سنترا للتكنولوجيا		٥٨,٧٦	١٤ ٧٣٧	٥٨,٧٦	١٤ ٧٣٧
- شركة وطنية للإتصالات		٥٠,٠٠	١٢٥	٥٠,٠٠	١٢٥
- شركة إنترناشيونال تلكومينيكشن كونسورتيوم ليمتد		٥٠,٠٠	٥٤	٥٠,٠٠	٥٤
- شركة الشرق الأوسط للإتصالات اللاسلكية		٤٩,٠٠	٧ ٣٥٠	٤٩,٠٠	٧ ٣٥٠
- شركة فودافون مصر للإتصالات		٤٤,٩٥	٥ ٩٦٠ ٠٥٤	٤٤,٩٥	٥ ٩٦٠ ٠٥٤
- الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكترونى		٣٥,٧١	٧ ٥٠٠	٣٥,٧١	٧ ٥٠٠
- شركة كونسورتيوم الجريان تلكومينيكاسيون		٣٣,٠٠	١٣٣	٣٣,٠٠	١٣٣
- شركة سوفيسات		٢٥,٠٠	-	٢٥,٠٠	-
			٦ ٣٤٧ ٨٨١		٦ ٦٢٢ ٨٨١

مدفوع لشراء إستثمارات

شركة تي أي للاستثمار القابضة **	٣٤ ٩٨٣		٣٥ ٠٠٠
الشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكتروني ***	٢ ٥٠٠		٢ ٥٠٠
	٦ ٣٨٥ ٣٦٤		٦ ٦٦٠ ٣٨١
يخصم:			
الإضمحلال في قيمة الإستثمارات في كل من شركة كونسورتيوم الجريان تلكومينيكاسيون وشركة أنترناشونال تلكومينيكشن كونسورتيوم ليمتد والشركة المصرية لخدمات التوقيع الإلكترونى وشركة وطنية للإتصالات والشركة المصرية للإتصالات بفرنسا.	(١٦) ٨ ٠٨١		٨ ٠٨١
	٦ ٣٧٧ ٢٨٣		٦ ٦٥٢ ٣٠٠

* طبقاً لموافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٤ تم تخفيض رأس المال المصدر للشركة المصرية لنقل البيانات بمبلغ ٣٢٥ مليون جنيه مصرى وتخفيض رأس المال المدفوع بمبلغ ٢٧٥ مليون جنيه مصرى ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل بعد التخفيض مبلغ ١٩٠ مليون جنيه مصري،

وتم التصديق على إقتراح تخفيض رأس المال من قبل الجمعية العامة غير العادية لشركة المصرية لنقل البيانات بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، وتم خلال الفترة إنهاء إجراءات تخفيض رأس المال وتعديل السجل التجارى للشركة المستثمر فيها بذلك، وتم تسوية رصيد الإستثمار بنصيب الشركة من تخفيض رأس المال البالغ ٢٧٥ مليون جنيه مصري مع رصيد الموردون للشركة المستثمر فيها(إيضاح ٣٣-١).

** وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة تى إى للإستثمار القابضة والمنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ١٠٠ مليون جنيه مصرى ورأس المال المصدر ليصبح ٤٠ مليون جنيه مصرى وجارى إتمام الإجراءات القانونية للتأشير في السجل التجارى.

*** تم الإكتتاب في نسبة ٢٥% المتبقية من نصيب الشركة في رأس مال المصرية لخدمات التوقيع الإلكترونى وجارى إتمام الإجراءات القانونية للتأشير في السجل التجارى.

٦-٢ إستثمارات مالية متاحة للبيع

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
- حصص فى شركات وهيئات أقمار صناعية أجنبية*		٢٦ ٦٨٣	٢٦ ٦٨٣
- إستثمارات في شركات أخرى		٩٤ ٧٠٥	٩٤ ٧٠٥
		١٢١ ٣٨٨	١٢١ ٣٨٨
يخصم :			
الإضمحلال فى قيمة إستثمارات فى شركات أخرى	(١٦)	٢٢ ٧٤٩	٢٢ ٣٧٤
		٩٨ ٦٣٩	٩٩ ٠١٤

* يتضمن هذا البند مساهمة الشركة المصرية للإتصالات فى شركة المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية (عرب سات) بعدد ٤٥٥ ٩٦٨ ٧ سهم بإجمالى قيمة ٨٥٦ ١١ ألف جنيه متضمناً الأسهم المجانية التى قامت الشركة المستثمر فيها بتوزيعها خلال عام ٢٠١٠ على جميع المساهمين طبقاً لحصص المساهمة لكل المساهمين فى الشركة وعليه تظل نسبة مساهمة الشركة المصرية للإتصالات فى رأس مال شركة المؤسسة العربية للإتصالات الفضائية (عرب سات) كما هى ١,٥٩٣٧٪.

٧- أرصدة مدينة طويلة الأجل

تتمثل الأرصدة المدينة طويلة الأجل والبالغة ٩٠٢ ٤٥٣ ألف جنيه مصرى فى قيمة التمويل الذى قدمته الشركة المصرية للإتصالات لشركة كونسورتيوم الجزائر تلكومينيكاسيون والتى تساهم فيها الشركة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ٥٠٪ كما تواجه الشركة صعوبات مالية فضلاً عن تحقيقها لخسائر جوهرية وقد قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة فى ١ يوليو ٢٠٠٩ حل وتصفية الشركة. وعلى هذا الأساس تم تكوين إضمحلال فى القيمة لهذا الرصيد بالكامل (إيضاح رقم ٣٣-٢) حيث أن فى ضوء تلك الظروف فإن الإحتمال الأكبر هو عدم إمكان الشركة المصرية للإتصالات إسترداد قيمة التمويل الذى قامت بسداده لشركة كونسورتيوم الجزائر تلكومينيكاسيون.

٨- أصول أخرى

	كوابل بحرية (ALITAR)	كوابل بحرية (FLAG)	كوابل بحرية (SMW)	كوابل بحرية (IMEWE)	كوابل بحرية (EIG)	كوابل بحرية (FALCON)	أراضى (حيازة)	أراضى (حق إنتفاع)	تراخيص وبرامج	الإجمالى
	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
التكلفة في ٢٠١٥/١/١	٦٧ ٨٥٣	١٧٢ ٢٦٩	٢٠٣ ٩٣٨	١٣٨ ٩١٠	٢٠٩ ٨٨٣	٤٨ ٤٣٢	٤٤٠ ٦٨٣	١	٦٩ ٠٩٢	١ ٣٥١ ٠٦١
إضافات خلال العام	-	١٠ ٠٢٣	-	-	١٨٥	-	-	-	-	١٠ ٢٠٨
إستبعادات خلال العام	-	(١١ ١٩٧)	(٣٠ ٨٦٥)	(٧ ٠٣١)	(١٣ ٥٩٧)	-	-	-	-	(٦٢ ٦٩٠)
التكلفة فى ٢٠١٥/١٢/٣١	٦٧ ٨٥٣	١٧١ ٠٩٥	١٧٣ ٠٧٣	١٣١ ٨٧٩	١٩٦ ٤٧١	٤٨ ٤٣٢	٤٤٠ ٦٨٣	١	٦٩ ٠٩٢	١ ٢٩٨ ٥٧٩
مجمع الإستهلاك في ٢٠١٥/١/١	٥٥ ٧١٥	١٠٩ ٨٢٩	٥٥ ٨٤٣	٣٢ ٨٦٢	٣٤ ٣٥٤	٨ ٨٨٠	-	-	٤٠ ٣٠٤	٣٣٧ ٧٨٧
إستهلاك العام	٣ ٦٤٢	٥ ٧٥٠	١٢ ٧٤١	٩ ٥٦٠	١٤ ٣٤١	٣ ٢٢٩	-	-	٢٨ ٧٨٨	٧٨ ٠٥١
مجمع إستهلاك الإستبعادات	-	(٧٨)	(١٣ ٧١٥)	(٣ ٣٨٣)	(٣ ٣٢٣)	-	-	-	-	(٢٠ ٤٩٩)
مجمع الإستهلاك فى ٢٠١٥/١٢/٣١	٥٩ ٣٥٧	١١٥ ٥٠١	٥٤ ٨٦٩	٣٩ ٠٣٩	٤٥ ٣٧٢	١٢ ١٠٩	-	-	٦٩ ٠٩٢	٣٩٥ ٣٣٩
صافى القيمة الدفترية في ٢٠١٥/١٢/٣١	٨ ٤٩٦	٥٥ ٥٩٤	١١٨ ٢٠٤	٩٢ ٨٤٠	١٥١ ٠٩٩	٣٦ ٣٢٣	٤٤٠ ٦٨٣	١	-	٩٠٣ ٢٤٠
صافى القيمة الدفترية في ٢٠١٤/١٢/٣١	١٢ ١٣٨	٦٢ ٤٤٠	١٤٨ ٠٩٥	١٠٦ ٠٤٨	١٧٥ ٥٢٩	٣٩ ٥٥٢	٤٤٠ ٦٨٣	١	٢٨ ٧٨٨	١ ٠١٣ ٢٧٤

- يتم تحميل إستهلاك الأصول الأخرى على تكاليف النشاط .

٩- مخزون

	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
قطع غيار	٣٩٠ ٧٠٧	٣٤٩ ٧١٩
مهمات	١ ٠١٢	١ ٠٠٤
بضائع بغرض البيع	٢٤٥	٢٨٨
أخرى – كوابل مشروعات ومستلزماتها	٧٨ ٧٩٤	٤٧ ٠٢٠
	٤٧٠ ٧٥٨	٣٩٨ ٠٣١
يضاف :		
إعتمادات مستندية	٣١ ٠٩٢	٢٠ ٤٢٣
	٥٠١ ٨٥٠	٤١٨ ٤٥٤

تم تخفيض قيمة المخزون بمبلغ ٢٦ ٦٣٥ ألف جنيه مصري (مقابل ٢٥ ٨٦٢ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) لمقابلة المخزون التالف والراكد وذلك مباشرة من تكلفة كل نوع من أنواع المخزون المتعلقة به.

١٠- عملاء

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
عملاء – محلي		٤ ٧١٤ ٢٥١	٤ ٧١٣ ٩٧٠
عملاء – دولي		٢ ٣٦٦ ١٠٤	٢ ٤٥٧ ٨٤٣
		٧ ٠٨٠ ٣٥٥	٧ ١٧١ ٨١٣
يخصم :			
الإضمحلال فى قيمة العملاء	(١٦)	٢ ٣٤٥ ٩٨٦	٢ ٥١٥ ٩٧٩
		٤ ٧٣٤ ٣٦٩	٤ ٦٥٥ ٨٣٤

١١-مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
موردون – أرصدة مدينة		٣٦ ٢٩٥	٣٤ ٤٩٢
تأمينات لدى الغير		١٧ ٧٣٩	١٤ ٣٦٦
سلف عاملين		١٩٨	٢٠١
تأمينات لدى مصلحة الجمارك		٣ ٠٤٣	٣ ٠٤٣
إيرادات مستحقة		٣٨٥ ٦١٥	١٨٥ ٦٩٣
مصلحة الضرائب – خصم من المنبع		١١٠ ٤١٤	٥٦ ٧٤٧
مديونيات طرف هيئات وشركات		٦٦ ٨٨١	١٢٢ ١٣٧
المسدد تحت حساب توزيعات الأرباح للعاملين		٢٨٢ ٤٢٨	١٩٦ ٢٥٦
حجوزات ومديونيات طرف البنوك		٢ ١٧٣	٢ ٣١٠
مديونيات طرف وزارات		١٧٧ ٠٥١	٥٨ ١٩٩
المسدد تحت حساب ضرائب الدخل		١٠٠ ٤١١	١١٤ ١٩٨
أرصدة مدينة أخرى		٦١٨ ٣٧٠	٨٤٠ ٨٧٠
		١ ٨٠٠ ٦١٨	١ ٦٢٨ ٥١٢
يخصم :			
الإضمحلال فى قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	(١٦)	١٤٤ ٣٦٠	١٠٠ ٩٢٥
		١ ٦٥٦ ٢٥٨	١ ٥٢٧ ٥٨٧

١٢- النقدية وما فى حكمها

	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
بنوك – ودائع قصيرة الأجل (أقل من ٣ شهور)		١ ٧٣٨ ٠٧٣	٢ ٠٨٨ ٣٠٤
بنوك – حسابات جارية		(١١٢ ٠٧٢)	(٤٩ ٧٩٨)
نقدية بالصندوق		٣ ١٤٦	١ ٧٨٧
أذون خزانة (أقل من ٣ شهور)		١٧ ٠١١	٢٢٦ ٨١٩
النقدية وما فى حكمها		١ ٦٤٦ ١٥٨	٢ ٢٦٧ ١١٢
يخصم:			
ودائع محتجزة لدى البنوك	(٣١)	٩ ٢٤١	١١ ٠٩٥
النقدية وما فى حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية		١ ٦٣٦ ٩١٧	٢ ٢٥٦ ٠١٧

١٣- القروض والتسهيلات الإئتمانية

البيـــــان	عملة القرض	أقساط قروض طويلة الأجل مستحقة السداد خلال عام بالألف جنيه	أقساط قروض طويلة الأجل مستحقة السداد بعد أكثر من عام بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه	معدل الفائدة السنوى ٪	مواعيد السداد
قروض حكومية	دولار أمريكى	٣٨ ٣١٨	٤٦ ٢٣٠	٨٤ ٥٤٨	١١٤ ٣٥٠	٤ ٪	أقساط سنوية تنتهى فى ٢٠١٨/١/٢٤
قروض أجنبية	يورو	١٨ ٤٣١	٢٨٠ ٦٨٤	٢٩٩ ١١٥	٣٣٠ ١٣٣	٠,٧٥ - ٥,٥ ٪	أقساط نصف سنوية تنتهى فى ٢٠٣٦/٦/٣٠
تسهيلات موردين - أجنبية	يورو	٦٧٥	-	٦٧٥	٦٨٩	٥,٥ ٪	
		٥٧ ٤٢٤	٣٢٦ ٩١٤	٣٨٤ ٣٣٨	٤٤٥ ١٧٢		

- تسهيلات الموردين الأجنبية الممنوحة باليورو البالغة ٦٧٥ ألف جنيه مصري المعادل لمبلغ ٧٩ ألف يورو مقابل خطابات ضمان صادرة من البنك الأهلي المصري لصالح المورد شركة " سيمنس " ضمانا لسداد هذا التسهيل هذا ولا توجد ضمانات أخرى لباقي القروض والتسهيلات.

١٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
موردون	٣٧٥ ٦٠٦	٦٣١ ٢٦٦
مصلحة الضرائب – ضرائب الدخل	٣٥١ ٠٧٢	٦٩٣ ٤٤٣
مصلحة الضرائب (ضرائب أخرى بخلاف ضريبة الدخل)	١٩٠ ٥٨٢	١٥٩ ٠٠٠
تأمينات للغير	٦٩٥ ٠٣٠	٦٦٨ ٥٦١
دائنو شراء أصول ثابتة	٩٤٤ ١٥١	٥٧٣ ٩٤٣
دائنو توزيعات	٧٧٠	٧٧٠
فوائد مستحقة	٣ ١٧٥	٤ ٣٢٠
مصروفات مستحقة	٢٧٢ ٦٩٥	٢٩١ ٩٢٥
هيئة التأمينات الإجتماعية	٣٣ ٩٦٢	٣٠ ٥٦٨
عملاء – أرصدة دائنة	٢٩٣ ٠٨٢	٢٨٣ ٠٨٦
دائنو النشاط الإجتماعى والثقافى والرياضى	٦١٠	١٠ ٠٠٠
أرصدة دائنة – هيئات وشركات	٧٢ ٥٩٢	٢٣١ ٥١٠
عملاء أرصدة دائنة – كوابل بحرية	–	٣٠٤
إيرادات مؤجلة *	٢ ٤٣٨	١١ ٣٦٠
الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات	٨٨ ٩٢٦	١٢٢ ٤٥١
أرصدة دائنة أخرى	٣٤٨ ٣٠٧	٢٨٦ ٨٠٢
	٣ ٦٧٢ ٩٩٨	٣ ٩٩٩ ٣٠٩
يخصم:		
أرصدة دائنة تستحق بعد أكثر من عام	–	٢ ٤٣٨
	٣ ٦٧٢ ٩٩٨	٣ ٩٩٦ ٨٧١

* تتمثل الإيرادات المؤجلة والبالغة ٢ ٤٣٨ ألف جنيه مصري فى المنح المقدمة من إدارة مشروع الكوابل البحرية لإنشاء مبنى بمدينة الإسكندرية وحق إستخدام الكوابل (مقابل ١١ ٣٦٠ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ منها جزء قصير الأجل بمبلـغ ٨ ٩٢٢ الف جنيه مصري).

١٥- مخصصات

	إيضاح رقم	الرصيد فى ٢٠١٥/١/١ بالألف جنيه	المحمل على قائمة الدخل عن العام بالألف جنيه	المستخدم خلال العام بالألف جنيه	إعادة تبويب بالألف جنيه	الرصيد فى ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه
مخصص إلتزامات و مطالبات وأخرى						
مخصص إلتزامات (ضرائب)	(٢٥)	٥٢٥ ٣٧٠	١١١ ٠٠٠	(١١٧ ٩٣١)	(٤٥ ٨٢٤)	٤٧٢ ٦١٥
مخصص مطالبات*	(٢٥)	٢١ ٥٩٧	٣٢١ ٩٩٥	(٣٧٥)	١٨٠ ٩٥٨	٥٢٤ ١٧٥
		٥٤٦ ٩٦٧	٤٣٢ ٩٩٥	(١١٨ ٣٠٦)	١٣٥ ١٣٤	٩٩٦ ٧٩٠

* يتضمن مخصص المطالبات مقابل قضايا وتعويضات إجتماعية تتعلق بعقود مقاولات.

١٦- الإضمحلال فى قيمة الأصول

	إيضاح رقم	الرصيد فى ٢٠١٥/١/١ بالألف جنيه	المحمل على قائمة الدخل عن العام بالألف جنيه	رد الإضمحلال على قائمة الدخل بالألف جنيه	إعادة تبويب بالألف جنيه	الرصيد فى ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه
الإضمحلال فى قيمة استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٦-١)	٨ ٠٨١	–	–	–	٨ ٠٨١
الإضمحلال فى قيمة إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٦-٢)	٢٢ ٣٧٤	٣٧٥	–	–	٢٢ ٧٤٩
الإضمحلال فى قيمة الأرصدة المدينة طويلة الأجل	(٧)	٤٥٣ ٩٠٢	–	–	–	٤٥٣ ٩٠٢
الإضمحلال فى قيمة المخزون	(٩)	٢٥ ٨٦٢	٧٧٣	–	–	٢٦ ٦٣٥
الإضمحلال فى قيمة العملاء	(١٠)	٢ ٥١٥ ٩٧٩	١٠ ٩٦٥	–	(١٨٠ ٩٥٨)	٢ ٣٤٥ ٩٨٦
الإضمحلال فى قيمة المدينون والأرصدة المدينة أخرى	(١١)	١٠٠ ٩٢٥	–	(٢ ٣٨٩)	٤٥ ٨٢٤	١٤٤ ٣٦٠
		٣ ١٢٧ ١٢٣	١٢ ١١٣	(٢ ٣٨٩)	(١٣٥ ١٣٤)	٣ ٠٠١ ٧١٣

١٧- رأس مال الشركة

- حدد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٧١٦ ٠٧٠ ٧١٦ ١٧ ألف جنيه مصرى يتمثل فى عدد ٦٠٠ ٠٧١ ٧٠٧ ١ سهم القيمة الإسمية للسهم عشرة جنيه مصرى.
- تمتلك الحكومة المصرية نسبة ٨٠٪ من أسهم الشركة وذلك بعد طرح ٢٠٪ من أسهم الشركة للإكتتاب العام خلال ديسمبر ٢٠٠٥.

١٨- الإحتياطيات

	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
إحتياطى قانونى	١ ٥٢٠ ٨٣٧	١ ٥٠١ ٧٣٨
إحتياطى عام*	٤ ٧٧١ ٦٥٤	٤ ٧٧١ ٦٥٤
إحتياطى إعادة تقييم إستثمارات مالية متاحة للبيع	٦ ٨١٤	٦ ٨١٤
إحتياطى رأسمالى	١٨ ١١٠	١٨ ١١٠
	٦ ٣١٧ ٤١٥	٦ ٢٩٨ ٣١٦

* يتمثل رصيد الإحتياطى العام البالغ ٤ ٧٧١ ٦٥٤ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ فى توزيعات الأرباح المحولة للإحتياطى العام عن السنوات المالية من ٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦ بعد تخفيضه بمبلغ ٥٣٠ ٩١٦ ألف جنيه مصرى والذى يمثل صافى التسويات التى تمت على الأصول الثابتة على بند الأراضى خلال الاعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤.

١٩- الضرائب المؤجلة

١٩-١ الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

	٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١	
	أصـــول	إلتزامـــات	أصـــول	إلتزامـــات
	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه
مخزون	٥ ٩٩٣	-	٦ ٤٦٥	-
عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى	٢٠٤ ١٣٥	-	٢٥٨ ٥٢٦	-
مخصصات	٨٨ ٧٨٣	-	٤٩ ١١٧	-
إلتزامات مستحقة	٣٥ ٦٩٣	-	٣٩ ٦٠٩	-
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل	٣٣٤ ٦٠٤	-	٣٥٣ ٧١٧	-
صافى الضريبة التى ينشأ عنها أصل	٣٣٤ ٦٠٤	-	٣٥٣ ٧١٧	-
الضريبة المؤجلة بقائمة الدخل عن العام	(١٩ ١١٣)		٤٤ ٨٩٥	

- توجد تعديلات أصدرت على قانون ضرائب الدخل خلال عامي ٢٠١٤،٢٠١٥ من أهمها تخفيض سعر ضريبة الدخل ليصبح ٢٢,٥% (إيضاح رقم ٣٢).

١٩-٢ الأصول الضريبية الغير مثبتة

	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
الإنخفاض في العملاء	٣٣٣ ١١٩	٤١٨ ٠٤٨
الإنخفاض في المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	١٢٥ ٢٠٢	١٢٨ ٢٥٤
الإنخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع	٥ ١١٨	-
مخصص التزامات ومطالبات	٨٧ ٧٥٠	٨٩ ٠٠٠
أصول ثابتة	٥١ ٣٧٧	٤٥ ٥٣٢
	٦٠٢ ٥٦٦	٦٨٠ ٨٣٤

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجه مناسبه للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول فى المستقبل المنظور.

١٩-٣ تسويات لإحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل

	عن السنة المالية المنتهية في	
	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
صافى ربح العام قبل ضريبة الدخل	١ ٦٣٨ ٩٩٣	٢ ١٩٠ ١٩٦
ضريبة الدخل	٣٦٨ ٧٧٣	٦٥٧ ٠٠٩
يضاف / (يخصم):		
تأثير الإهلاك والإستهلاك	١١ ٤٢٤	١٨ ٢٣٤
أثر المخصصات	٣١ ٦١٢	٣٠ ٠٠١
أثر الإضمحلال في قيمة العملاء والحسابات المدينة والمخزون	٥٦ ٥٧٨	٥ ٤١٧
أثر الإلتزامات المستحقة	٣ ٩٦١	(٩٥)
أثر إيرادات الإستثمارات المعفاه	(٨٨ ٧٨٨)	(٦٤ ٠٠٢)
أثر التسويات على البنود الأخرى	(١٣ ٣٧٥)	١ ٩٨٤
فروق ضرائب سنوات سابقة	٧ ٢٨١	٢٥ ٧٧٠
	٨ ٦٩٣	١٧ ٣٠٩
ضريبة الدخل	٣٧٧ ٤٦٦	٦٧٤ ٣١٨
سعر الضريبة الفعلى	٪٢٣,٠٣	٪٣٠,٧٩

٢٠- إيرادات النشاط

	عن السنة المالية المنتهية في	
	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
وحدة أعمال المسكن	١ ٥٢٩ ٩٤٤	١ ٦٧٥ ٢٦٧
وحدة أعمال الشركات والمؤسسات	١ ٢٨٣ ٣٣٦	١ ٣٦٥ ٦٠٠
وحدة أعمال المشغلين	٣ ٨٩١ ٩٠٩	٣ ٥١٧ ٤٢٧
وحدة أعمال النواقل الدولية	٢ ٩٩٨ ٨٩٠	٣ ٠٧٢ ٧٧٨
وحدة أعمال عملاء وشبكات الدولى	٦٨٦ ١٣٢	١ ٢٥٢ ٧٤٣
إجمالى إيرادات النشاط	١٠ ٣٩٠ ٢١١	١٠ ٨٨٣ ٨١٥

٢١- تكاليف النشاط

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في	
		٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
		بالألف جنيه	بالألف جنيه
تكلفة المكالمات الصادرة		٢ ٤٠٤ ٢٤٧	٢ ٣٥٣ ٧٤٨
وقود وقوى محركة		٢٧٠ ٣٧٧	١٧٣ ٩٨١
قطع غيار ومهمات		٨٠ ١٤٦	٧٢ ٣٠٠
صيانة		٣٢١ ٠٦٨	٢٧٧ ٨٥٥
دوائر مؤجرة وإشتراك فى أقمار صناعية		٧٩ ٦٦٥	٧٧ ٥٤٤
إهلاكات وإستهلاكات		١ ٤٤٦ ١٣٢	١ ٤٦٧ ١٤٩
تكاليف النشاط الأخرى	(٢١-١)	١ ٦٣١ ١٠٤	١ ٧٣٩ ٢٤٠
		٦ ٢٣٢ ٧٣٩	٦ ١٦١ ٨١٧

٢١-١ تكاليف نشاط أخرى

	عن السنة المالية المنتهية في	
	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
أجور ومرتبات	٩٩٢ ٥٢٠	١ ٠٣٨ ٧٢١
حصة الشركة في التأمينات	١١٤ ١١٢	١١٢ ٧٢٥
مقابل اجازات العاملين	٥ ٦٠٠	٥ ٧٩٤
مياه وانارة	٢٦ ٦٥٣	٢٠ ٥٦٦
خامات ومهمات ومطبوعات متنوعة	٢٦ ٨٩٣	٢٥ ٥٧٥
نقل وانتقالات	٤٤ ٢٢٥	٣٧ ١٢٨
تكلفة مكالمات الشركة	٦٦ ٨٨٣	٥٩ ٣٥٤
رسوم تراخيص وترددات (جهاز الأتصالات)	٢٩٦ ١٨٥	٣٩٦ ٤٩٦
حق استخدام دوائر بنظام IRU خارج مصر	٥٧ ٩٢٢	٤٢ ٤٠٥
تكلفة بضائع بغرض البيع مباعة	٣	٤١١
نفقات نشر وإعلان وطبع ودعاية وعلاقات عامة	١٠٨	٦٥
	١ ٦٣١ ١٠٤	١ ٧٣٩ ٢٤٠

٢٢- إيرادات تشغيل أخرى

	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
الإيرادات المؤجلة (ما يخص العام)	٨ ٩٢٢	٨ ٩٢٢
غرامات و فوائد التأخير في سداد مستحقات الشركة	١١٢ ٨١٧	٧٣ ٩٤٣
مخصصات أنتفى الغرض منها	-	١٤ ٠٤٩
متنوعة	٧٦ ٦٢٤	٧٤ ٥٦٢
	١٩٨ ٣٦٣	١٧١ ٤٧٦

٢٣- مصروفات بيع وتوزيع

	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
أجور ومرتبات	٦٥٨ ٨٦٣	٦٥٤ ٧٠٦
حصة الشركة في التأمينات	٧٧ ٣٢٠	٧١ ٦٧٥
مقابل أجازات العاملين	٣ ٨٢٧	٣ ٩٧٩
خصم مسموح به	١٩٨ ٣٧٣	١٨٠ ٦٦٦
إعلانات وتسويق	٦٩ ٧٩٧	٦٨ ٨٤٥
ضرائب ورسوم	١٤ ٥٥٤	١٥ ٣١٦
مصروفات أخرى	٦ ٠٧٤	٦ ٨٦٧
	١ ٠٢٨ ٨٠٨	١ ٠٠٢ ٠٥٤

٢٤- مصروفات إدارية وعمومية

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
أجور ومرتبات		١ ٠٨٥ ٨٧٢	١ ٠٢٣ ٢٠٦
حصة الشركة في التأمينات		٩٧ ٢٣٣	٧٣ ١١٨
المعاش المبكر	(٢٨-١)	١ ٨٤٣	١ ٨٠٩
مساهمة الشركة في صندوق الولاء والانتماء	(٢٨-٢)	١٨٨ ٦٣٦	١٧١ ٤٨٧
تكاليف خدمات جهات		٢٣٦ ٥٢٦	١٩٥ ٤٦٧
مقابل أجازات العاملين		٦ ٤١٦	٦ ١٠٠
إهلاك أصول ثابتة		٢٥ ٣٩٤	١٩ ٩٦١
ديون معدومة		٢٢ ٢٣٧	٨ ٠٨٨
ضرائب ورسوم		١٦١ ٢٦٩	١٧٢ ٢٨٠
مصروفات وعمولات بنكية		٣ ٧٢٣	٣ ٤٣١
مصروفات أخرى		٤١ ٦٤٨	٣٩ ٤٥٠
		١ ٨٧٠ ٧٩٧	١ ٧١٤ ٣٩٧

٢٥- مصروفات تشغيل أخرى

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
مخصصات	(١٥)	٤٣٢ ٩٩٥	٣٣٠ ٠٠٠
خسائر رأسمالية		٢٠٨	١٠ ٨٣٢
خسائر بيع مهمات عن لوطات المخزون الراكد		٤ ٥٩٨	١ ٧٣٠
تبرعات		٤٩ ٧٦٥	٣٢ ٦٣٥
		٤٨٧ ٥٦٦	٣٧٥ ١٩٧

٢٦ - صافى الإيرادات التمويلية

	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
الإيرادات التمويلية			
فوائد دائنة		٣٠ ٩٠١	٤١ ٩٣٠
إيرادات أذون خزانة		٧٨ ٢٦١	٢١٠ ٢٤٠
إيراد وثائق إستثمار		–	٢ ٥٨٤
فروق عملة		١٤٦ ٤٠٩	٧٧ ٣٢٨
إيرادات من إستثمارات متاحة للبيع			
الشركة المصرية لخدمات التتبع الألكتروني		١٦٢	–
شركة صندوق تنمية التكنولوجيا		١ ٤٩١	١ ٣٨٥
عرب سات		٦ ٥٦٤	٤ ٣٨١
إجمالى الإيرادات التمويلية		٢٦٣ ٧٨٨	٣٣٧ ٨٤٨
التكاليف التمويلية			
فوائد مدينة		(٦ ٠٣١)	(٧ ٧٨٦)
الإضمحلال فى قيمة أصول مالية	(١٦)	(٨ ٥٧٥)	(١٤٥ ٣٧٨)
الإضمحلال فى قيمة إستثمارات متاحة للبيع	(١٦)	(٣٧٥)	(١ ٣٠٥)
إجمالى التكاليف التمويلية		(١٤ ٩٨١)	(١٥٤ ٤٦٩)
صافى الإيرادات التمويلية		٢٤٨ ٨٠٧	١٨٣ ٣٧٩

٢٧ - إيرادات استثمارات من شركات تابعة وشقيقة

	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
الشركة المصرية لنقل البيانات (TE Data)	٣١٥ ٠٠٠	١٤٥ ٠٠٠
الشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات (Xceed)	٧٨ ١٢٥	٣١ ٢٥٠
شركة الشرق الاوسط للإتصالات اللاسلكية (Merc)	١ ٤٣٠	١ ٧٧٤
شركة فودافون مصر للإتصالات	٢٦ ٩٦٧	٢٦ ٩٦٧
	٤٢١ ٥٢٢	٢٠٤ ٩٩١

٢٨- مزايا العاملين

٢٨-١ المعاش المبكر

تتبع الشركة نظام المعاش المبكر والذى يتم بموجبه صرف مكافأة العاملين الراغبين فى إنهاء خدمتهم قبل السن القانونى والتى تمثل ٧٥٪ من الراتب الأساسى الأخير لإجمالى الفترة المتبقية على إنهاء الخدمة بحد أقصى ١٠ سنوات للرجال و ١٥ سنة للسيدات. وقد بلغت تعويضات المعاش المبكر ٨٤٣ ١ ألف جنيه مصرى عن عام ٢٠١٥ (مقابل ٨٠٩ ١ ألف جنيه عن عام ٢٠١٤) مبوبة ضمن المصروفات الإدارية والعمومية إيضاح رقم (٢٤).

٢٨-٢ مكافأه ترك الخدمة (مساهمة الشركة في صندوق الولاء والإنتماء)

يتم منح العاملين مكافأة ترك الخدمة من خلال صندوق الولاء والإنتماء المشهر فى يناير ٢٠٠٤ وذلك على أساس الراتب الشهرى الأساسى للعاملين فى ١ يناير ٢٠٠٥ متزايداً سنوياً بمعدل ٥٪ مركبة أما بالنسبة للمعينين بعد ١ يناير ٢٠٠٥ يكون أجر الإشتراك طبقاً لجدول الإشتراك للمعينين الجدد ويزداد سنوياً بنسبة ٥٪ مركبة إعتباراً من العام التالى لتاريخ التعيين.

تتمثل مساهمة العاملين فى الصندوق بإشتراك محدد على نفس أساس الراتب الذى يحسب عليه المكافأة. وتتمثل مساهمة الشركة فى الصندوق بإشتراك محدد سنوياً. وقد بلغت مساهمة الشركة مبلغ ٦٣٦ ١٨٨ ألف جنيه مصرى عن عام ٢٠١٥ (مقابل ٤٨٧ ١٧١ ألف جنيه مصرى عن عام ٢٠١٤) مبوبة ضمن المصروفات الإدارية والعمومية إيضاح رقم (٢٤).

٢٩- النصيب الأساسى للسهم فى أرباح السنة

	عن السنة المالية المنتهية في:	
	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
صافى ربح العام (بالألف جنيه)	١ ٢٦١ ٥٢٧	١ ٥١٥ ٨٧٨
يخصم :		
نصيب العاملين فى توزيعات الأرباح المرحلية (بالألف جنيه)	-	٦٧ ٩٥١
نصيب العاملين فى الأرباح (بالألف جنيه)**	٤١٦ ٨٤٢	٤٠٣ ٧٢٠
نصيب مجلس الإدارة (بالألف جنيه)**	٥ ٢٠٠	٥ ٢٠٠
صافى ربح العام القابل للتوزيع (بالألف جنيه)	٨٣٩ ٤٨٥	١ ٠٣٩ ٠٠٧
عدد الأسهم المتاحة خلال العام (سهم)	١ ٧٠٧ ٠٧١ ٦٠٠	١ ٧٠٧ ٠٧١ ٦٠٠
النصيب الأساسى للسهم فى أرباح العام (جنيه / سهم)	٠,٤٩	٠,٦١

** طبقاً لمقترح مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة للشركة

٣٠- الإرتباطات الرأسمالية

بلغت إلتزامات الشركة عن إرتباطات وتعاقدات رأسمالية لم تنفذ بعد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٧٧ مليون جنيه مصرى (يقابلها مبلغ ٢٠٥ مليون جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) وتتضمن هذه الإرتباطات أقساط لمساهمات فى رؤوس أموال الشركات المستثمر فيها والتى لم يتم طلبها بعد بمبلغ ١ مليون جنيه مصرى ومن المتوقع تسوية هذه الإرتباطات فى الفترة اللاحقة فيما عدا الأقساط لمساهمات فى رؤوس أموال الشركات المستثمر بها والتى سيتم تسويتها عند طلب سدادها من خلال مجالس إدارات هذه الشركات.

٣١-الإلتزامات المحتملة

بالإضافة إلى المبالغ التى تم أخذها فى الإعتبار ضمن عناصر الميزانية توجد الإلتزامات التالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	بالألف جنيه	بالألف جنيه
- مقابل خطابات ضمان صادرة من البنوك نيابة عن الشركة*	١٢٠ ١٧٧	٦٤ ٣٦٥
- إعتمادات مستندية	٣٠٥ ٧١٨	١٦٨ ٩٧٥

* تتضمن خطابات الضمان الصادرة من البنوك مقابل ودائع لأجل متحفظ عليها (إيضاح رقم ١٢).

٣٢- الموقف الضريبى

٣٢-١ ضرائب أرباح شركات الأموال

- تم الفحص الضريبى عن السنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم سداد كافة الفروق الضريبية المستحقة عن تلك السنوات.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية للأعوام حتي ٢٠١٤ في المواعيد القانونية مع سداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- جارى الفحص الضريبي لعام ٢٠١٤.

٣٢-٢ تعديلات قوانين هامة أصدرت خلال عام ٢٠١٤

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بنسبة (٥%) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الإعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام، ويعمل بهذا القانون إعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.
- بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلى:
  ١. إستحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
  ٢. إستحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

  بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادر بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٣٢-٣ تعديلات قوانين هامة أصدرت خلال عام ٢٠١٥

- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة علي الدخل، علي أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلي أهم التغيرات الواردة بالقرار:
  ١. تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥ % من صافي الأرباح السنوية.
  ٢. تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥%.
  ٣. تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
  ٤. وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

٣٢-٤ ضرائب المبيعات

- تم الفحص الضريبى عن السنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم سداد كافة المستحقات عن تلك الفترة.
- جارى الفحص الضريبى للأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣.
- الشركة منتظمة في تقديم الإقرارات الشهرية وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته.

٣٢-٥ ضرائب كسب العمل

- تم الفحص الضريبى عن السنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ واخطرت الشركة بنماذج ربط الضريبة وتم سداد الفروق الضريبة المستحقة.
- جارى الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣.

٣٢-٦ ضرائب الدمغة

- تم فحص الفترة من ٢٧ مارس ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ لبعض قطاعات الشركة وأخطرت الشركة بعناصر ربط الضريبة وقامت الشركة بالتظلم والطعن فى المواعيد القانونية وتم تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة ذلك.
- تم فحص الفترة من ١ يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ لبعض قطاعات الشركة وسداد الفروق الضريبية المستحقة عليها وجارى الفحص الضريبى لباقى قطاعات الشركة خلال نفس الفترة.
- تم الفحص الضريبى عن الفترة من ١ أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وسداد الضريبة المستحقة وإحالة بند خلاف للجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي للسنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤ وإنهاء الخلاف فيما عدا الدمغة النسبية على المرتبات والأجور التي تم إحالتها إلى لجنة الطعن.

٣٢-٧ الضرائب العقارية

- يتم سداد المستحقات الضريبية تباعاً طبقاً لقرارات الإضافة التى ترد إلى الشركة وتتابع الشئون القانونية بالشركة كافة الخلافات فى هذا الخصوص طبقاً لأحكام قانون الضريبة العقارية.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية طبقاً لقانون الضريبة العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ فى المواعيد القانونية.

هذا وقد تم تكوين مخصصات لمقابلة أية إلتزامات ضريبية قد تنشأ نتيجة للفحص الضريبى.

٣٣- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

توجد معاملات بين الشركة المصرية للإتصالات والشركات التابعة والشقيقة وتتم هذه المعاملات بإعتماد إدارة الشركة ، وفيما يلي بيان بأهم المعاملات خلال العام والأرصدة الظاهرة في تاريخ القوائم المالية المستقلة:

٣٣-١ المعاملات مع الشركات التابعة:

	طبيعة التعامل خلال العام	قيمة التعامل خلال العام والمسجلة بقائمة الدخل بالألف جنيه	حجم المعاملات خلال العام مدين بالألف جنيه	حجم المعاملات خلال العام دائن بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١ مدين/(دائن) بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١ مدين/(دائن) بالألف جنيه
أطراف مدينة ضمن بند العملاء						
الشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات	إيجار مقار للشركة التابعة ومطالبات كهرباء وصيانة وإيجار دوائر	١١ ٣٣٤	٢٢ ٧٥٠	١٠ ٧٥١	١٢ ٤١٨	٤١٩
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data	إيجار دوائر وشبكة نقل المعلومات	–	٦٣٦ ٩٥٠	٦٣٦ ٩٥٠	–	–
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data	خدمات متنوعة	١ ٠٤٦ ٣١٢	١ ٢٢٦ ٣٤١	١ ٩٨٨ ٦٨٩	٣٥٣ ٩٥١	١ ١١٦ ٢٩٩
شركة الشرق الأوسط للاتصالات اللاسلكية	إيجاردوائر معلومات	١ ٤٥٦	١ ٦٠٢	١ ٥٩٧	–	(٥)
الشركة المصرية الأردنية لنقل البيانات	عقد المشاركة	٥ ٧٧٦	٧ ٧٢٨	٦ ٤٠٠	(١ ٤٣٩)	(٢ ٧٦٧)
الشركة المصرية الأردنية لنقل البيانات	حركة المقاصة الدولية	٩ ٠٣٣	٩ ٦٨٦	١١ ٩٠٢	٣ ١٨٠	٥ ٣٩٦
			١ ٩٠٥ ٠٥٧	٢ ٦٥٦ ٢٨٩	٣٦٨ ١١٠	١ ١١٩ ٣٤٢
أطراف مدينة ضمن مدينون وأرصدة مدينة أخرى						
الشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات	–	–	–	–	١٤٥	١٤٥
شركة سنترا للتكنولوجيا	صيانة وتوريد حاسبات	–	–	١٠ ٠٤٧	–	١٠ ٠٤٧
شركة تى اى للأستثمار القابضة	سداد مصروفات نيابة عن الشركة التابعة	–	٢٨٣	–	٢٨٣	–
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data	خدمات متنوعة	–	–	١٢ ١٣٤	–	١٢ ١٣٤
			٢٨٣	٢٢ ١٨١	٤٢٨	٢٢ ٣٢٦
أطراف دائنة ضمن بند الموردون						
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data*	تخفيض رأس المال	–	٢٨٤ ٠٩٤	–	–	(٢٨٤ ٠٩٤)
شركة سنترا للتكنولوجيا	صيانة وتوريد حاسبات	٩ ٨٢٠	٦٤ ٠٧٦	٧٥ ٣٤٠	(١١ ٢٦٤)	–
شركة سنترا للصناعات الالكترونية	صيانة وتوريد حاسبات	١ ٥٦٥	١ ٦٠٨	١ ٧٦٧	(١ ٠٤٦)	(٨٨٧)
شركة الشرق الأوسط للاتصالات اللاسلكية (ميرك)	توريد وتركيب شبكات إتصالات	–	–	–	(١٣٨)	(١٣٨)
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data	تقديم خدمات من الشركة التابعة	٦٦ ١٨٨	٢٤١ ٣١٣	١٤٨ ٢٦١	(٩٧ ٣٦١)	(١٩٠ ٤١٣)
الشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات	تقديم خدمات من الشركة التابعة	٧٥ ٤٠٧	٧٣ ٩٧٨	٧٥ ٤٠٧	(٦ ٣٦٧)	(٤ ٩٣٨)
			٦٦٥ ٠٦٩	٣٠٠ ٧٧٥	(١١٦ ١٧٦)	(٤٨٠ ٤٧٠)
أطراف دائنة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى						
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data	خدمات إنترنت	٨١	٢٠٤	٨١	(٢٤)	(١٤٧)
الشركة المصرية لنقل البيانات TE Data	تقديم خدمات وتوريد أجهزة نظم معلومات	٨ ٩٦١	٥ ٣٦١	١٧ ٩٧٠	(٢١ ٠٧٣)	(٨ ٤٦٤)
شركة تى اى للأستثمار القابضة	إيجار مقار الشركة التابعة	١٨	١٨	١٨	(٩)	(٩)
الشركة المصرية للإتصالات بفرنسا TE France	عقد مشاركة	٨ ٦٧٦	١ ٨١٨	٨ ٥٣٨	(١٥ ٦٥٣)	(٨ ٩٣٣)
الشركة المصرية للإتصالات لنظم المعلومات	تقديم خدمات من الشركة التابعة	٦ ٣٢٢	١٤ ٠٩٣	٢٠ ٤١٥	(٦ ٣٢٢)	–
			٢١ ٤٩٤	٤٧ ٠٢٢	(٤٣ ٠٨١)	(١٧ ٥٥٣)

* يتضمن هذا المبلغ ٢٧٥ ٠٠٠ ألف جنيه مصري تمثل نصيب الشركة في تخفيض رأس مال شركة TE Data خلال العام.

٣٣- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

٣٣ - ٢ المعاملات مع الشركات الشقيقة :

	طبيعة التعامل خلال العام	قيمة التعامل خلال العام والمسجلة بقائمة الدخل بالألف جنيه	حجم المعاملات خلال العام مدين بالألف جنيه	حجم المعاملات خلال العام دائن بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١ مدين / (دائن) بالألف جنيه	الرصيد في ٢٠١٤/١٢/٣١ مدين / (دائن) بالألف جنيه
أطراف ضمن بند العملاء						
شركة فودافون مصر للإتصالات	مكالمات صادرة وخدمة صوتية لصالح الشركة الشقيقة	١ ١١٧ ٢٧٥	٣ ٠٦٩ ١١١	٢ ٧٩٨ ٢٨٠	١٢٥ ٦٠٠	(١٤٥ ٢٣١)
	مكالمات واردة ودولية ومطالبات تراسل ، إيجار مواقع وأبراج للشركة الشقيقة	١ ٠٥٢ ٠٦٥				
			٣ ٠٦٩ ١١١	٢ ٧٩٨ ٢٨٠	١٢٥ ٦٠٠	(١٤٥ ٢٣١)
أطراف مدينة ضمن بند أرصدة مدينة طويلة الأجل (إيضاح رقم ٧)						
شركة كونسورتيوم الجريان تلكومينيكاسيون*	المسدد نيابة عن الشركة الشقيقة لتمويل مصروفات التشغيل	-	-	-	٤٥٣ ٩٠٢	٤٥٣ ٩٠٢
			-	-	٤٥٣ ٩٠٢	٤٥٣ ٩٠٢
أطراف مدينة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى						
شركة إنترناشيونال كوميونيكشن كونسورتيوم ليمتد*	-	-	-	-	٦٦	٦٦
			-	-	٦٦	٦٦

* تم تكوين إضمحلال فى القيمة لهذه الأرصدة بالكامل نظراً لعدم قدرة الشركة على إسترداد تلك المبالغ فى المستقبل المنظور.

٣٤- الأدوات المالية

٣٤-١ خطر الائتمان :

تمثل القيمة الدفترية للأصـــول المالية الحد الأقصـــى للتعرض لخطر الإئتمان كما يبلغ الحد الأقصـــى للتعرض لخطر الإئتمان فى تاريخ القوائم المالية المستقلة كما يلى:-

البيـــان	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
عملاء	(١٠)	٤ ٧٣٤ ٣٦٩	٤ ٦٥٥ ٨٣٤
مدينون وأرصدة مدينة أخرى - قصيرة الأجل	(١١)	١ ٦٥٦ ٢٥٨	١ ٥٢٧ ٥٨٧
إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٦-٢)	٩٨ ٦٣٩	٩٩ ٠١٤
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - أذون خزانة		-	٢٧٧ ٣٩٨
النقدية وما فى حكمها	(١٢)	١ ٦٤٣ ٠١٢	٢ ٢٦٥ ٣٢٥
		٨ ١٣٢ ٢٧٨	٨ ٨٢٥ ١٥٨

٣٤-٢ خطر السيولة :

يوفر هذا الإيضاح الشروط التعاقدية للإلتزامات المالية

البيـــان	القيمة الدفترية بالألف جنيه	سنة أو أقل بالألف جنيه	من ١-٢ سنوات بالألف جنيه	من ٣-٥ سنوات بالألف جنيه	أكثرمن ٥ سنوات بالألف جنيه
٣١ ديسمبر ٢٠١٥					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٣ ٦٧٢ ٩٩٨	٣ ٦٧٢ ٩٩٨	-	-	-
قروض وتسهيلات إئتمانية	٣٨٤ ٣٣٨	٥٧ ٤٢٤	٧٠ ٧٨١	٤٢ ٥١٩	٢١٣ ٦١٤
	٤ ٠٥٧ ٣٣٦	٣ ٧٣٠ ٤٢٢	٧٠ ٧٨١	٤٢ ٥١٩	٢١٣ ٦١٤
٣١ ديسمبر ٢٠١٤					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٣ ٩٩٩ ٣٠٩	٣ ٩٩٦ ٨٧١	٢ ٤٣٨	-	-
قروض وتسهيلات إئتمانية	٤٤٥ ١٧٢	٦٢ ٦٢٨	٥٣ ٨٦٨	٧٦ ٥١٨	٢٥٢ ١٥٨
	٤ ٤٤٤ ٤٨١	٤ ٠٥٩ ٤٩٩	٥٦ ٣٠٦	٧٦ ٥١٨	٢٥٢ ١٥٨

٣٤-٣ خطر العملة : التعرض لخطر العملة

بيان	بالألف دولار	بالألف جنية إسترلينى	بالألف يورو	بالألف كرون سويدى	الإجمالى بالألف جنيه
٣١ ديسمبر ٢٠١٥					
عملاء - دولى مقاصه	١٨٢ ٩٤٦	-	-	-	١ ٤٣٢ ٤٧٦
فوائد مستحقة عن ودائع	١٣٤	-	٣٧	-	١ ٣٦٥
بنوك حسابات جارية وودائع لأجل	١٥٧ ٩٥٨	٣٠٠	٤٧ ٣٣٦	-	١ ٦٤٤ ٥٥٧
إجمالى الأصول بالعملة	٣٤١ ٠٣٨	٣٠٠	٤٧ ٣٧٣	-	٣ ٠٧٨ ٣٩٨
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٤٥ ٦٠٩	٥	١ ٧٨٧	٨ ١٩٦	٣٨٠ ٠٥٥
قروض وتسهيلات أجنبية	١٠ ٧٩٨	-	٣٥ ١٠٣	-	٣٨٤ ٣٣٩
إجمالى الإلتزمات بالعملة	٥٦ ٤٠٧	٥	٣٦ ٨٩٠	٨ ١٩٦	٧٦٤ ٣٩٤
فائض (عجز) التعرض للخطر	٢٨٤ ٦٣١	٢٩٥	١٠ ٤٨٣	(٨ ١٩٦)	٢ ٣١٤ ٠٠٤
المعادل بالجنيه المصرى	٢ ٢٢٨ ٦٧٥	٣ ٤١٦	٨٩ ٥٢٨	(٧ ٦١٥)	٢ ٣١٤ ٠٠٤
٣١ ديسمبر ٢٠١٤					
عملاء - دولى مقاصة	١٧٦ ٦١٨	-	-	-	١ ٢٦٥ ٤٧٨
فوائد مستحقة عن ودائع	١٨٩	-	٣٣	-	١ ٦٤٢
بنوك حسابات جارية وودائع لأجل	٢٠٢ ٤٠٤	٢٩٩	٥٧ ٢٧٩	-	١ ٩٥٢ ٦٦١
إجمالى الأصول بالعملة	٣٧٩ ٢١١	٢٩٩	٥٧ ٣١٢	-	٣ ٢١٩ ٧٨١
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	٥١ ٢٧٨	٥	٨ ٩٩٦	٨ ٦٩٢	٤٥٣ ٨٩٦
قروض وتسهيلات أجنبية	١٥ ٩٥٩	-	٣٧ ٩٦٧	-	٤٤٥ ١٦٨
إجمالى الإلتزمات بالعملة	٦٧ ٢٣٧	٥	٤٦ ٩٦٣	٨ ٦٩٢	٨٩٩ ٠٦٤
فائض (عجز) التعرض للخطر	٣١١ ٩٧٤	٢٩٤	١٠ ٣٤٩	(٨ ٦٩٢)	٢ ٣٢٠ ٧١٧
المعادل بالجنيه المصرى	٢ ٢٣٥ ٣٠٩	٣ ٢٧٩	٩٠ ١٧٤	(٨ ٠٤٥)	٢ ٣٢٠ ٧١٧

بيان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى

	متوسط أسعار الصرف خلال:		أسعار الإقفال فى	
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
دولار	٧,٦٩٨٩	٧,٠٩٥٥	٧,٨٣٠١	٧,١٦٥١
جنيه استرلينى	١١,٧٥٠٢	١١,٦٧٤٨	١١,٥٨٠٠	١١,١٥٢٨
يورو	٨,٥٥٧٧	٩,٤٠٩٣	٨,٥٤٠٣	٨,٧١٣٤
كرونة سويدى	٠,٩١٥٥	١,٠٣٤١	٠,٩٢٩٢	٠,٩٢٥٧

٣٤-٤ تحليل الحساسية

إن إرتفاع قدره ١٠% فى سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الجنية المصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ قد يؤدى إلى زيادة الأرباح بمبلغ ٤٠٠ ٢٣١ ألف جنيه مصري (مبلغ ٠٧٢ ٢٣٢ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) ويفترض هذا التحليل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصة أسعار الفائدة وقد تم إجراء هذا الإختبار بذات الأساس المستخدم لعام ٢٠١٤.

٣٤-٥ خطر سعر الفائدة

يظهر الشكل العام لسعر الفائدة الخاص بالأدوات المالية للشركة فى تاريخ القوائم المالية المستقلة كما يلى:-

البيـــــان	إيضاح رقم	٢٠١٥/١٢/٣١ بالألف جنيه	٢٠١٤/١٢/٣١ بالألف جنيه
أدوات مالية بسعر فائدة ثابت			
أصول مالية – ودائع	(١٢)	١ ٧٣٨ ٠٧٣	٢ ٠٨٨ ٣٠٤
إلتزامات مالية (قروض وتسهيلات إئتمانية)	(١٣)	٣٨٤ ٣٣٨	٤٤٥ ١٧٢
		٢ ١٢٢ ٤١١	٢ ٥٣٣ ٤٧٦

٣٤-٦ القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية فى أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الإئتمانية والعملاء والإستثمارات المالية والحسابات المدينة والدائنة.

وهذه الأدوات المالية لا تختلف قيمتها العادلة إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٣٥- الدعاوى والمنازعات القضائية والتحكيمية الهامة

يرى مستشار الشركة القانونى الخارجى أن القضايا والمنازعات التالية مازالت قيد النظر أمام الهيئات القضائية والتحكيمية، ومن الصعب تحديد ما قد يقضى به من مبالغ لأى من الأطراف إلا بعد صدور الأحكام النهائية للخصومة.

٣٥-١ إتفاقية الترابط مع شركات المحمول

تقدمت الشركة المصرية للاتصالات بشكوى للجنة فض المنازعات بالجهاز القومى لتنظيم الإتصالات (الجهاز) بطلب لتطبيق ذات الأسعار المطبقة للترابط فيما بين شركتى موبينيل وفودافون وذلك تنفيذاً للإلتزامات الواردة بالقانون وبالاتفاقيات الموقعة فيما بين الشركة وكل من شركتى فودافون وموبينيل، وقد أصدر الجهاز قراره الأول بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٨ لصالح الشركة ثم صدر قراره الثانى بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ والمعدل بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٠، وقد قامت شركة فودافون بالطعن على قرار الجهاز الأول، كما قامت شركة موبينيل بالطعن على قرارات الجهاز المذكورة ولازال الطعنين متداولين أمام محاكم القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا ، علما بأن الشركة ليست طرفاً بالطعن المقام من شركة موبينيل ضد الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات لالغاء القرارات سالفة الذكر.

قامت شركة موبينيل فى سبتمبر ٢٠٠٩ برفع دعوى تحكيمية رقم ٦٤٤ لسنة ٢٠٠٩ تطلب فيها تطبيق أسعار الترابط المسماة فى الإتفاقية الموقعة فيما بينها وبين الشركة اعتراضا منها ورغبة فى عدم تطبيق قرارات الجهاز سالفة الذكر زاعمة ارتكاب الشركة مخالفات تعاقدية وللجوئها للجهاز وعدم إبرام اتفاقيات مستوى خدمة فيما يتعلق بالتراسل والبوابات الدولية والتعويض عن ذلك. وقد قامت الشركة فى أكتوبر ٢٠٠٩ برفع دعوى تحكيمية مقابلة ضد شركة موبينيل، وكذلك قامت برفع دعوى تحكيمية ضد شركة فودافون برقم ٦٥٠ لسنة ٢٠٠٩ حيث أن إدارة الشركة ترى أن تلك الشركتين قد قامتا بمحاسبتها بأسعار تزيد عن الأسعار تلك التى يتم التحاسب على أساسها فيما بينهما وذلك بالمخالفة للمادة (١٣) من إتفاقية التوصيل المبرمة بين الشركة وكل من الشركتين المذكورتين، هذا وقد أنتهت هيئة التحكيم لرفض تفسير الشركة للمادة (١٣) من إتفاقية التوصيل الخاص بالمساواة وذلك بموجب حكمها الصادر في ١٠ يناير ٢٠١٥ للدعوى التحكيمية ضد شركة فودافون، كما قامت هيئة التحكيم المشكلة لنظر الدعوى التحكيمية المرفوعة من موبينيل ضد المصرية للاتصالات بإيداع حكم بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٥ برفض طلب موبينيل بإلزام الشركة المصرية للاتصالات بتطبيق أسعار الترابط الواردة باتفاقية الترابط، وقامت الهيئة بإيداع تفسيرها لأحكام القانون المصري والاسس التي يمكن للأطراف الاتفاق على أساسها لتحديد أسعار الترابط بين الشركتين، في حين رفضت الهيئة جزء من طلبات التعويض التي ابدتها المصرية للاتصالات عن الفترات السابقة كما قامت الهيئة بندب خبير ليتولى بحث بعض طلبات التعويض الاخرى التي ابدتها شركة موبينيل وذلك سواء من حيث مبدأ التعويض أو قدره ان وجد، ومازالت تلك الطلبات منظورة امام الهيئة التحكيمية.

ويرى المستشار القانوني للشركة فيما يتعلق بهذا الخلاف، أحقية الشركة فى تطبيق ذات الأسعار التي يتم التحاسب بها فيما بين شركات المحمول على أساسها وأن موقفها يستند على سريان بعض قرارات الجهاز التي لم تلغى من قبل المحاكم المختصة وكذلك ما ورد بهذه الاتفاقيات من نصوص وفى ضوء أحكام قانون الاتصالات وكذلك أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية.

تقوم إدارة الشركة طبقاً لرأى المستشار القانوني بالاعتراف بالإيرادات والتكاليف الخاصة بخدمة الترابط مع كل من شركتي موبينيل وفودافون طبقاً للقرارات السارية الصادرة من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وذلك لحين إلغائها من الجهاز أو الفصل في هذا النزاع من القضاء وهيئات التحكيم.

ويبلغ حجم الخلاف بين الشركة وكلاً من شركتى موبينيل وفودافون مصر والمتعلق بالفترة من ٣ سبتمبر ٢٠٠٨ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٨٧٨ ٠٧٢ ألف جنيه مصري تقريباً.

٣٥-٢ النزاع مع إحدى الشركات المستثمر فيها

قامت الشركة المصرية للاتصالات برفع قضية تحكيمية ضد إحدى الشركات والتى تساهم فيها الشركة بنسبة ٢٥٪ تطالب فيها بالتعويض والقضاء بفسخ العقد وذلك لإخلال الشركة المذكورة ومساهميها بإلتزاماتهم المنصوص عليها بالعقد الموقع فيما بين الشركتين، كما قامت الشركة المستثمر فيها برفع قضية تحكيمية ضد الشركة المصرية للاتصالات تطالب فيها المصرية للاتصالات بالتعويض عن إخلالها بإلتزاماتها وفقاً لأحكام نفس العقد. وبتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٥ صدر حكم في الدعويين التحكيميتين رقم ٦٧٢ لسنة ٢٠١٠ و٦٧٣ لسنة ٢٠١٠ فيما بين الشركة المصرية للاتصالات والشركة المستثمر فيها وكذلك حكم التصحيح الصادر في الدعوي رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١٠ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥ والمعلن للشركة المصرية للاتصالات بتاريخ ٧ اكتوبر ٢٠١٥ وقد انتهت هيئة التحكيم الى رفض طلب الشركة المصرية للاتصالات في الحصول على تعويض، كما حكمت هيئة التحكيم بخصوص الدعوى رقم ٦٧٣ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من الشركة المستثمر فيها بقبول الدعوى شكلاً واختصاص هيئة التحكيم بنظر الدعوي و فسخ العقد المبرم في ٢٥ يوليو ٢٠٠٠ بين الشركة المصرية للاتصالات والشركة المستثمر فيها وكذلك فسخ ملاحق هذا العقد وتعديله المؤرخ في ٢٠٠٤ وفسخ اتفاقية المساهمين المبرمة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ والتعويض لصالح الشركة المستثمر فيها، وقد قامت الشركة المصرية للاتصالات بالبدء فى الاجراءات القانونية حيال وقف تنفيذ هذا الحكم وبطلانه وفقاً للأسس التى تتفق مع صحيح القانون والتى قدم المستشار القانونى الخارجى رأياً بها لإدارة الشركة.

٣٥-٣ دعاوى أخرى

قامت الشركة برفع دعاوى تحكيمية ضد شركات الكروت المدفوعة مقدماً الثلاثة، وفى المقابل قامت تلك الشركات برفع دعاوى تحكيمية مقابلة ضد الشركة وقد تم الفصل فى تلك الدعاوى الثلاث لصالح الشركة المصرية للاتصالات وجارى اتخاذ إجراءات تنفيذ تلك الاحكام. هذا وقد تم تكوين مخصصات لمقابلة أية إلتزامات متوقعة مستقبلا وإضمحلال في قيمة الأصول لبعض الأرصدة التى قد تنشأ نتيجة الدعاوى والمنازعات القضائية أعلاه.

٣٦- أرقام المقارنة

تم إجراء إعادة تبويب على أرقام المقارنة لبعض بنود قائمة التدفقات النقدية المستقلة وذلك لتتماشى مع العرض الحالي وذلك كما يلى:

	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ كما سبق عرضها بالألف جنيه	إعادة تبويب بالألف جنيه	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ العرض الحالي بالألف جنيه
مبالغ مسددة للموردين	(٦٠١ ٧٩٩)	(٥٧٣ ٨٥)	(١٧٤ ٨٨٥)
مبالغ مدفوعة أخرى	(٨٥٩ ٧٠)	٥٧٣ ٨٥	٧١٤ ١٤